Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟

موضوع الدورة الثانية لسنة 1996

عَمَّان

29 - 30 رجب، فاتح شعبان 1417 هـ

10 - 11 - 12 دجنبر 1996 م

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط والسبيل إلى السلام

أحمد صدقي الدجاني

بلوغ السلام غايةٌ تستحق العمل من أجلها، وبذل أقصى الجهود. وتكتسب هذه الغاية أهمية مضاعفة حين تكون الأرض التي تعاني من ويلات الحرب والصراع، لها مكانتها الروحية في قلوب المؤمنين في مختلف أنحاء المعمورة، ويكون لموقعها الاستراتيجي تأثيره على دائرة عالمية واسعة، ويكون الصراع الناشب عليها ممتداً لأكثر من قرن اكتوى بناره شعبها عبر خمسة أجيال ؛ كما هو الحال في فلسطين بقدسها ومقدساتها التى تهفو لها أرواح أتباع الديانات السماوية، وبموقعها في قلب العالم القديم، وباستهداف الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لها منذ أكثر من قرن.

يا لَه من سؤال موحٍ يستنفر الطاقات لبلوغ السلام في فلسطين وما حولها، ويدعو الى إمعان النظر وإعمال الفكر والعمل بدأب، هذا السؤال الذي تفضل راعي أكاديمية المملكة المغربية بعرضه على أنظار أعضائها للدراسة والتحليل : وماذا لو أخفقت عملية السلام فى الشرق الأوسط ؟

لطرح هذا السؤال فى خريف عام 1996 وقعٌ خاص، فكأنه يقرع جرساً ضخماً له رنين قوي، وكأن صدى الرنين يتردد متتابعاً متلاحقاً منبهاً ومنذراً.

يكتسب السؤال هذا الوقع الخاص من الواقع الذي تعيشه عملية التسوية الجارية التي أطلق عليها مُصَمِّمُها وراعيها اسم عملية سلام الشرق الأوسط. فهي تعيش اليوم بعد مضي خمسة أعوام على الشروع فيها أزمة مستحكمة تنذر

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

بتفجر، وتبدو في نظر غالبية أعضاء الأسرة الدولية هشة، ولم يعد لتأكيدات راعيها بأنها قادرةٌ على الصمود أثرٌ فعال، بل إن نغمة تأكيدات هذا الراعي تشي بما يعتمل في نفسه من شك فيها، كما بدا ذلك واضحاً في حديث وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر عنها أمام المؤتمر الاقتصادي بالقاهرة يوم 1996/11/12. وفي ظل هذا الواقع تستمر معاناة الشعب العربي الفلسطيني وتتصاعد، وكذلك شعوب الأمة العربية؛ بفعل استمرار الاحتلال جاثماً على فلسطين والجولان السورية وجنوب لبنان، وتتفاقم أخطار ممارسات المحتل الاسرائيلي على المنطقة وعلى نفسه – وهو فيها – مهددةً يهوداً كثيرين أيضاً.

الجواب عن هذا السؤال الموحي يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الذي تعيشه عملية التسوية الجارية، ويستلهم من مكان انعقاد هذه الدورة في عمان عاصمة الأردن على مشارف القدس ونهر الأردن وغوره ومدن فلسطين وقراها ونجوعها، عبر تاريخ حافل وحقائقَ الجغرافية السياسية للمنطقة.

إسهامي المتواضع في محاولة الإجابة عن السؤال الموحي المطروح هو في البحث عن أسباب إخفاق «عملية سلام الشرق الأوسط» وفي السبيل الموصل الى السلام الحقيقي. ونقول «الحقيقي» لأن اقتناعاً سائداً في المنطقة في أوساط طرفي الصراع العربي الصهيوني كليهما، وبين كثير من المعنيين في عالمنا، بأن ما أثمرته هذه العملية هو «سلام أوهام» ليس له من السلام إلاّ اسم أُسيء استخدامه فألقى ظلالاً سوداء على نور«السلام الحقيقي».

أجد لزاماً عليّ، بين يدي طرح هذا الإسهام، أن أذكر أنه يتضمن عصارات أبحاث كتبتها على مدى الأعوام الخمسة الماضية متتبعاً فيها بالدراسة والتحليل عملية التسوية الجارية على الصعيدين النظري والعملي، من موقع العلم وموقع الممارسة؛ وضمنت هذه الأبحاث في كتابي «لا للحل العنصري في فلسطين.. شهادة على مدريد و أوسلو»، وكتابي «في مواجهة نظام الشرق الأوسط » اللذين صدرا في عام 1996، وفي كتاب ثالث تحت الطبع «أزمة الحل العنصري والسبيل الى الحل الديموقراطي والسلام». كما أجد لزاماً عليّ أيضاً أن أُذكرّ بأن كاتب هذا البحث هو واحد من أبناء فلسطين الذين أُخرجوا من ديارهم ولايزال يحال بينهم وبين ممارستهم الحق في العودة إلى الوطن والحق في تقرير المصير. ومقصدي من هذا الذكر وهذا التذكير وضع ما جاء فيهما في الاعتبار توخياً لموضوعية البحث العلمي التي يحرص عليها كاتب البحث. وهو متطلع إلى أن

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

يغتني بحصيلة ما يطرحه زملاؤه الأفاضل في بحوثهم بعقل مفتوح يؤمن أن الحقيقة ضالة المؤمن أينما يجدها يُقبل عليها، مبتهجاً بهذه الفرصة لتلاقح أفكار علماء أجلاء التي توفرها هذه الدورة حول هذا الموضوع الحيوي من أجل تحقيق السلام.

في معالجة موضوع بحثنا نقوم أولاً بالتعرف على عملية سلام الشرق الأوسط وتشريحها واستحضار مَسارها. ونقوم ثانياً بالنظر في المعيار العملي الأخلاقي النابع من الشرعية الدولية الذي نعتمده في الحكم لها أو عليها ورؤية كيف أن قياسها بهذا المعيار يحكم عليها بالإخفاق. ثم نقوم ثالثاً بالبحث عن أسباب إخفاق هذه العملية في نصوص الاتفاقات المبرمة وفي تطبيقها العملي على أرض الواقع. ونقوم رابعاً بالنظر في السبيل إلى السلام، وطرح أفكار حول ما ينبغي أن يكون عليه الأساس في عملية سلام حقيقي تصل بنا إلى الحل الديموقراطي لقضية فلسطين الذي يقضي على مرض العنصرية وما يسببه من معاناة. ونُمهد لذلك كله بإلغاء «نظرة طائر» على واقع عملية التسوية الجارية وأزمتها المستحكمة، لنرى حصادها في سنوات خمس.

واقع عملية سلام الشرق الأوسط وحصادها

من المناسب أن نبدأ الحديث عن هذا الواقع وهذا الحصاد برؤية مصمم العملية وراعيها الأمريكي لهما. ولدينا على هذا الصعيد نص حديث جداً أدلى به وزير الخارجية الأمريكي في المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا يوم 1996/11/12، قال فيه مشيراً إلى الواقع «إن الاحتفاظ بالواقع الحالي يمثل خطراً على المستقبل، وكل طرف يجب أن يعلم بذلك». ثم قال مشيراً إلى الحصاد «هناك مكاسب تاريخية يجب الحفاظ عليها». مكاسب تستطيع الأطراف البناء فوقها. هناك اتفاقان تاريخيان بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهناك محاولات لوضع حدٍّ للإرهاب. هناك اتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن، وسلسلة جديدة من الاتصالات الدبلوماسية والتجارية بين إسرائيل وجيرانها العرب. وهناك فرصة لإحلال السلام الشامل الذي يعمُّ سوريا ولبنان. ويتعين تحقيق السلام في النهاية لكي تتمتع المنطقة بالأمن الحقيقي. كما أن الدعامة الأساسية للسلام مازالت راسخة، وتتمثل في معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. ويمكننا أن نرى إلى أيّ حدٍّ وصلنا إذا ما نظرنا إلى هذا المؤتمر الاقتصادي بالرغم من النكسات والشكوك التي صادفتنا في الأشهر الأخيرة.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

واضح من هذا النص أن الرؤية الأمريكية تستشعر خطر الواقع الحالي، وهي أيضاً تقرّ بوجود مناخ محيط بعملية التسوية مفعم بالشكوك، وتعترف بحدوث نكسات. ولكنها في الوقت نفسه تتحدث عن حصاد إيجابي لهذه العملية، وعن مكاسب، تصفها بأنها تاريخية، تحققت ويمكن البناء فوقها تتمثل بما أبرم من اتفاقات ومعاهدات، وبمحاولات لوضع حد للإرهاب، وهي تشير إلى اغتيال رابين وإلى أعمال العنف الأخيرة، ولكنها تعتبر «أن عملية السلام أبدت قدرتها على الصمود» لأن «الفلسطينيين ملتزمون بمواصلة التفاوض وبالوفاء بما التزموا به من قبل»، على حدّ قول السيد كريستوفر، وتعتقد أن الأطراف يمكن أن يتقدموا إلى الأمام لتحقيق ما اتفق عليه في مدريد. وهكذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تتجنب رؤية حقائق كثيرة في واقع عملية التسوية الجارية وترفض الاعتراف بالأزمة المستحكمة التي تعاني منها هذه العملية، الأمر الذي يعيق قيامها بمراجعة لها. ومن هنا تأتي أهمية رؤية حقائق الواقع القائم التي تتجلى من خلالها أزمة العملية على صعد عدة.

تتجلى الأزمة المستحكمة لهذه العملية بعد مضي خمس سنوات ونيّف على الشروع فيها، على صعيد المفاوضات، وها نحن نرى اليوم التفاوض الذي هو جوهر هذه العملية متوقف منذ شهور على الصعيد الإسرائيلي السوري فيما يخصّ الجولان المحتل. ولم يحدث الشروع فيه على الصعيد الإسرائيلي اللبناني فيما يخص جنوب لبنان المحتل. وهو على الصعيد الإسرائيلي الفلسطيني مشغول بجزئية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل التي عمدت الحكومة الإسرائيلية السابقة بقيادة العمل إلى تأجيل تنفيذ الاتفاق الذي تم بشأنها، ثم جاءت الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة الليكود لتطالب بتغيير الاتفاق. واستتبع هذا التعثر في المفاوضات بشأن الخليل وقف تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مناطق (ب) و(ج) من الضفة الغربية المحتلة. كما تأجل الموعد المحدّد المتفق عليه للبحث في بنود الوضع النهائي، وهي القدس واللاّجئون والاستيطان والحدود.

وتتجلى هذه الأزمة بشكل حادٍّ على صعيد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من خلال التفاوض. فالاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية التي أُبرمت في واشنطن يوم 1993/9/13 ثم في القاهرة يوم 1994/5/4 ثم في واشنطن يوم 1995/9/28 شهدت مماطلة الطرف الإسرائيلي في تنفيذ بنود أساسية فيها. وذلك منذ أعلن إسحق

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية الذي وقعها بنفسه، فى وقت مبكر، أنه لن يجري التقيد بالجدول الزمنى المحدد للتنفيذ فليس هناك موعد مقدس. وهكذا تأجل تنفيذ عدد من الأمور المتفق عليها.

وتتجلى هذه الأزمة بشكل أكثر حدّة في انتهاك الاتفاقات فيما يخص عدم فرض أمر واقع بشأن موضوعات المفاوضات النهائية. فقد استمر الاستيطان الاستعماري الصهيونى في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ولايزال مستمراً بدون إعلان أحياناً وبإعلان هادئ أحياناً في عهد حكومة العمل، وبمجاهرة في عهد حكومة الليكود الحالية. واغتصاب القدس بتهديدها والعمل على إخراج أهلها العرب مسلمين ومسيحيين وتهديد الأماكن المقدسة قائم على قدم وساق، وما قصة النفق في حرم المسجد الأقصى الا مثلاً واحداً سبقه مثل الحرم الإبراهيمي ومثل عدد من الكنائس. وما الإجراءات الأخيرة للتضييق على المسلمين والمسيحيين العرب أهل القدس الا حلقة في سلسلة متصلة الحلقات تستهدف تهويد القدس الشرقية، كما حدث عام 1948 مع القدس الغربية وأهلها والأماكن المقدسة فيها وأشهرها ضريح النبي داود.

لعل أكثر مظاهر أزمة عملية التسوية الجارية حدةً مانراه على أرض الواقع من مضاعفاتها وتداعياتها. فهذه العملية التى تحمل اسم «السلام» ويتكرر هذا اللفظ فيها مرات ومرات، لم توقف «العنف» بل نفخت في أواره وصعّدته. ويكفي أن نشيرإلى «جولد شتاين» ومذبحة الحرم الإبراهيمي فجر يوم جمعة رمضاني من عام 1414هـ، 1994/2/25م. التي راح ضحيتها عشرات من الشهداء المصلّين، وإلى أمثالها من جرائم المستعمرين المستوطنين الصهاينة ضد مدنيين عرب عُزّل وقتلهم بالدم البارد، لنستحضر«الإرهاب الصهيوني الاستيطاني»، وأن نشير إلى مذبحة قانا التي أقدم عليها الجيش الإسرائيلي بأمر رسمي أثناء عدوان عملية «عناقيد الغضب» فى ربيع عام 1996، إزاء مدنيين لبنانيين لجأوا إلى مقر تابع للأمم المتحدة، فى عهد حكومة العمل الإسرائيلية برئاسة شيمون بيريز. وما أسرع أن تتداعى إلى الخاطر العملية التى قامت بها الحكومة الاسرائيلية برئاسة إسحاق رابين في الأسبوع الأخير من شهر تموز – يوليو 1993 ضد لبنان، مستهدفة تهجير مائتي ألف لبناني، واستمرت أسبوعاً بطوله بهدف القضاء على المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. ويكفي أيضاً أن نشير على صعيد الممارسات الإسرائيلية الرسمية تجاه أبناء فلسطين في

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الأراضي المحتلة إلى ما يقوم به حرس الحدود من قتل جهراً وبدم بارد في ملاحقاتهم، وإلى ما يقوم به زملاؤهم «المستعربون» الذين يتخفون في ثياب عربية من قتل سراً لشباب الانتفاض، والى ما يقوم به الجيش الإسرائيلي من تعذيب للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، لنستحضر «الإرهاب الإسرائيلي الصهيوني الرسمي». ونشير أخيراً إلى هذا الحصار المضروب على الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع منذ 1996/2/26 لإنهاكه اقتصادياً وتجويعه. ويتتالى صدور التقارير التي تبين مدى الإنهاك الاقتصادي الذي حدث في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، واتساع دائرة الفقر الذي يصل حدّ المسغبة والجوع بين الشعب العربي الفلسطيني فيها.

حين نركز النظر على الأرض والمياه ونحن نتعرف على حقائق الواقع القائم، لنرى ماذا تحقق على صعيدهما مما وعدت عملية التسوية الجارية به من إنهاء الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة عام1967 واسترجاع الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، ومنها حقّه في مياه أرضه؛ يفاجئنا المنظر الذي نراه بما فيه من تعقيدات وأوضاع شاذة وتناقضات واحتلال لايزال جاثماً على أكثر من 90% من الأرض ونهب لأكثر من 85% من المياه. ونعود كي نستطيع لمّ شتات ماناراه والإحاطة بمنظر الواقع القائم إلى الخرائط التي تم توقيعها يوم إبرام اتفاقية غزة – أريحا في القاهرة في 1994/5/4.

أولى هذه الخرائط هي لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، أي لحوالي 20% من مساحة أرض فلسطين الجغرافية. ومبيّن عليها القرى والمدن الفلسطينية التي يسكنها الفلسطينيون العرب مصنفةً إلى قرى تضم أقل من ثلاثة آلاف نسمة وأخرى تضم بين ثلاثة آلاف وستة آلاف نسمة ومدن تضم أكثر من ستة آلاف نسمة. ومبين عليها أيضاً المستعمرات الاستيطانية الصهيونية مصنفةً إلى مستعمرات قليلة السكان وأخرى مهمة (كذا!) وثالثة ذات كثافة سكانية. ثم مبين على الخريطة الطرق الدائرية ونقاط مراقبة فلسطينية إسرائيلية للسيارات. وهذه الطرق مصنفة إلى طرق إسرائيلية وأخرى فلسطينية. وأخيراً تبين الخريطة تنظيم الأراضي بعد توقيع الاتفاق الذي صنفها الى أراضي حكم ذاتي تحددت بموجب اتفاق «أوسلو» عام 1993، وأراضي مناطق (أ) و(ب) و(ج) التي يحدّدها اتفاق «أوسلو 2». والأولى (أ) وهي المدن كثيفة السكان يعاد انتشار القوات الإسرائيلية فيها لتدخل ضمن الحكم الذاتي الانتقالي المحدود للسلطة الفلسطينية.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

والثانية (ب) تدار إدارة مشتركة فلسطينية إسرائيلية. والثالثة (ج) يسيطر عليها الإسرائيليون. وهناك أراضي القدس الشرقية لايشملها الاتفاق مؤقتاً، وقد حددت بلون أبيض. ونصل من المقارنة بين ما حددته هذه الخريطة المعتمدة وما نراه على أرض الواقع إلى أن الأراضي التي دخلت حتى اليوم في إطار الحكم الذاتي في المحدود هي 60% من مساحة قطاع غزة البالغة 360 كم^2 و57 كم^2 في منطقة أريحا بالضفة الغربية وست مدن عربية هي جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية ورام الله وبيت لحم دون الخليل. ومساحة هذه جميعها لاتصل الى 0,02% من مساحة الضفة الغربية المحتلة عام 1967، وعليها حوالي مليون ونصف نسمة من أبناء فلسطين. ولايستطيع هؤلاء ومليون آخرون من إخوانهم التصرف بأكثر من 20% من مياه هذه الأراضي المحتلة.

لعل من أكثر ما يلفتنا في الخريطة وتنفيذها على أرض الواقع خلال الأعوام الثلاثة التي مضت على توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، هو شبكة الطرق. فقد تم شق مئات الكيلومترات من الطرق الدائرية في الضفة الغربية، تدور حول المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية ليستخدمها العرب في تنقلاتهم بين المدن والقرى، وتصل بين هذه المستعمرات ليستخدمها المستوطنون الإسرائيليون. وأقدمت الحكومة الإسرائيلية على مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي العربية وقلع آلاف الأشجار لهذا الغرض. ونلاحظ على أرض الواقع أن الطريق الواصل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا والضفة الغربية بعامة مغلق. ونعود إلى إحدى خرائط الاتفاق الخاص بغزة وأريحا وعنوانها «الممرات الآمنة بين قطاع غزة ومنطقة أريحا» وتحمل رقم 3، فنجد أنه جرى رسم هذه الممرات على الورق بما يناسب حقائق الاستيطان الإسرائيلي ومتطلبات توسعه؛ وبالرغم من هذا فإنها لم تفتح للاستعمال. ويلفتنا بقوة أشد عدد نقاط المراقبة والتفتيش في كل من قطاع غزة والضفة الغربية فنعود إلى الخريطة رقم 5 الخاصة بمواقع الشرطة الفلسطينية في القطاع، فنجد العشرات منها. وتنتهي بنا هذه النظرة على الواقع إلى رؤية كيف يعيش العرب الفلسطينيون في وطنهم المحتل عام 1967 في معازل تذكرنا بالبانتوستانات التي كانت في جنوب إفريقيا إبان حكم الاستعمار العنصري لها، وكيف تم عزل القدس تماماً عن الضفة الغربية، وكيف بقيت «المعابر» إلى أراضي الحكم الذاتي ومنها بيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي في رفح بين مصر وغزة وفي جسر أريحا بين الأردن وأريحا وفي بيت حانون بين غزة وفلسطين المحتلة عام 1948، مع وجود واجهة من الشرطة الفلسطينية فيها.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

ونركز النظر على الحقائق الخاصة بالسلطة الفلسطينية، وفي اعتبارنا أن إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود هو من أهم ما يشار إليه عند الحديث عن عملية سلام الشرق الأوسط. وهنا نرى أن هذه السلطة قامت في صورة إدارات تدير ذاتياً ضمن الصلاحيات التي خولتها لها الاتفاقات مجالات التعليم، والثقافة، والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب والسياحة، ولها «رئيس» تم انتخابه بالاقتراع المباشر «ومجلس» منتخب يعمل في حدود الصلاحيات المنصوص عليها في الاتفاق. ولهذه السلطة قوات شرطة لها مهامٌ محددة لحفظ «الأمن» في مناطق الحكم الذاتي وفقاً لما نص عليه الاتفاق. ونلاحظ أن هذه السلطة تطلق على «الإدارات» اسم «وزارات» وتسمي «المجلس المنتخب» «المجلس التشريعي». وقد مكّن الاتفاق من عودة عدد من قيادات العمل الفلسطيني من أعضاء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية القيادية يعدون بالمئات ومعهم حوالي عشرين ألفاً من أفراد جيش التحرير الوطني الفلسطيني وأسرهم للإقامة في الداخل، مما أوجد حقيقة جديدة على أرض الواقع. ونتأمل فيما قامت به هذه السلطة على صعيد إدارة مناطق الحكم الذاتي في حدود «سلطاتها» فنجد أنها تحاول جهد استطاعتها معالجة المشكلات الحادة التي خلفها لها الاحتلال العسكري الإسرائيلي على صعد البنية الأساسية والصحة والتعليم والأشغال، ولكن يدها مغلولة بفعل اعتمادها على المنح الخارجية في المقام الأول في ميزانيتها، وبحكم قيود الاتفاقات، وبتأثير التسلط الإسرائيلي المستمر الذي يتجسد في ضغوط مختلفة. وقد أسهمت هذه الضغوط على الصعيد الأمني بخاصة في جعل سجِّل السلطة فيما يتعلق بحقوق الإنسان مقلقاً، الأمر الذي أثار نقد جماعات حقوق الإنسان في الداخل والخارج، وسبّب سخط قطاع واسع من الشعب العربي الفلسطيني، فكان أن أوصل السلطة إلى «مراجعة» بدأت تؤتي ثماراً. وتبدو لنا ونحن نرى هذه العودة لأفراد السلطة للإقامة في الداخل مفارقة حادة تتمثل في عدم تنفيذ الاتفاق بشأن عودة النازحين من أبناء فلسطين الذين أُخرجوا من ديارهم عام 1967، ويقدّر عددهم ببضع مئات آلاف نسمة، حيث لم يعد منهم حتى الآن إلاّ أفراد معدودون.

التعرف على عملية «سلام الشرق الأوسط» وتشريحها واستحضار مسارها

عملية «سلام الشرق الأوسط» هي عملية سياسية قامت الولايات المتحدة

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الأمريكية بوضع «تصميمها»، ثم «برعايتها» بمشاركة رمزية من الاتحاد السوفييتي السابق ثم روسيا الاتحادية، هدفها المعلن هو «إيجاد حل لقضية فلسطين وتسوية الصراع العربي الصهيوني وصولاً إلى سلام في المنطقة يحكمه « نظامٌ إقليمي» جديد؛ بدأ الشروع فيها بعقد مؤتمر مدريد يوم 1991/10/30 خارج إطار الأمم المتحدة، وحمل هذا المؤتمر اسم مؤتمر «سلام الشرق الأوسط» الذي ورد ذكره في رسالة التطمينات الأمريكية لإسرائيل يوم 1991/10/18 . وشارك في المؤتمر أطراف الصراع بحضور مراقبين.

حين نقوم بتشريح هذه العملية، نستحضر بداية أن لعملية التسوية السياسية أربعة عناصر هي الإطار المرجعي والأساس والأطراف والخطوات. ونلاحظ فيما يخص العنصر الأول « الإطار المرجعي» أن «مُصمّم» العملية الأمريكي جعله «مؤتمراً دولياً» يعقد بعيداً عن المنظمة الأممية مفتقداً من ثم مرجعية الشرعية الدولية ممثلة في الميثاق الأممي والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومعتمداً مرجعيته الخاصة به التي حددها مصمِّم العملية الأمريكي وألزم الأطراف العربية بقبولها، بعد أن استلهم جلّ مطالب إسرائيل وضمّنها فيها.

نلاحظ فيما يخص العنصر الثاني وهو «الأساس» أنه قرارا مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338. والثاني يتضمن اعتماد التفاوض، أما الأول فينص في مقدمته على مبدأ عدم «جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة» ويتعامل مع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، ويدعو إلى الانسحاب منها، وإلى ضمان أمن جميع دول المنطقة، وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاّجئين. وهو يتسم في صياغته بالغموض فيما يخص الأراضي المعنية وهل هي أراض كما في النص بالانجليزية أم الأراضي كما في النص بالفرنسية، وفي المقصود بالأمن، وفي من هو معني بمصطلح اللاجئين. وقد تعذّر تطبيقه منذ صدوره في خريف 1967. وقد اختار مصمم العملية الأمريكي هذا القرار من بين العديد من القرارات الدولية التي تحدد الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني وتعالج قضية فلسطين بأجزائها الأربعة، الجزء المحتل عام 1948، والجزء المحتل عام 1967، والقدس، وحق اللاّجئين في العودة، بالرغم من أن هذا القرار كان خاصاً بإزالة آثار حرب حزيران – يونيو 1967 ويخاطب الدول الأطراف. ولم يكتف المصمم الأمريكى بذلك، بل قبل وجهة النظر الإسرائيلية في

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

أن لهذا القرار تفسيرات مختلفة ويحق لكل طرف أن يتمسك بتفسيره. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت مراراً من قبل أنها أكملت تنفيذه بانسحابها من سيناء المصرية بعد إبرام معاهدة 1989 مع مصر. وسجلت الولايات المتحدة كتابة في رسالة التطمينات الأمريكية للحكومة الإسرائيلية أن هذه التفسيرات ستعرض أثناء المفاوضات. واكتفت لتهدئة الأطراف العربية بطرح شعار «الأرض مقابل السلام» مخضعة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة للمساومة بين صاحب الأراضي والقائم باحتلالها وفرض الأمر الواقع فيها. وهكذا بدأ «أساس» عملية سلام الشرق الأوسط واهياً لا يمكن البناء عليه. وها هي خمس سنوات مضت على مدريد ولم تُسلِّم إسرائيل بأن هذا القرار يلزمها بالانسحاب من الجولان. كما لم تقبل بتنفيذ القرار 425 القاضي بانسحابها من جنوب لبنان. ومما زاد الطين بلةً على صعيد هذا العنصر «الأساس» أن راعي العملية الأمريكي اتخذ من موافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو عام 1993، مبرراً لاعتبار الأراضي المحتلة عام 1967 في الضفة والقطاع «أراضٍ متنازع عليها» وليست محتلة متبنياً وجهة النظر الإسرائيلية. وهكذا صارت الوثائق الأمريكية تسميها «الأراضي» بدون أي ذكر لانتمائها الفلسطيني تماماً كما فعلت من قبل مع أراضي سكان أمريكا الأصليين «الهنود الحمر». وفتحت بذلك الباب أمام إسرائيل لتفرض أمراً واقعاً في هذه الأراضي بإقامة المستوطنات فيها، ولتتنصل من الانسحاب منها مادامت ليست محتلة (!!)، وتتفاوض من موقع القوة مطالبة بأجزاء كبيرة منها.

نقف أمام العنصر الثالث في «عملية سلام الشرق الأوسط» وهو الأطراف، فنلاحظ أن مصمم العملية الأمريكي عمد إلى الالتفاف على التمثيل الفلسطيني فيها، فأبى التعامل مع الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية، وتحدث عن فلسطينيين يفاوضون إسرائيل، وتتم دعوتهم كجزء من وفد فلسطيني أردني، وحدد أنهم من «المناطق» ويوافقون على مفاوضات على مسارين وبمراحل ويعلنون أنهم على استعداد للعيش بسلام مع إسرائيل. وبما أنه كان يعلم استحالة وجود فلسطينيين مفاوضين بدون موافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد وضع في «تصميمه» أن يحصل هؤلاء على ضوء أخضر من قيادة المنظمة، متبنياً رأي هنري كيسنجر الذي جاء في ورقته «برنامج عمل لما بعد الحرب» المنشور في مجلة نيوزويك يوم 1991/1/28. وقد لبّى مصمم العملية الأمريكي في تصميمه الطلب الإسرائيلي في أن تتفاوض إسرائيل

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

مع كل طرف عربي على حدة. وكان قد وفىَّ من قبل بتعهده لإسرائيل أن تتفاوض من موقع القوة، بحيث تتفوق قوتها على الأطراف العربية مجتمعة. ولم يكن من غير المتوقع مع تصميم هذا العنصر على هذه الشاكلة أن تتعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني الأردني، فكان أن عمد «الراعي» الأمريكي الى تشجيع إجراء مفاوضات أوسلو السرية بين الحكومة الإسرائيلية وقيادة المنظمة. ورأينا كيف اضطرت قيادة المنظمة إلى قبول ما «أملته» إسرائيل من شروط عليها لتعترف بها ممثلاً لشعب فلسطين، وتبرم معها «اتفاق إعلان مبادئ لإقامة حكم ذاتي انتقالي محدود في قطاع غزة والضفة الغربية» فى 1993/9/13.

نصل إلى العنصر الرابع في العملية وهو خطواتها، فنجد أن المصمم الأمريكي حدد بداية فترة ثلاث سنوات تكون إسرائيل طوالها مطلقة اليد في الأراضي العربية المحتلة. وعمد إلى تأجيل البحث في موضوعات القدس والاستيطان واللاجئين والحدود حين تم إبرام اتفاق أوسلو. وباشر منذ انعقاد مؤتمر مدريد إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تستهدف إقامة نظام إقليمي جديد يكون لإسرائيل فيه مكان خاص وهو نظام الشرق الأوسط. ويعنى هذا النظام الذي جرى إعداده في معهد الشرق الأوسط بجامعة هارفارد خلال الثمانينات، بستة مجالات شرحها شيمون بيريز في مقال كتبه بالعربية بعنوان «عصر جديد لايطيق المتخلفين ولايغفر للجهلة». ثم في كتاب أصدره عن نظام الشرق الأوسط. وهذه المجالات هي الاقتصاد والتسليح والبيئة والسكان وأنظمة الحكم وتوزيع الثروة. وهناك لكل منها تصور إسرائيلي لما ينبغي أن يكون عليه الوضع في المنطقة ودور خاص لإسرائيل تؤديه فيه. وقد أعطى راعي العملية الأمريكي اهتماماً كبيراً في أعقاب انعقاد مؤتمر مدريد لاجتماعات لجان المفاوضات المتعددة الأطراف المختصة بهذه المجالات، وأقنع أكثر من ثلاثين دولة بالمشاركة فيها، وأحاطها بإعلام مكثف. ثم لم تلبث قوة الدفع لها أن تضاءلت تدريجياً. وكان طرفان عربيان هما سوريا ولبنان قد قاطعاها.

يدعونا ما تبين لنا من تشريح «عملية سلام الشرق الأوسط» إلى البحث عن منطلقها لتزداد فهماً لها. ويوصلنا هذا البحث إلى أن «مصمم» العملية الأمريكي انطلق في تصميمه لها من فرضيتين لم تثبت بعد صحة أي منهما. الأولى هي أن مجرد الإتيان بأطراف الصراع للجلوس على مائدة التفاوض كفيل بتوفير قوة دفع ذاتية لعملية التسوية وبإذابة الجليد القائم بين الأطراف وبتوصيلهم إلى اتفاقات.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

وقد شكك سياسيون وعلماء سياسة أمريكيون بصحة هذه الفرضية، ومنهم جورج بول وكيل وزارة الخارجية الأسبق والفرضية الأخرى هي أنه في حال تعثر المفاوضات والاقتراب من وصولها طريقاً مسدوداً، فإن بإمكان راعيي المؤتمر، وأحدهما بخاصة وهو الأمريكي، التدخل من موقع «الحَكَم» لحسم الأمر. وكان هنري كيسنجر من الذين انطلقوا من هذه الفرضية في ورقته «برنامج عمل لما بعد الحرب» التي سبقت الإشارة إليها في معرض تشديده على أن « تتم عملية التسوية للصراع العربي الصهيوني بعيداً عن الأمم المتحدة، كي لاتستدرج الولايات المتحدة بتأييدها إسرائيل إلى موقع الخصم » –على حد قوله – «وأن تتولى هي رعاية العملية مع الاتحاد السوفييتي لتصبح حكماً». وواضح أن ماجرى في السنوات الخمس منذ مدريد لم يثبت صحة هذه الفرضية. وقد رأينا كيف بدت قدرة الولايات المتحدة على «الحسم» في نقاط الخلاف في المفاوضات بين الطرفين محدودة جداً لأسباب مختلفة داخلية وخارجية.

بقي علينا في معرض تعرفنا على «عملية سلام الشرق الأوسط» أن نستحضر مسارها عبر خمس سنوات من عمرها. والحقيقة التي تبرز لنا من خلال استحضار هذا المسار أنه متعثر، وأن العملية كانت بحاجة إلى قوة دفع يوفرها لها راعيها كي تستمر وذلك بطرح أفكار جديدة، وأن هذه الأفكار الجديدة كانت حين يجري تطبيقها تولد مضاعفات ويكون لها تداعيات تزيد في تعقيد العملية.

لقد بدأ التعثر في المسار في أعقاب انعقاد مؤتمر مدريد مباشرة، بفعل طريقة تعامل رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إسحق شامير مع عملية التسوية؛ وهو الذي صرح بعد تسعة شهور من الشروع فيها حين فشل في الانتخابات الإسرائيلية أنه كان عازماً على إبقاء التفاوض عشر سنين والمضي أثناء ذلك في الاستيطان حتى لايبقى شيء يتفاوض عليه . واستوجب هذا التعثر أن يقوم وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر بزيارة للمنطقة بعد نجاح إسحق رابين في انتخابات صيف عام 1992، يحاول فيها «رتق خروق العملية»، حاملاً معه مشروعاً وصفته الإذاعة الإسرائيلية بأنه عملية سياسية كبرى. وقد تضمن هذا المشروع نقاطاً ست أولها «أن تلتزم إسرائيل بوقف الاستيطان في الأماكن المكتظة بالسكان العرب في المناطق مقابل تقديم ضمانات القروض لإسرائيل التي تبلغ قيمتها عشرة مليارات دولار». وتضمنت النقاط الأخرى واحدة تتعلق بالقدس تحوّل قضيتها إلى مجرد «أماكن عبادة» وتساوم على ذلك أيضاً بضرورة إلغاء

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

المقاطعة العربية للشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل. وفي النقاط الباقية حديث عن وقف الانتفاضة مقابل التزام إسرائيل بتحديد موعد نهائي لإجراء انتخابات، وحديث عن فصل للقوات رمزي من الجولان. ودعا هذا المشروع الى الخاطر المشروعات الأمريكية المتتالية المماثلة التي طرحتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1967، والتي كانت تؤدي إلى مزيد من التوتر. وقد رأينا كيف تعثر مسار العملية خلال النصف الأول من عام 1993 بعد ثماني جولات تفاوض في واشنطن، وكيف جرى التحول إلى المفاوضات السرية بين إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو. ثم رأينا هذا التعثر بعد إبرام أوسلو – واشنطن، الأمر الذي استوجب تحرك وزير الخارجية كريستوفر في ربيع 1994 لإبرام اتفاق غزة – أريحا ، ثم في صيف 1995 لإبرام أوسلو – واشنطن 2. وآخر مثل رأيناه في تحرك دينيس روس في المفاوضات بشأن الخليل في خريف هذا العام 1996 الذي جاء بعد دعوة الرئيس كلينتون للقاء واشنطن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد المنتخب وبعض القادة العرب في أعقاب هبة المسجد الأقصى، وفشل هذا اللقاء. وقد عاد روس إلى واشنطن قبل أن تصل المفاوضات حول الخليل إلى اتفاق. وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى تحرك الرئيس كلينتون لعقد مؤتمر شرم الشيخ في آذار – مارس 1996 إثر تصاعد الأحداث في فلسطين المحتلة، وقبل ذلك بشهور في تشرين ثاني – نوفمبر 1995 إثر اغتيال شاب إسرائيلي رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، وقيام واشنطن في المرتين بحشد دولي أشركت فيه دولاً كثيرة لإظهار التأييد لعملية التسوية الجارية واحتواء حالة التوتر في التجمع الإسرائيلي.

أمر آخر نلاحظه في مسار عملية سلام الشرق الأوسط، وهو أن راعيها عمد كي يتغلب على تعثر المباحثات العلنية التي حدثت في إطارها، إلى قبول وجهة نظر إسرائيلية باعتماد تفاوض سري مع كل طرف عربي يتم بمعزل عن مؤسساته وعن الرأي العام ويجري فيه إملاء الشروط الإسرائيلية، كما حدث في مفاوضات أوسلو. وقد نجم عن هذا الأمر أن عملية التفاوض فقدت صدقها أمام الرأي العام وبدت له كما وضعها شيمون بيريز حين قال عند المفاوضات التي جرت بعد ذلك في طابا «كان بيريز يفاوض بيريز، لأنه ليس عند الفلسطينيين أوراق يستخدمونها فيها». وذلك بعد أن أكرهوا على تسليم أوراقهم في التفاوض السري. كذلك نجد أن راعي العملية ساير مطلباً إسرائيلياً بأن يتزامن هذا التفاوض السري مع لقاء قمّة علني بين رئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس الدولة العربية التي يجري معها

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

التفاوض، لما يحمله هذا اللقاء من معنى رمزي بتفوق إسرائيل وانتصارها. وقد رأينا كَمْ بذل راعي العملية من جهود لتحقيق هذا اللقاء العلني بين إسرائيل وسوريا، لم تكلّل بالنجاح، وباءت بالفشل.

المعيار العملي الأخلاقي للحكم على عملية سلام الشرق الأوسط

ماهو المعيار الذي نقيس به هذه العملية توطئة لإصدار حكم موضوعي عليها؟

المعيار الذي يفترض اعتماده لنقيس به هذه العملية أو غيرها هو الشرعية الدولية ميثاقاً وقرارات. ونصوص هذا المعيار فيما يخص قضية فلسطين والأراضي المحتلة واضحة بيِّنة تتناول أجزاء القضية الأربعة التي جزأتها إليها هذه العملية، وهي فلسطينيو 1948 والفلسطينيون اللاّجئون عام 1948 والنازحون عام 1967، وفلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين عام 1967، والقدس أرضاً وشعباً ومقدسات. ولكل من هذه الأجزاء قرارات صدرت بشأنها، والشرعية الدولية هي ما ارتضته الأسرة الدولية. ولكن لما كانت عملية سلام الشرق الأوسط قد تمّت خارج إطار الأمم المتحدة كما سبق أن عرضنا، فإن «لمصمم» العملية الأمريكي وراعيها معياراً حدّده في ضوء «تصميمه» لها. وقد عمدت بعض مراكز البحث الأمريكية إلى تحديده. وجاء ذكره واضحاً في تقرير المحلّل السياسي في «مجلس سياسة الشرق الأوسط» الذي رأس مجموعة من المستشارين والباحثين لإعداد خطة تستهدف «إحلال السلام في الشرق الأوسط». وصدر هذا التقرير في مطلع عام 1993 بعنوان «تحقيق السلام: توصيات لسياسة الولايات المتحدة العربية الإسرائيلية بعد نجاح الرئيس كلينتون في الانتخابات» في المرة الأولى.

نقاط ثلاث تضمنها هذا المعيار، وتحدث عنها التقرير باعتبارها تحديات تواجه إدارة الرئيس كلينتون.

النقطة الأولى: الاستيطان الإسرائيلي الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967. وقد أوضح التقرير «أن التحدّي الأول أمام الإدارة القادمة هو أن تمنع أي انفجار جديد للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي» في هذه الأراضي.

النقطة الثانية: حقوق الإنسان العربي «الفلسطيني» و«السوري» و«اللبناني» في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي هضبة الجولان وفي الشريط

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الجنوبي اللبناني. وقد أوضح التقرير «أن التحدي الثاني لإدارة كلينتون هو إلزام إسرائيل بالمعايير المعترف بها دولياً لحقوق الإنسان في هذه المناطق. فالقانون الدولي المعروف ، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 لحماية المدنيّين زمن الحرب، والعديد من قرارات مجلس الأمن تستنكر إطلاق الذخيرة الحيّة من قبل الجنود والمستوطنين على المدنيّين العُزّل، والقتل الذي تقوم به الفرق الإسرائيلية والتعذيب في السّجون الإسرائيلية، وحظر التجول على المراكز السكنية الفلسطينية وهدم وإغلاق البيوت وإغلاق المؤسسات التعليمية الفلسطينية وفرض الضرائب الكبيرة بدون تمثيل ومصادرة الأراضي واقتلاع المحاصيل والبيارات وترحيل الأفراد» .

النقطة الثالثة : الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 . وقد أوضح التقرير «أن التحدي الثالث والأهم لإدارة كلينتون سيكون الحصول على تنازلات جوهرية بعيدة الأثر من إسرائيل تصل ذروتها بالانسحاب الإسرائيلي من كل الضفة الغربية وقطاع غزة وعودة حدود 1967 مع تعديلات طفيفة.

حين نتأمل في هذا المعيار نلاحظ ترابط النقاط الثلاث فيه وتكاملها . فالأولى والثانية تتعلقان بوقف العدوان الإسرائيلي الصهيوني المستمر في أفظع صوره توسعاً استيطانياً لليهود وقمعاً وإرهاباً رسمياً للعرب. والنقطة الثالثة تتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بالانسحاب منها . كما نلاحظ أن هذا المقياس لم يتضمن أي إشارة للأجزاء الثلاثة الأخرى من قضية فلسطين حاصراً حديثه في الجزء الخاص بالضفة والقطاع.

لقد توقع هذا التقرير أن تكون مهمة الإدارة الأمريكية في إيقاف النشاط الاستيطاني «صعبة». وذلك «بسبب التفاهم السري الذي تم التوصل إليه بين بوش ورابين، وبسبب موقف كلينتون أثناء الحملة الانتخابية الذي عارض أي ربط بين ضمانات القرض الأمريكي لإسرائيل وبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة». ويمكننا اليوم بعد مضي أربع سنوات على صدور التقرير أن نقول إن توقعه كان صحيحاً . فقد استمر رابين ومن بعده بيريز في الاستيطان ومصادرة الأراضي العربية. وجاء بنيامين نتانياهو رئيساً للوزراء منتخباً ليجاهر بسياسة التوسع في الاستيطان الصهيوني. ولم يتردد الثلاثة أن يخالفوا بإصرار

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

ما أكدته اتفاقات أوسلو – واشنطن الإسرائيلية الفلسطينية من عدم القيام باستيطان أثناء الفترة الانتقالية الذي سبق أن جرى التوافق عليه عند بدء العملية في مدريد. وإن كان الاثنان الأولان قاما بذلك بدون ضجيج إعلامي ومجاهرة، بينما قصد الثالث ذلك.

سجل تقرير «تحقيق السلام» بشأن النقطة الثانية في المعيار، وهي حقوق الإنسان العربي أن حكومة رابين لاتزال تواصل القيام بهذه الإجراءات التي هي انتهاكات للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، ونحن حين نراجع سجلّ السنوات الأربع التي مضت على صدور التقرير فيما يخص الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان سنجد أنه سجل حافل بأنواع من الانتهاكات، وقد رأينا أمثلة عليه حين تعرفنا على حقائق الواقع القائم. ومازلنا نسمع عن «الملاحقة الساخنة»، وعن قرار محكمة عليا بالسماح للشرطة الإسرائيلية بالتعذيب، وقد هالنا إطلاق الرصاص بالذخيرة الحية على المتظاهرين في مطلع خريف هذا العام 1996، ولايكاد يمضي يوم دون أن تتناقل وكالات الأنباء خبراً أو أكثر عن هذه الانتهاكات. ومما زاد الطين بلّة على هذا الصعيد ما حدث من تجاوزات «السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي الانتقالي» تحت وطأة ضغط إسرائيلي يسانده ضغط راعي العملية لفرض ما أسمته الاتفاقات «النظام العام» ورأينا كيف ضجّت منظمات حقوق الإنسان من هذه التجاوزات وماتضمّنته من انتهاكات.

ذكر تقرير «تحقيق السلام» الذي صدر في مطلع عام 1993 وهو يشرح النقطة الثالثة في المعيار الخاصة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة «أن إسرائيل صادرت بشكل منتظم حوالي 56% من أراضي الضفة الغربية، و30% من أراضي قطاع غزة خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، وأن أغلب هذه الأراضي لم يستخدم بعد للاستيطان». كما ذكر التقرير أن «إسرائيل تستولي على 83% من مياه الضفة الغربية؛ بينما يقيد الفلسطينيون بنسبة 17%». وحين نستحضر مارأيناه على أرض الواقع اليوم بعد مضي حوالي أربع سنوات، نجد أن إبرام اتفاقات أوسلو–واشنطن منذ خريف 1993 لم يحل دون اغتصاب مزيد من الأراضي العربية، حيث أصبحت نسبة ما بقي من قطاع غزة بأيدي إسرائيل 40% وترك الباقي لحكم ذاتي بدون سيادة. وارتفعت نسبة ما هو مقرر أن يبقى بيد الإسرائيليين من الضفة الغربية لأكثر من 80%، وتحولت أراضٍ أخرى إلى طرق دائرية كما سبق أن ذكرنا. وبقي الاحتلال الإسرائيلي يغتصب 83% من مياه

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الضفة الغربية وقطاع غزة.

ليس من الصعب في ضوء ما سبق ومن خلال اعتماد هذا المعيار المقترح أمريكياً في قياس عملية سلام الشرق الأوسط الحكم عليها بالإخفاق. ويبدو هذا الإخفاق ذريعاً إذا قسنا هذه العملية بمعيار الشرعية الدولية الذي تشتد الحاجة لاعتماده إذا أردنا بلوغ السلام الحقيقي. ومن هنا تأتي ضرورة أن نستحضر في هذا المقام عناصر معيار الشرعية الدولية هذا.

إن لهذا المعيار العملي الأخلاقي أربعة عناصر تتصل بأبعاد «عملية سلام الشرق الأوسط»، الفلسطيني والعربي والإسرائيلي والدولي. فالعنصر الأول الخاص بالبعد الفلسطيني للعملية هو«إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف» لشعب فلسطين العربي التى يحددها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. وهذه التسمية هي التي تستخدمها الأمم المتحدة. والفلسطيني العربي بحكم نظام منظمة التحرير الفلسطينية الأساسي هو كل من كانت فلسطين وطنه قبل الغزو الصهيوني لها مسلماً كان أو نصرانياً أو يهودياً. والعنصر الثاني الخاص بالبعد العربي للعملية «هو الأمن القومي العربي» بمعناه الشامل في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والعنصر الثالث الخاص بالبعد الإسرائيلي للعملية هو «نبذ اليهود للصهيونية التوسعية» حماية لهم من مغامراتها وعدوانيتها وبغية حدوث ما يقال عن «المصالحة التاريخية». أما العنصر الرابع الخاص بالبعد الدولي للعملية فهو انسجامها مع نظام المنطقة الإقليمي النابع منها المؤهل أن يسهم إيجابياً في إقامة نظام عالمي جديد متوازن قائم على العدل.

البحث عن أسباب إخفاق العملية في نصوص الاتفاقات المبرمة وفي التطبيق العملي لها

حين نستحضر هذه الاتفاقات المبرمة بين الحكومة الاسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية نجد أن أولها هو اتفاق الاعتراف المتبادل الذي تم توقيعه يوم 1993/9/9. وقد تلاه مباشرة اتفاق أوسلو– واشنطن الذي تم توقيعه في البيت الأبيض يوم 1993/9/13. ثم جاء ت مجموعة اتفاقيات تفصيلية ضمّها اتفاق غزة – أريحا الذي تم توقيعه بالقاهرة يوم 1994/4/5. وأخيراً جاء اتفاق أوسلو – واشنطن، الذي تم توقيعه في البيت الأبيض يوم 1995/9/28. وقد شملت

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

هذه الاتفاقات نصوصاً كثيرة في متونها وفي ملاحقها الطويلة. وحظيت بدراسة عدد من المعنيين لها عرضوا مضمونها وقاموا بتحليلها. وكان كاتب هذا البحث واحداً منهم كما سبقت الإشارة لذلك. ومرفق قراءات قام بها لهذه الاتفاقات. ونشير ايضاً الى الاتفاق الذي تم إبرامه بين إسرائيل والأردن في 1994/10/26.

نستطيع من خلال هذه الدراسة أن نصل إلى أسباب إخفاق هذه العملية التي صَممتها الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة «إسرائيل»، وجسدتها هذه الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية.

سبب أول، هو انطلاق المصمم الأمريكي للعملية في تصميمه لها من فرضيتين لم تثبت صحة أي منهما، كما سبق أن شرحنا، وهما أن مجرد الإتيان بأطراف الصراع للجلوس على مائدة التفاوض كفيل بتوفير قوة دفع ذاتية لعملية التسوية؛ وأنه في حال تعثر المفاوضات بإمكان راعي المؤتمر التدخل من موقع «الحكم» لحسم الأمر. ثم قيام هذا المصمم بحرمان العملية من مرجعية الشرعية الدولية، والاقتصار على قرار غامض أساساً لها.

سبب ثان، هو أن مصمم العملية جعل هدفه إقامة نظام إقليمي للمنطقة، هو نظام الشرق الأوسط، غير نابع منها، وأعطى قيادته للكيان الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي التابع له. ووضع نصب عينه إنهاء النظام العربي الذي قام منذ عام 1945 في إطار جامعة الدول العربية.

سبب ثالث، أن الولايات المتحدة بقبولها بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ عام 1967 وسياسة الاستيطان الصهيوني، و«ضمانها التفوق العسكري على أي تجمع للخصوم العرب»، كما يقول تقرير تحقيق السلام الذي سبقت الإشارة إليه «أطال بالفعل هذا النزاع الإقليمي الذي كاد أن يؤدي إلى مواجهة بين القوى الكبرى». وقد بان بوضوح خطأ بعض صناع السياسة الأمريكية الذين ظنوا «أن التفوق العسكري الإسرائيلي سيجعل إسرائيل أكثر ميلاً للانسحاب في مقابل السلام. بينما مكنها ذلك من التشبّث بالاحتلال والاستمرار في سياسة الاستيطان».

سبب رابع، وهو أن عملية سلام الشرق الأوسط بفعل تفاعل الأسباب الثلاثة السابقة حكمها منطق «الإملاء». ويتجلى هذا المنطق أقسى وأمرّ مايتجلى في اتفاق الاعتراف المتبادل الذي أملى فيه الطرف الإسرائيلي على الطرف

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الفلسطيني أن يقبل بأن توصف ثورته بأنها «إرهاب» وأن يتعهد بنبذ الإرهاب وأن يتنكر لحقيقة أن الثورة الفلسطينية استمرت عقوداً واحدة من حركات التحرير في عالمنا. وقد دعا هذا الاتفاق الى الخاطر «املاء فرساي» على ألمانيا عام 1919 الذي وصفه كثير من المؤرخين بأنه إملاء وقالوا عنهم ومنهم بيير رونافن «إن المادة 231 المتعلقة بخسائر الحرب في هذا الاتفاق تحمل اعترافاً من ألمانيا بجرم إثارة الحرب، فهي بالنسبة إليهم عار أريد عبثاً تلطيخهم به» وكان من المتوقع أن يحض ألمانيا على الرغبة في الثأر. والحق أن منطق الإملاء تجلى في نصوص الاتفاقات عموماً، وكان شديد القسوة في البروتوكول الاقتصادي الذي تم توقيعه فى باريس ربيع 1994 حيث حكم بالخراب على الاقتصاد الفلسطيني الذي تتولاه السلطة الفلسطينية. وقد استمر هذا المنطق حاكماً المباحثات التي جرت فى طابا، وقدم مثلاً صارخاً وهو يملي شروطه بشأن حماية أمن المستوطنين اليهود في الخليل، علق عليه حاييم بارام في عموده بمجلة ميدل ايست انترناشونال فى 1995/9/22 قائلاً «السؤال الرئيسي الذي هو من يحمي الفلسطينيين في الخليل من الاعتداءات العنصرية التي يقوم بها مستوطنون عنصريون لم يجر التعامل معه، في وقت صدم العالم كله بقصص عنف هؤلاء المستوطنين ضد بنات المدارس العربيات في الخليل، وبدا أن هذا الأمر لم ينل حظّ البحث في طابا. وبدلاً من ذلك كان على الفلسطينيين «المفاوضين» وهم يشربون كأس المرارة واليأس أن يستمعوا إلى اقتراحات إسرائيلية معقدة لتقسيم المدينة إلى ثلاثة أقسام وصرف ملايين الدولارات على بناء طريق خاص باستخدام المستوطنين دون غيرهم. وهذا الطريق سيؤدي بالضرورة إلى نزع ملكية أراضٍ كثيرة. كل ذلك من أجل أربعمائة وخمسين من المتعصبين نصفهم من الأمريكيين» . ويلفت النظر أن تعبير «الإملاء» الذي وصفنا به اتفاق أوسلو – واشنطن 1 في خريف 1993 وتشبيهه بإملاء فرساي لم يلبث أن شاع استخدامه فى أوساط عربية ودولية، بل وإسرائيلية أيضاً حتى أن «بارام» اختار لمقاله عنوان «فرساي فلسطينية» وأشار فيه إلى ماكتبه يوري أفنيري في معاريف يوم 1995/9/18 محذراً شيمون بيريز من الاتفاقات المملاة مثل «اتفاق فرساي» ومنبهاً الى أن مصير اتفاق أوسلو سيكون مثل مصير اتفاق فرساي الذي أوصل الى نشوب الحرب العالمية الثانية بعد عقدين من السنين. وقد رأينا كيف سارت الأمور في موضوع إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل في الأيام الأخيرة من عهد حكومة بيريز التى أجلت تنفيذ الاتفاق ثم حين جاء نتنياهو رئيساً منتخباً للوزراء.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

سبب خامس، هو أن الطرف الإسرائيلي بفعل هاجس «الأمن المطلق» الذي يسيطر عليه عمد الى وضع قيود كثيرة في الاتفاق، والى التدرج البطيء في تنفيذه، الأمر الذي جعل عملية تنفيذه معقّدة من جهة وسبَّب حدوث مضاعفات على الأرض عند التنفيذ لم يحسب حساب كثير منها، من جهة أخرى. وهكذا عانت صيغة «الحكم الذاتي الانتقالي المحدود» التي جرى اعتمادها من ضعف ووهن واتسمت «آليتها» بالتعقيد. كما أن راعي العملية الأمريكي رغبة منه في توفير قوة دفع للعملية عمد الى توظيف آلة إعلامه القوية التي بالغت في تقديم الوعود للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني العربي، وهي وعود في غالب الأحيان متضاربة، الأمر الذي سبب حدوث مضاعفات حين جاء التنفيذ قاصراً عن تلبية الوعود. والأدهى من ذلك أن صياغة مدخل الاتفاق جاء ت حافلة بزخرف القول من حديث عن «الحقوق السياسية والشرعية وتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن وتسوية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية». في وقت لم تتغير فيه على أرض الواقع الممارسات القمعية الاسرائيلية. ولقد رصد كاتب هذا البحث التفاعلات التي حدثت إثر تنفيذ إعادة انتشار قوات الاحتلال في بعض مدن الضفة الغربية في خريف 1995، فسجّل أولاً «الروح» التي امتلأ بها أبناء فلسطين وهم يشهدون الخروج العسكري الإسرائيلي من قبل مدنهم التي حدثت فيها «إعادة انتشار». وهي روح تُجدد الطاقة على متابعة العمل لبلوغ التحرير الكامل وإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة والقطاع. ثم سجل ثانياً كيف اصطدمت هذه الروح بقيود «الحكم الذاتي» التي فرضت وجود قوات الاحتلال على أطراف المدن التي خرجوا منها. وسجل ثالثاً كيف ثقل العبء على قوات الشرطة الفلسطينية في ظل ترتيبات وضعَت لحماية المستوطنين ودعت إلى وجود ستة وعشرين حاجزاً أمنياً بين رفح وغزة في طريق طوله أربعة وثلاثون كيلو متراً. وسجل رابعاً كيف نشط المستوطنون الصهاينة في توسيع الاستيطان لفرض أمر واقع بتأييد من الحكومة الإسرائيلية التي نشطت بدورها في شق الطرق الدائرية لحمايتهم مصادرةً آلاف الدونمات. وسجل خامساً كيف أقبل أبناء فلسطين على ممارسة حقهم الديموقراطي لانتخاب «المجلس» و«رئيس السلطة» تحثهم آمال كبيرة بينما حددت الاتفاقات صلاحيات محدودة للمجلس. وسجل أخيراً تفاعلات داخل التجمع الإسرائيلي وبين الأحزاب اليهودية فيه، وداخل عرب فلسطين 1948. وتشير جميع هذه التفاعلات الى أن ما يحدث على أرض الواقع يتجاوز تصورات مصمّم العملية ونصوص الاتفاقات. ومثل على التفاعلات داخل التجمع الإسرائيلي ماسمي

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

«باحتجاج» يهود الفلاشا الإثيوبيين حين علموا أن الدم الذي تبرعوا به لبنوك الدم كان يجري التخلص منه، فكان أن حاصروا مقر رئيس الوزراء يوم 1996/1/24 احتجاجاً على النظرة العنصرية إليهم. وقد تزامن هذا الاحتجاج مع احتجاج يهود ألمانيا على تصريحات الرئيس الإسرائيلي وايزمن أثناء زيارته هناك حين أبدى استغرابه من بقائهم فى بلد حدثت فيه «الهولوكست» في معرض سعيه إلى تحقيق الهدف الصهيوني بتهجيرهم من موطنهم في المانيا.

سبب سادس، اقتصادي هو أن هذه العملية التي قدمت وعوداً اقتصادية كثيرة منذ بدايتها في مدريد، ثم ضاعفت تقديم هذه الوعود عند التوقيع على اتفاق أوسلو واشنطن1، فتردّد الحديث عن مثلث ذهبي يشبه صيغة بينولكس، وعن غزة التي ستكون سنغافورة المتوسط؛ أوصلت الى إملاء بروتوكول باريس الاقتصادي يوم 1994/4/29 الذي أجهز على الاقتصاد الفلسطيني وقطع الطريق أمام أية محاولة لإحيائه، حين فرض قيوداً على حركة السلع والبشر. وفي المرفق شرح له من خلال تقرير مجلة «ميد» في عددها الصادر يوم 1995/8/18 الذي ختمه واضعه «توبي أشر» بالإشارة إلى «أن إسرائيل وافقت على مبدأ الحكم الذاتي للفلسطينيين وليس السيادة مما يعني احتمال استمرار السيطرة الإسرائيلية في المستقبل على الاقتصاد الفلسطيني»، ثم بالقول «إن الفلسطينيين يرغبون الاستقلال السياسي والرفاه الاقتصادي اللذين وعدوا بهما، الاّ أنهم قد يكتشفون مع مرور الزمن أن عملية السلام هذه ماهي إلاّ إعادة تنظيم للاحتلال الإسرائيلي وليس عملية إنهاء له». ولقد رأينا كيف عمدت الحكومات الإسرائيلية برئاسة كل من رابين ثم بيريز ثم نتنياهو إلى فرض حصار على أبناء فلسطين في مناطق الحكم الذاتي عدة مرات آخرها مستمر منذ 1996/2/26. ومما زاد في كارثة الاقتصاد الفلسطيني أن مصمم العملية جعله يعتمد في المقام الأول على منَح تقدمها «دول مانحة»، حرمها راعي العملية الأمريكي من أدوار سياسية تتطلع لَلقيام بها وقصر دورها على الدفع ، الأمر الذي ضايقها وأثر على وفائها بما التزمت به. وهكذا اشتدت وطأة الضائقة الاقتصادية على أبناء فلسطين.

سبب سابع، يكمن وراء هذه الأسباب الستة جميعها، هو افتقار مصمم العملية الأمريكي إلى «الرؤية المستقبلية»، وغلبة منطق غطرسة القوة التي شرحها ويليام فولبرايت على تصرفاته وتفكيره في تعامله مع الأطراف العربية وأطراف أخرى معنية بالصراع في وقت غلب فيه منطق الخضوع لاعتبارات أوضاعه

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الداخلية في تعامله مع الطرف الإسرائيلي الذي يسانده مركز قوة أمريكي صهيوني. ومثل صارخ على هذا التعامل الأمريكي مع أطراف أخرى معنية بالصراع ماحدث مع الاتحاد الأوروبي الذي جرى إبعاده عن القيام بدورٍ فعّال في عملية سلام الشرق الأوسط بطلب إسرائيلي وموافقة أمريكية، واكتفى بجعله مراقباً فيها، في وقت تفرض عليه مصالحه أن يكون مشاركاً. وقد أدى غياب الرؤية المستقبلية عند مصمم العملية وراعيها الأمريكي الى أن يعتمد في إدارة هذه العملية على أسلوب «الادارة بالكوارث» "MBC Management by Catastrophes". وهذا المصطلح هو أحد مصطلحات المدرسة الأمريكية في الإدارة. وهو نمط سلبي ينتمي إلى رد الفعل لا إلى الاستجابة الفاعلة في الإدارة، ويتسم بغياب النظرة الكلية فيه والانشغال بالجزئيات، والتقوقع في تفاصيل التخطيط ونسيان الأهداف التي وعد بتحقيقها. وهو يؤدي إلى وقوع «كوارث»، فإذا وقعت واحدة عمدت هذه الإدارة بالكوارث إلى استنفار جميع قواها لتطويق الكارثة التي وقعت مهملة واجباتها الأصلية، الأمر الذي ينجم عنه مشاكل أخرى تسبب وقوع كارثة جديدة. وهكذا دواليك. وشتان بين هذا النمط السلبي في الإدارة والنمط الإيجابي الذي يتردّد فيه مصطلحا «الإدارة بالأهداف» و«الإدارة بالأهداف والنتائج». وما تحرك الإدارة الأمريكية لعقد مؤتمر شرم الشيخ في آذار – مارس 1996 إلا مثل على هذه الإدارة بالكوارث، ثم تحركها أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان بعد ذلك بشهر إثر وقوع مذبحة قانا. ومن الملاحظ أن هذا النمط السلبي من الإدارة يغلب استخدامه حين تفتقر إدارة البلاد الى قيادات صاحبة رؤى ونظرات استراتيجية.

تفاعل هذا الافتقار الى الرؤية المستقبلية عند مصمم العملية وراعيها، مع وجود فراغٍ على الصعيد الدولي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة من قيادات دولية تستطيع أن تسد هذا النقص. فكانت روسيا الاتحادية مشغولة بالانهيار الداخلي الذي حدث فيها. وكان الاتحاد الأوروبي مسلماً زمام الأمر إلى حليفته الكبرى. وكانت الصين ودول أخرى متربصة من واقع إدراكها لحقائق المرحلة.

تزامن هذان الأمران مع انعطاف التجمع الإسرائيلي نحو التشدد العقيدي الصهيوني، كردٍّ فعل على الدخول في عملية تسوية لم يكن راغباً فيها على الرغم من أنها لبّت جلّ مطالبه. وذلك لأنه ألف على مدى حوالي ربع قرن استمرار الأمر الواقع الذي يمكّنه من احتلال الأراضي العربية. وترعرعت في أوساطه خلال هذه

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

المدة الطويلة إيدلوجية التوسع الصهيوني، وبخاصة مع نجاح الحركة الصهيونية في تهجير يهود كثيرين من الاتحاد السوفييتي السابق بدعم أمريكي. والحق أن من أكثر ما لفت النظر على صعيد التجمع الإسرائيلي بعد انعقاد مؤتمر مدريد، أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تعمل شيئاً للتخفيف من غلواء هذه «الإيدلوجية الصهيونية التوسعية»، ولا لتحويل الإسرائيليين عنها استجابة لمتطلبات «السلام». وهكذا استمر القديم الصهيوني العنصري التوسعي على قدمه في كل من حكومات شامير فرابين فبيريز، وبلغ ذروة في حكومة نتنياهو الذي ضمّن كتابه «مكان تحت الشمس» أشد الأفكار تعصباً في نفي الآخر وإنكار الحق الفلسطيني والادعاء على التاريخ وفرض الأمر الواقع بالقوة وإرغام العرب على الخضوع. وتبدي تقارير كثيرة حول ثقافة التجمع الصهيوني في فلسطين وتنشئة الأطفال الإسرائيليين قلقها الشديد من استمرار هيمنة الثقافة الصهيونية العنصرية ومتابعة تدريس مناهج التربية الصهيونية التوسعية التي تُزوِّرُ تاريخ فلسطين وترسم صورة قبيحة للعرب وتدعو إلى إسرائيل الكبرى وترفض اندماج اليهود في أوطانهم التي يعيشون فيها خارج الكيان الصهيوني. ويحدث هذا كله في وقت أملت الاتفاقات المبرمة فيه على الفلسطينيين الذين وقعوها أن يغيروا في ميثاقهم الوطني بزعم أنه يدعو إلى القضاء على إسرائيل، وفرضت تغيير المناهج التربوية الفلسطينية. وقد رأينا كيف عبّر رئيس الدولة الإسرائيلي عزرا وايزمن عن تمسكه بهذه الإيدلوجية حين رفض الإفراج عن نساء فلسطينيات معتقلات وفقاً لما تمّ عليه الاتفاق بحجة أنهن لوثّن أيديهن بالدم اليهودي مفرقاً بينه وبين الدم الفلسطيني الذي سال بغزارة ولوث أيدي إسرائيليين من مختلف المستويات يصولون ويجولون. ثم حين صرح ما صرح في ألمانيا عن ضرورة هجرة اليهود الألمان منها. كما رأينا إسحق رابين يدعو إلى الفصل الكلي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ورأينا نتنياهو يجاهر علناً بالتوسع الاستيطاني في ماتسميه الصهيونية يهودا والسامرة.

جاءت هذه الأمور الثلاثة في وقت كان النظام العربي فيه يعاني من ضعف شديد بفعل زلزال الخليج أوصله الى حالة من العجز، ومكّن من الاستفراد بأعضائه عضواً عضوا للقبول بالسير في عملية التسوية والدخول في مفاوضات ثنائية بشأن الأراضي العربية المحتلة وفي المفاوضات متعددة الأطراف لإقامة النظام شرق الأوسطي. وهكذا تهدد النظام العربي بالزوال وفقاً لتوجه أمريكي إسرائيلي لاستبداله بالنظام الآخر.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

أخيراً تفاعلت هذه الأمور الأربعة مع وضع منظمة التحرير الفلسطينية المنهك بفعل زلزال الخليج، ومع الإحباط الذي عانت منه قيادتها. وكانت هذه القيادة قد توجهت منذ ربيع عام 1988 إلى التسليم بمقولة أن فلسطين وطن لشعبين وأن لكل منهما حق فيها، ظناً منها أن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وحق اليهود بإقامة دولة يهودية لهم في فلسطين سيوصلها الى اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة التحرير الفلسطينية ومَن ثم الى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية، غافلة عن أنها تتعامل مع استعمار استيطاني إسرائيلي تحكمه عقيدة صهيونية عنصرية لايقبل بوجود دولة فلسطينية ويسعى لالتهام بقية فلسطين والهيمنة على المنطقة اقتصادياً ثم سياسياً. وهكذا قبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية جميع الشروط الإسرائيلية لمشاركتها ضمن وفد أردني في عملية سلام الشرق الأوسط، ثم للاعتراف بها ممثلاً ومفاوضاً بعد أن أعلنت «نبذها للإرهاب» (كذا!) وأنكرت حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وتنكرت تحت الإملاء لتاريخ المقاومة التي قام بها ببسالة وصبر الشعب العربي الفلسطيني. ولم تلبث هذه القيادة أن وجدت نفسها بدون أوراق على مائدة التفاوض، ورأت المفاوض الإسرائيلي يتحدث عن حقه في الضفة والقطاع ويعلن جهاراً أن القدس كلها تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمته الأبدية.

النظر في السبيل الى السلام الحقيقي

وبعد، فمرة أخرى نؤكد ما استهللنا به هذا الحديث «إن بلوغ السلام غاية تستحق العمل من أجلها، وبذل أقصى الجهود». فما الذي ينبغي عمله لبلوغ السلام في ضوء ما تبين لنا من «إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط» في ذلك؟

أول ما يتبادر الى الذهن ويشير به علينا المنطق السليم هو تصميم «عملية» يعالج فيها كل أسباب إخفاق العملية الراهنة التى انتهت اليها الدراسة الموضوعية. ولقد كان يمكن المباشرة في هذا الأمر فوراً لو أن «مصمم» عملية سلام الشرق الأوسط «وراعيها» واجه حقيقة إخفاقها وتأمل في أسباب هذا الإخفاق. ولكننا كما سبق أن لاحظنا من حديث وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر أمام المؤتمر الاقتصادي بأن الولايات المتحدة لاتزال تتجنب ذلك وتوثر الحديث عن «قدرة العملية على الصمود». ومن هنا فإن على جميع المعنيين ببلوغ السلام الحقيقي أن يتعرفوا على توجهات السياسة الأمريكية في الولاية الثانية

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

للرئيس كلينتون، ويهيئوا أنفسهم لمواجهة مضاعفات هذه السياسة وتداعياتها، ويعملوا للوصول بها الى انتهاج سبيل السلام الحقيقي.

تكاد الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية للسنوات الأربع القادمة أن تكون واضحة جلية. فهي استمرار للخطوط التي تحركت بموجبها الإدارة الأمريكية منذ شروعها في عملية سلام الشرق الأوسط مع وجود توجه قوي لعدم توقيع أية اتفاقات أو معاهدات جديدة، والاكتفاء بما تم التوقيع عليه، والتحرك بهدف التحرك دون الوصول الى نتائج حاسمة لتهدئة توتر يحدث وتجنب حدوث فراغ وقد عرض خطوط هذه السياسة بشكل مفصل «ريتشارد ن. هاس» في مجلة فورين أفيرز (خريف 1996) في مقال عنوانه «الشرق الأوسط: لا معاهدات أخرى». و«هاس» هو مدير دراسات السياسة الخارجية لمعهد بروكينغز عمل مستشاراً رئيسياً لشؤون الشرق الأوسط في عهد الرئيس بوش.

تنطلق هذه السياسة من اقتناع بأن «عصر توقيع المعاهدات يبدو وكأنه وصل الى نهايته»، وذلك منذ أوائل عام 1996 قبل الانتخابات الإسرائيلية وفوز نتنياهو. وما كان فوز بيريز لو حدث أن يغير شيئاً، على حدّ قول هاس. ويدرك واضعو هذه السياسة أن عدم القدرة على التوصل إلى معاهدات جديدة ستكون له آثار عميقة على عملية السلام والسلام نفسه، ولكنهم يعتقدون أن اعتماد دبلوماسية جديدة يمكن أن تحتوي هذه الآثار. وهم يعللون اقتناعهم بأنه لاتوجد طريقة يمكن تخيّلها لبلوغ هدف إبرام اتفاق الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ذلك «لأن موضوعات الوضع النهائي هي الأكثر صعوبة سواء «القدس» أو السيطرة الفلسطينية على الأراضي وإعلان الدولة أو حق ملايين اللاّجئين الفلسطينيين في العودة إلى الوطن، أو المياه». والأمر نفسه يصدق على المسار الإسرائيلي السوري، وعلى المسار الإسرائيلي اللبناني. ويبدو للقائلين بهذه السياسة أن «الحالة القائمة اليوم» هي أشد رسوخاً مما كانت عليه قبل خمس سنوات، ولذا فإنه يمكن الاعتماد على ذلك بدلاً من مواجهة مخاطر الوصول الى حل وسط في المسائل الباقية على المسارات الثلاث. وفي ضوء ذلك يقترح هؤلاء اعتماد دبلوماسية جديدة لهذه «المرحلة» تحثّ على تنشيط المباحثات الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية الثلاثة، وأن تتبنى الولايات المتحدة في هذه الدبلوماسية تكتيكات جديدة دون تغيير في المبادئ، تشجع الأطراف على الاعتدال وتلوّح لهم أحياناً بمواقف حازمة، وبخاصة سوريا دون قطع الحبل معها

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

تجنباً لأزمات تنجم عن ذلك.

مجمل القول في هذه السياسة أنها سياسة مُسكِّنات تحْذيرية – كما هو واضح – وهي في نهاية المطاف استمرار للسياسة الأمريكية التي تمكّن إسرائيل من فرض حقائق جديدة على أرض الواقع بحكم أنها تحتل الأراضي العربية. وتراهن هذه السياسة على أن اعتماد واشنطن دبلوماسية بتكتيكات جديدة يمكن أن يطيل مفعول التحْذير، ويحول دون ذهاب إسرائيل بعيداً في فرض الأمر الواقع. كما تراهن على أنه لاتغيير في الصورة الدولية ولا في الصورة الإقليمية، وأن الولايات المتحدة ستبقى الفاعل الرئيسي في الإقليم. «فالمشاركة الروسية في رعاية عملية مدريد هي رمزية في الغالب، والأوروبيون فرادى أو مجتمعون في الاتحاد الأوروبي لديهم القليل الذي يقدمونه بالإضافة الى المساعدة الاقتصادية» كما يقول هاس.

دلائل كثيرة تدل على أن «القدس» ستكون الأكثر عرضة من بين موضوعات «الوضع النهائي» لفرض أمرٍ واقع إسرائيلي فيها تفسح هذه السياسة الأمريكية المجال له. وما قرار الكونغرس الأمريكي في مجلس الشيوخ الذي صدر فى خريف 1995 ودعا الى «اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل مبنى السفارة اليها ..» إلاّ دليل واحد. وقد شرعت مراكز بحث أمريكية بتوجيه من مركز القوة اليهودي في وضع خططٍ للتمكين لفرض هذا الأمر الواقع الإسرائيلي في القدس. وتحمل هذه الخطط عناوين ملتبسة لإخفاء ما وراءها. ومثل على ذلك خطة تتحدث عن مقاربة اقتصادية حضرية للسلطة في القدس يشتغل عليها «مشروع القدس في جامعة هارفرد»، تدعو إلى التحضير للبحث في مستقبل القدس ولقاء فريق من الإسرائيليين والفلسطينيين ليناقشوا مسائل «الضرائب والأحياء السكنية ووسائل المواصلات والتعليم ومياه المدينة وتصريف الفضلات»، بعيداً عن الدخول في موضوع الميزان السكاني للإسرائيليين الفلسطينيين فيها أو لحدودها. وتنطلق الخطة من القول بأن القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وصلوا إلى اتفاق غير معلن حول أن المدينة ستبقى غير مقسمة، وأن إسرائيليين وفلسطينيين سيسكنون فيها، وأنها ستكون عاصمة لإسرائيل، مع وجود شكل من الحضور الحكومي الفلسطيني فيها، وإن كان الإسرائيليون لم يوافقوا على دعوى الفلسطينيين بأن تكون القدس عاصمة لهم. وهكذا تعمد الخطة الى الاشتغال بجزئيات تاركة لإسرائيل فرض ميزان سكاني حدّدته منذ عام 1967 بأن لايتجاوز

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

عدد الفلسطينيين في منطقة القدس 26% من السكان، ومسلِّمة لإسرائيل بالسيادة على المدينة، ومن ثم للسيطرة على أراضي القدس ولإنقاص نسبة الفلسطينيين العرب المسلمين والمسيحيين فيها. ويتداعى إلى الخاطر أن هذا التكتيك هو المتبع أثناء كتابة هذا البحث في مسألة الخليل وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية فيها. فبينما تتحدث وسائل الإعلام عن المفاوضات حول جزئيات في هذه المسألة تقوم الحكومة الإسرائيلية بتكثيف الاستيطان الصهيوني في الضفّة الغربية. وقد شرح هذا التكتيك المفكر الاستراتيجي العربي أمين هويدي في مقاله «إسرائيل واستراتيجية الاقتراب غير المباشر» (الأهرام 1996/11/18) وهناك دلائل أخرى على أن موضوعات «الوضع النهائي» الثلاثة الباقية ستكون هي أيضاً عرضة لفرض أمر واقع إسرائيلي بشأنها. ونعني بها «الاستيطان» و«اللاّجئون» و«الحدود».

ليس صعباً على المتابعين والمشتغلين بالعلوم السياسية أن يكشفوا عن الثغرات في هذه السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء عملية سلام الشرق الأوسط في مرحلتها الثانية، سواء في قراءتها للواقع القائم في المنطقة أو في حسابها للأطراف الفاعلة الدولية أو في إدراكها لما حدث من تغيرات على صعيد كل من الإسرائيليين والعرب أو في منطلق السياسة نفسها. ويكفي أن نتأمل مثلين على ذلك.

المثل الأول متصل بالنظام العربي الذي بدأ يستعيد صحته، بعد أن عانى من الضعْف الشديد في السنوات الخمس الماضية؛ وقد شهد اليوم الأول من صيف عام 1996 انعقاد أول قمة عربية بعد مؤتمر مدريد أمكن لها أن ترسم خطوطاً أساسية للعمل العربي المشترك تجاه عملية التسوية الجارية، وأن تعيد شيئاً من الفاعلية لجامعة الدول العربية التي استهدفها مخطط نظام الشرق الأوسط بالتصفية.. وكان التحول العربي نحو استعادة النظام العربي صحته قد بدأ مع انعقاد قمة الإسكندرية لقيادات مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية آخر عام 1994 في أعقاب مجموعة تفاعلات حدثت بعد إبرام أوسلو. وليس من غير المتوقع أن يعود النظام العربي إلى كامل صحته، استجابة لمتطلبات مواجهة تحديات المرحلة الجديدة من عملية سلام الشرق الأوسط.

المثل الثاني متصل بأطراف دولية معنيّة بالعملية، فالاتحاد الأوروبي متجه للقيام بدور فاعل مؤثر خلال عام 1997 في المنطقة. وقد عبرّ عن ذلك بتعيين ممثل

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

له مختص بذلك، بعد أن أبدى ضيقه جهاراً من السياسة الأمريكية التي حضرت دوره بتقديم معونات. وبعض أعضاء هذا الاتحاد وفي مقدمتهم فرنسا بدأوا يتحركون للقيام بهذا الدور على الصعيد الفردي أيضاً. وقد رأينا إقدام فرنسا على القيام بتحرك سريع أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في ربيع 1996 بإرسالها وزير خارجيتها للمنطقة، ثم رأينا زيارة الرئيس الفرنسي شيراك للمنطقة التي تحدثت عملياً عن هذا الدور في خريف 1996. ويمكننا أن نرى أيضاً توجهاً روسياً يقوى تدريجياً لاستعادة الدور الروسي الذي كان فاعلاً قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ثم لم يبق منه الاّ مشاركة رمزية في رعاية عملية التسوية جعلت من روسيا شاهدا غير مؤثر وأبرزتها وكأنها خيال ظل. الأمر الذي أثار ضيق أوساط روسية مؤثرة. وقد رأينا قيام وزير الخارجية الروسي بزيارة المنطقة في خريف 1996. وشتان بين الصورة التي عليها هذه الأطراف اليوم وما كانت عليه في خريف عام 1995 ومطلع عام 1996 في مناسبتي جنازة إسحق رابين ومؤتمر شرم الشيخ. والأمر نفسه يصدق على الصين التي تنتهج سياسة تتسم بالدقة والحذر وتعبر عنها في مواقفها في مجلس الأمن بصفتها عضو دائم فيه. وواضح أن هناك تبادل تأثير بين انتعاش النظام العربي وإقبال هذه الأطراف الدولية على استعادة أدوارها.

سيكون لهذه السياسة الأمريكية إزاء التعامل مع عملية سلام الشرق الأوسط والصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين مضاعفاتها وتداعياتها. وراسمو هذه السياسة يدركون ذلك، كما رأينا في إشارة كريستوفر الى أن الاحتفاظ بالواقع الحالي يمثل خطراً على المستقبل وفي عرض «هاس» التفصيلي لكيفية احتواء هذه المضاعفات والتداعيات بتكتيك التسكين والتحذير. ولكن من الواضح أن الرؤية الأمريكية لحجم هذه المضاعفات والتداعيات ولمساحة الدائرة التي ستشهدها هي رؤية غير دقيقة. ولانشعر بأننا نجازف إن قلنا إنها رؤية قاصرة عن تقدير مدى الأخطار المتوقعة. وقد سبق لراسمي السياسة الأمريكية أن اعترفوا بأن رؤى سابقة لهم كانت كذلك، ومنهم انتوني بليك مستشار الأمن القومي الذي قال في معرض شرحه لاستراتيجية الاحتواء المزدوج لإيران والعراق أمام مجلس الشيوخ في مطلع عام 1994 «لقد اتبعت الولايات المتحدة تجاه الخليج استراتيجية في السبعينات وأخرى في الثمانينات ثبت فيما بعد أن كلاً منهما كانت استراتيجية كارثية».

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

إن مضاعفات هذه السياسة تجاه القدس في المرحلة الجديدة لعملية سلام الشرق الأوسط ستكون قوية. وقد رأينا مثلاً عليها فيما جرى يوم أن أقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي على فتح النفق في حرم المسجد الأقصى يوم 1996/9/24، حين هبّ الشعب العربي الفلسطيني هبتّه التي استمرت ثلاثة أيام وقدّم فيها سبعين من الشهداء ومئات من الجرحى، فكان أن تحرك أفراد من الشرطة الفلسطينية لحماية أهلهم وقتلوا إثني عشر جندياً إسرائيلياً. وكان لهذه الهبة صداها القوي في الدائرتين العربية والإسلامية. ولاتدل خطوط السياسة الأمريكية التي عرضناها على أن راسميها أخذوا بعين الاعتبار ماتراكم في نفوس العرب والمسلمين من جراء مرارات إملاءات اتفاقات عملية سلام الشرق الأوسط في مرحلتها السابقة، ولابفعل سياسة القمع الإسرائيلية وممارسات الإرهاب الرسمي وغير الرسمي في إطارها، ولانتيجة الكشف عن قتل آلاف الأسرى المصريين بالدم البارد في حربي 1956 و 1967. كما أن راسمي هذه السياسة لم يربطوا – كما يبدو حتى الآن – بين انتهاج الولايات المتحدة إياها وتحول المشاعر إزاء الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة العربية والخليج بخاصة، وما تبع هذا التحول من حوادث استهدفت هذا الوجود.

من المتوقع إذا حدثت هذه المضاعفات والتداعيات وازداد حجمها واتسعت دائرتها، أن تفرض على راسمي السياسة الأمريكية القيام بمراجعة أعمق، وتوفر مناخاً أفضل لسلوك سبيل السلام الحقيقي، وتمكن العاملين له من الوصول بالولايات المتحدة إلى انتهاجه. ويتطلب ذلك كله من الآن العمل في وقت واحد على مستويين لمعالجة أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط جميعها في ضوء المعيار المرحلي الذي تقبل به الولايات المتحدة مقياساً لنجاح عملية تسوية وفي ضوء المعيار الدائم الذي قرّرته الشرعية الدولية.

فعلى المستوى الأول لابد أن تتكاتف جميع جهود العاملين للسلام الحقيقي ومنهم يهود في أوطانهم وفي «إسرائيل» لإيقاف الاستيطان إيقافاً تاماً، واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني في فلسطين المحتلة، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

وعلى المستوى الآخر لابد أن تتكاثف جميع جهود العاملين للسلام الحقيقي ومنهم يهود، لدعوة بقية اليهود الى نبذ الصهيونية التوسعية، ومقاومة فكرة تهجير اليهود من أوطانهم، وتبني الحل الديموقراطي في فلسطين بعد فشل الحل

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

العنصري، أسوة بما حدث في جنوب إفريقيا ليعيش جميع اليهود المستأمنين في سلام حقيقي مع المسلمين والمسيحيين في ظل الحضارة العربية الإسلامية كما عاشوا من قبل وأسهموا في ازدهارها.

إن لنا أن نُطمئن محبّي السلام الحقيقي، وهم الكثرة في عالمنا، إلى أن العمل على هذين المستويين سيؤتي أكله ويعطي ثماره الطيبة بإذن الله، حين ينهض العاملون لهذا السلام الحقيقي بمسؤولياتهم، كلٌّ في موقعه. وهو يستلزم من هؤلاء العاملين حصر جميع الأوراق التي في أيديهم وإحسان استخدامها وتوظيفها، ويالها من أوراق قوية مؤثرة، فالشعب العربي الفلسطيني مصمّم على متابعة نضاله لتحرير وطنه، وسيعطي بسخاء لهذا النضال، كما أعطى من قبل. وإنني وأنا واحد من هذا الشعب لدي ثقة أن عطاء أبنائنا من بعدنا سيستمر حتى تكون العودة إلى وطننا المحرّر ونسقط الحل العنصري لينتصر الحل الديموقراطي في ظل عمراننا الحضاري. والأمة العربية مصمّمة على الحفاظ على نظامها العربي المعبّر عن دائرتها العربية عازمة على دعمه وتطويره ليُسهم في إقامة نظام فاعل للدائرة الحضارية العربية الإسلامية يكون له دوره الإيجابي في إقامة نظام عالمي متوازن عادل. وشعوب العالم الإسلامي تشارك الشعوب العربية هذا التوجه. ومثلهم القوى الساعية لتحقيق العدل والسلام في عالمنا التي تواجه قوى الهيمنة القارونية. ومع هؤلاء جميعاً وفيهم يهود ينبذون الصهيونية العنصرية سيتزايدون وينجحون في رفع قبضة الصهاينة عن اليهود، متابعين جهود «آحادعآم» ويعقوب تالمون في كشف حقائقها والتنبيه إلى مخاطرها.

نعم سيكون هناك عمل صالح حثيث لبلوغ السلام الحقيقي، وسيبلغ غايته بإذن الله. ونحن على ثقة من ذلك لأننا نؤمن بالله «السلام المومن المهيمن العزيز الجبّار المتكبّر سبحان الله عما يشركون».

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

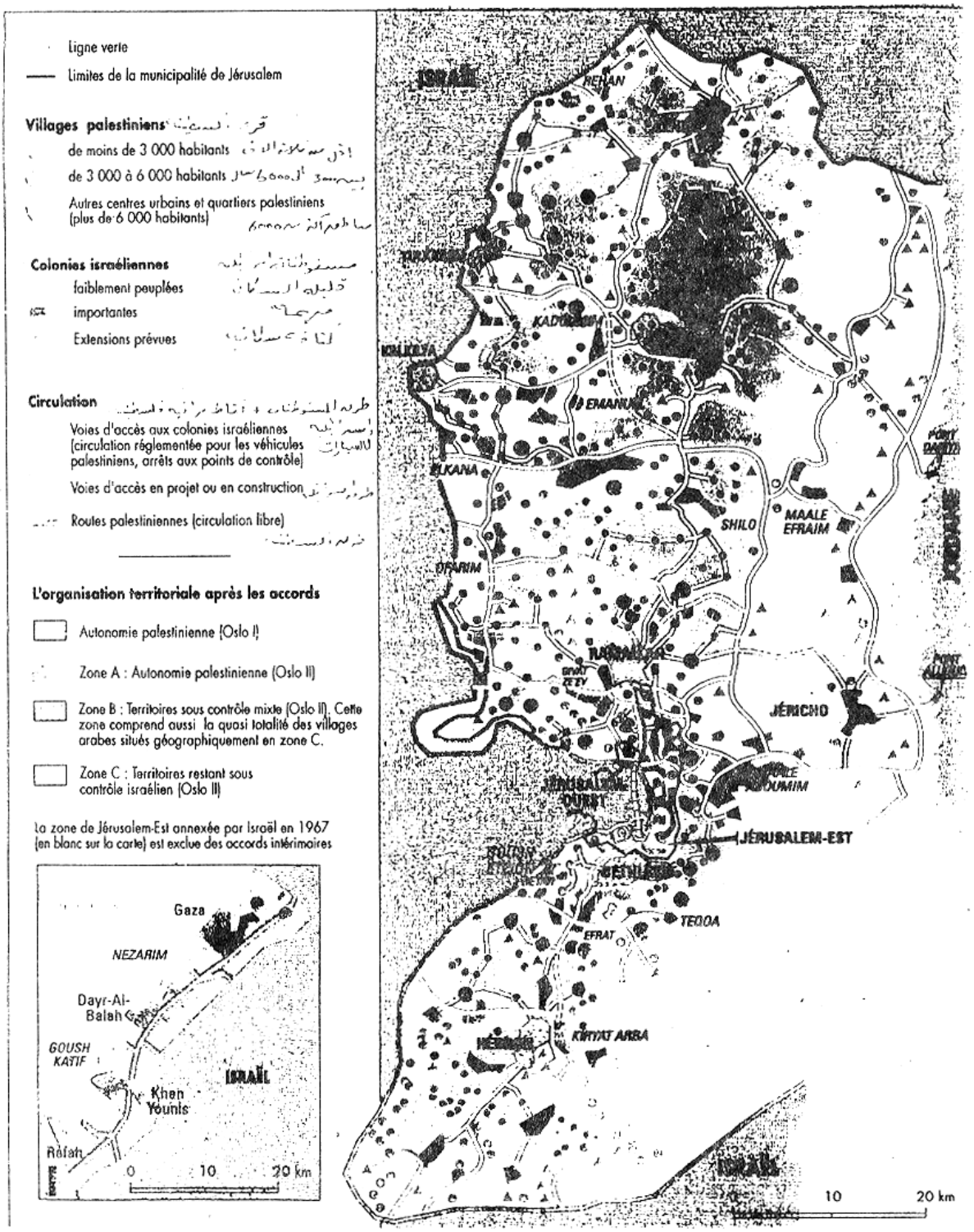

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

AGREEMENT ON THE GAZA STRIP AND THE JERICHO AREA

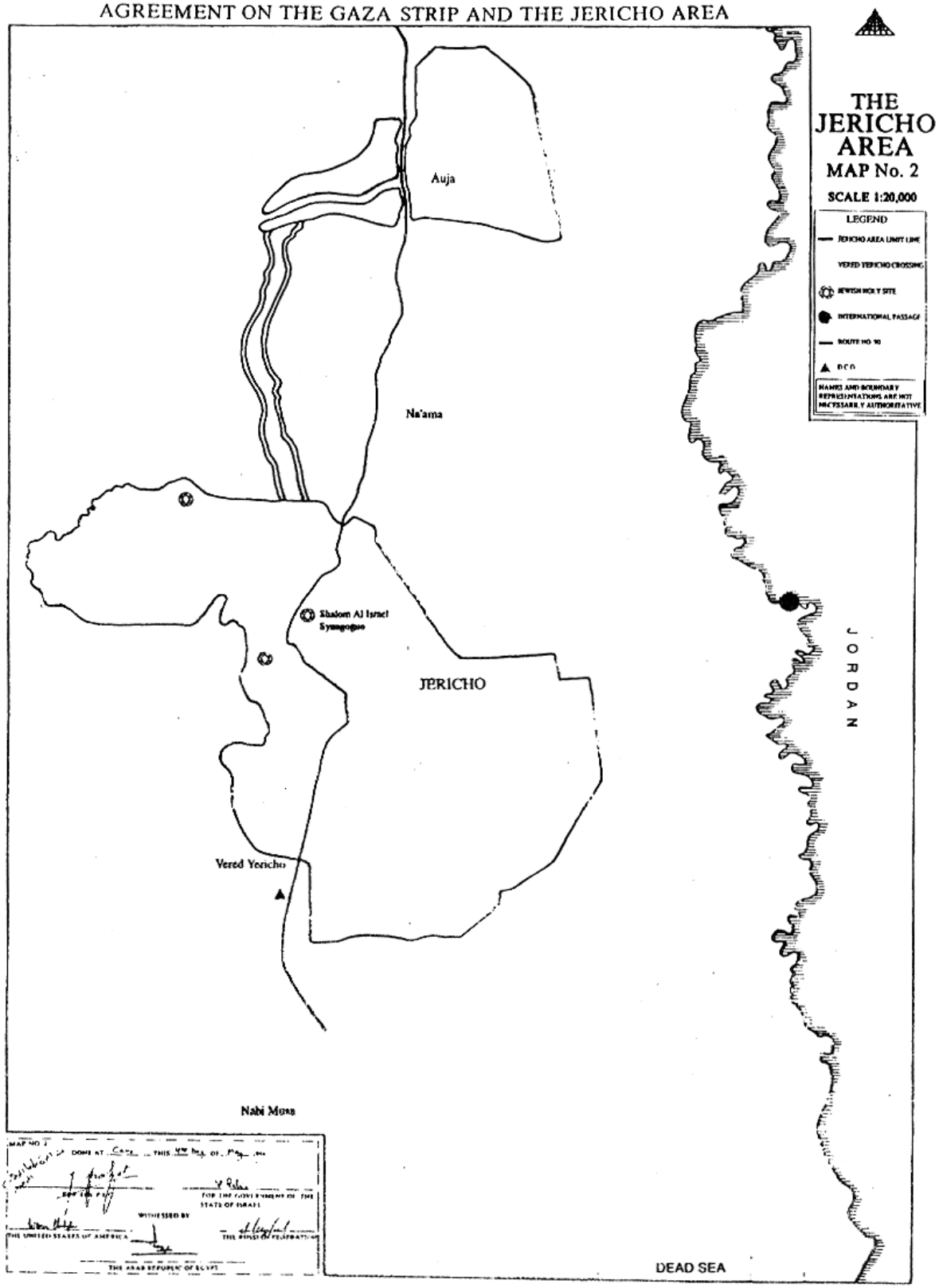

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

AGREEMENT ON THE GAZA STRIP AND THE JERICHO AREA

MAP NO. 3 **SAFE PASSAGE ROUTES BETWEEN THE GAZA STRIP AND THE JERICHO AREA.** SCALE 1:250,000

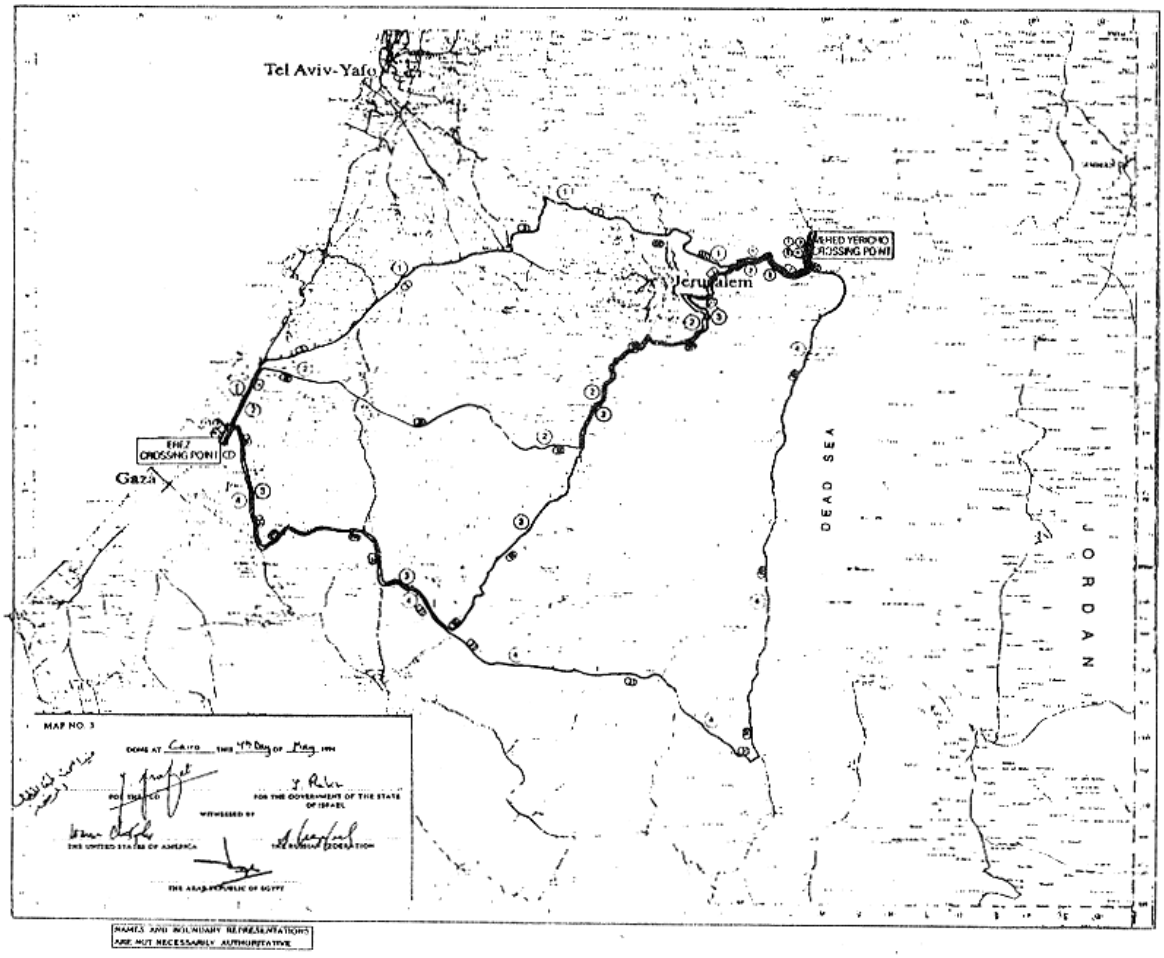

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

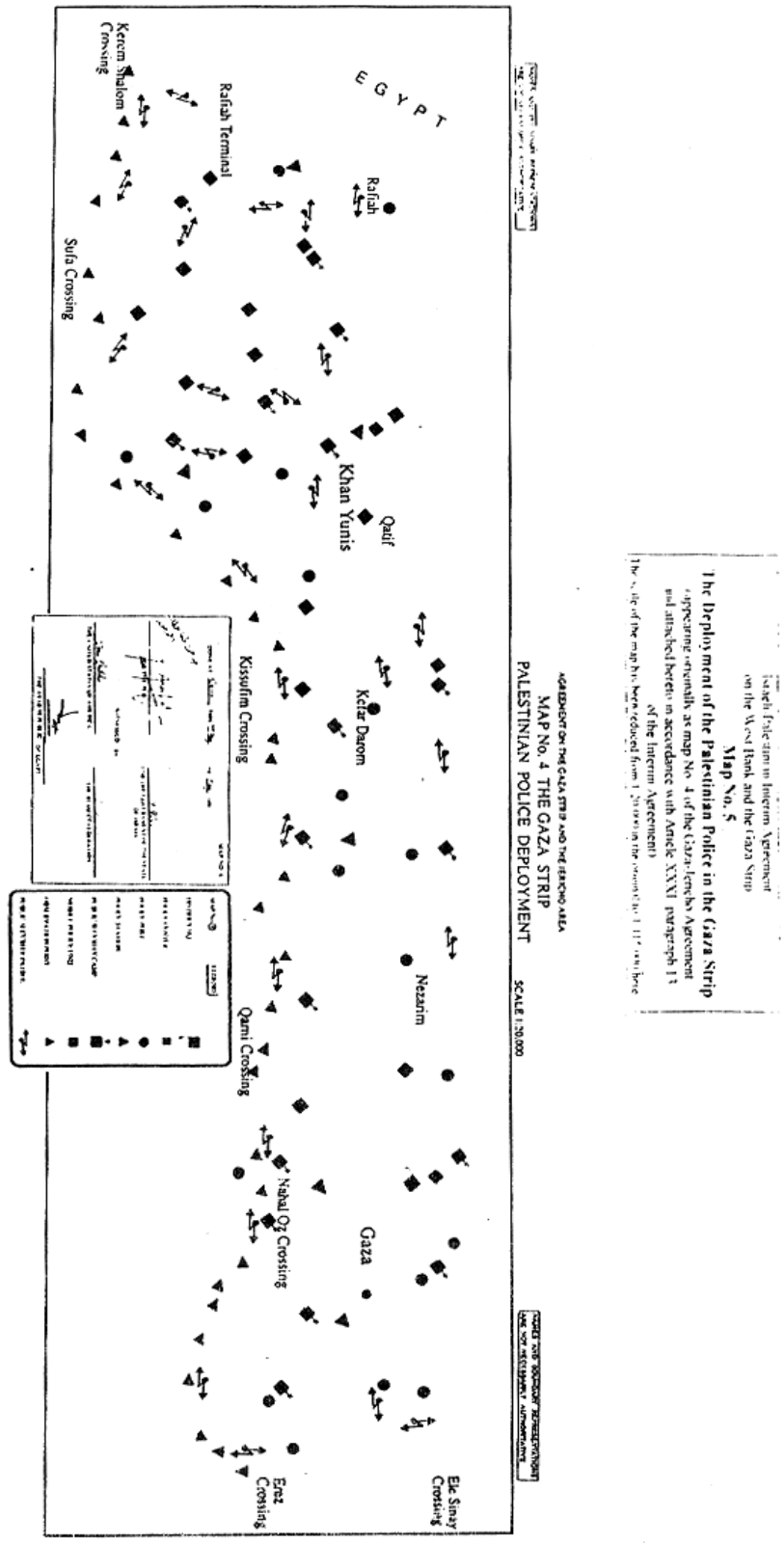

Israeli Redeployment in Interim Agreement
on the West Bank and the Gaza Strip

Map No. 5

The Deployment of the Palestinian Police in the Gaza Strip

appearing originally as map No. 4 of the Gaza-Jericho Agreement
and attached hereto in accordance with Article XXVI paragraph 11
of the Interim Agreement)

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل*:
اتفاق مُمْلى

سيذكر الاسبوع الثاني من شهر أيلول / سبتمبر من عام ١٩٩٣ في تاريخ الصراع العربي الصهيوني مقترناً باتفاقين أبرما فيه بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، الاتفاق الأول عرف باسم «اتفاق الاعتراف المتبادل» وتم توقيعه يوم الخميس ١٩٩٣/٩/٩. والاتفاق الآخر عرف باسم اتفاق «اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية»، وتم توقيعه يوم الاثنين ١٩٩٣/٩/١٣.

يقف دارس التاريخ والمستقبل وقفة طويلة أمام الاتفاق الأول مستشعراً ما له من أهمية بالغة لعدة أسباب يكفي أن نذكر منها:

* أنه كان شرطاً امريكياً لازماً لتوقيع الاتفاق الآخر في ساحة البيت الأبيض بواشنطن. وقد أشار اليه الرئيس الامريكي كلينتون في خطابه في حفل التوقيع حين قال «دعونا نصمم على ان يصبح هذا الاعتراف الجديد المتبادل عملية مستمرة تعيد فيها الأطراف المعنية قولبة جوهر الأسلوب الذي يرى أحدها من خلاله الطرف الآخر ويفهمه». كما اشار اليه وزير الخارجية الامريكي كريستوفر حين تحدث عن «شروط الاعتراف المتبادل» وأشاد بالمتفاوضين الاسرائيليين والفلسطينيين الذين «تجاوزوا عقبات كان يبدو مستحيلاً تجاوزها في صياغة اعلان المبادئ وشروط الاعتراف المتبادل وكسروا بذلك حواجز الكراهية والخوف، وأبدوا طوال عملية التفاوض شجاعة غير عادية» معبراً بلغة «التفكير الرغبي» حين تحدّث عن كسر حواجز الكراهية والخوف.

* أن هذا الاتفاق يتعلق في جزء منه بالبعد المعنوي الاخلاقي للصراع، الأمر الذي يجعل له تأثيراً قوياً على مسار الأحداث القادمة، فهو من نوع الاتفاقات التي تمس القيم الأساسية في المجتمعات فيستمر مفعول تأثيرها فترة طويلة، ويتداعى الى الخاطر كمثل على هذه الاتفاقات اتفاق الصلح بين ألمانيا والدول التي انتصرت عليها في الحرب العالمية الأولى، الذي أبرم في فرساي عام ١٩١٩، والمادة ٢٣١ من هذا الاتفاق بخاصة، فقد اثار هذا الاتفاق «جدلاً ونقاشاً وتحاجّاً بالاقلام» في أوروبا بعامة

* من كتاب «لا للحل العنصري في فلسطين شهادة على مدريد واوسلو»
أحمد صدقي الدجاني – دار المستقبل العربي 1994.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

والمانيا بخاصة – على حد تعبير بيير رونوفن في كتابه تاريخ القرن العشرين – وصف فيه كثيرون الاتفاق بأنه «إملاء» وليس اتفاقاً وأسموه «إملاء فرساي» فشاع هذا التعبير في المانيا منذ عام ١٩١٩، "Diktat de Versialles"، وقال هؤلاء «ان المادة ٢٣١ المتعلقة بخسائر الحرب في هذا الاتفاق تحمل اعترافاً من المانيا بجرم اثارة الحرب، فهي بالنسبة اليهم عار أريد عبثاً تلطيخهم به». وقد اعترف عدد من المؤرخين بأن هذا الاتفاق كان من طبيعته أن يحض المانيا على الرغبة بالثأر بسبب طريقته في التعامل مع البعد المعنوي للصراع الذي كان قائماً بينها وبين دول أوروبية أخرى. ويلفت النظر فيما صدر من كتابات عن اتفاق «الاعتراف المتبادل» في وطننا العربي خلال اسبوعين من توقيعه أن جُلّها وقف أمام هذا البعد المعنوي فيه؛ وقد تساءل محمد سيد أحمد مثلاً في مقال له في الأهرام يوم ٩/١٦ «الاعتراف المتبادل – الى أى حد تحقق؟» وأوضح «ان من شروط الاعتراف المتبادل تحقيق قدر من التناظر بين طرفيه وهو شرط يفتقر اليه الاتفاق تماماً». وأشار نجيب محفوظ في وجهة نظره في الاهرام ايضاً في اليوم نفسه وهو يتحدث عن أول همّ في «شبكة من الهموم» الى أنه لابد للطرفين في مفاوضات السلام «أن يفهما أن المفاوضة تعني الالتقاء في موقع وسط»، وذلك بعد أن قال «أول ما يضايق ويغضب ويدمي المشاعر هو تعثر مفاوضات السلام أو توقفها ودورانها حول نفسها. لقد بعثت في الصدور آمالاً بقدوم المعتدلين من حزب العمل ولكننا لم نظفر بأى نتيجة ولا لاحت في الافق بوادر أمل. والفشل هنا غير جائز ولكن النجاح حتى الآن غير ممكن». وقد لفت النظر أن قول الاديب الكبير هذا جاء بعد توقيع الاتفاقين. كذلك قرأنا في جريدة الحياة يوم ٩/١٧ تأكيداً على هذا البعد المعنوي فيما كتبه عزمي بشارة الذي قرر أنه ليس للموافقة على الشروط الاسرائيلية في هذا الاتفاق من أجل توقيع الاتفاق الآخر «أى علاقة بالاعتراف المتبادل القائم على المساواة». وأمثلة أخرى.

* السبب الثالث في أهمية هذا الاتفاق البالغة هو أنه يعنى جميع الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية ولغير ذلك من أشكال السيطرة الاجنبية ولاسيما حركات التحرير الوطنى فى هذه الشعوب، بما تضمنه من أمور تتصل بقضايا الشرعية الدولية والقانون الدولى، مثل شرعية الكفاح ضد الاحتلال والعنصرية والتفريق بين المقاومة المشروعة والإرهاب غير المشروع؛ وبخاصة وأن توقيع الاتفاق يتم في بداية

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

المرحلة الجديدة التي دخلها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. وطبيعي أن يحوز هذا الاهتمام وهذه العناية من حركات التحرير في عالمنا، وأحد طرفيه هي منظمة التحرير الفلسطينية التي تبوأت مكاناً متميزاً بين هذه الحركات، وهذا الطرف يمثل شعب فلسطين العربي الذي تابع جهاده ضد الغزوة الاستعمارية الصهيونية على مدى اكثر من قرن، وطرفه الآخر هو «اسرائيل» التي أقامتها هذه الغزوة الاستعمارية الصهيونية.

* * *

ننظر في «اتفاق الاعتراف المتبادل» هذا، فنجد أنه يضم ثلاث رسائل. الرسالة الأولى موجهة من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي. والرسالة الثانية موجهة ايضاً من ياسر عرفات رئيس المنظمة الى وزير الخارجية النرويجي جوهان جورغن هورست. والرسالة الثالثة موجهة من اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل الى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

نتأمل الرسالة الأولى فنجد أنها أطول الرسائل الثلاث؛ ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية يوجه خطابه فيها الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، فهو البادئ بالاعتراف. ونجد أنها تتألف من مدخل في فقرة واحدة وأربع فقرات أخرى تضمنت تعهدات تتعهد بها منظمة التحرير الفلسطينية.

يقرر رئيس المنظمة في المدخل بداية «ان توقيع اعلان المبادئ ينبئ بعهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط»، مشيراً الى الاتفاق السري الذي تم التوصل الى مسودته النهائية في اوسلو يوم ١٩٩٣/٨/١٩ بين الطرفين، والى عملية التوقيع التى تحدد لها يوم ١٩٩٣/٩/١٣ بالبيت الابيض في واشنطن. وتدعو هذه الجملة الى الخاطر مشروع النظام شرق الأوسطي الذى تعمل الولايات المتحدة الامريكية على اقامته في المنطقة. ويمضي رئيس المنظمة رأساً الى القول «وانني بدافع الاقتناع الجازم بذلك أود أن أذكر التعهدات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية». ونقف في قراءتنا التحليلية لهذه الجملة أمام كلمة «أؤكد» التي تعني التوكيد وتوحي في الوقت نفسه بأن هذه التعهدات سبق التعهد بها أو ببعضها، وهذه الرسالة تؤكدها. كما نقف أمام الدافع الذى ذكر لكتابة الرسالة وتأكيد التعهدات وهو «الاقتناع الجازم بالعهد الجديد الذي ينبنى به توقيع اعلان المبادئ»، فيبرز التساؤل ملحا عما فى «اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية» من ملامح هذا العهد الجديد، وما هي الحقوق التي ستكون للشعب

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الفلسطيني فيه من بين حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف التى حددتها الشرعية الدولية؟ ونستحضر قراءتنا التحليلية لمسودة الاتفاق النهائية الخاصة بهذا الاعلان، فنجد أن جُلّ هذه الحقوق أُنكرت أو أُغفلت أو أجتُزئت فيه، فعلى أى أساس يقوم هذا الاقتناع الجازم الذي يدفع الى القيام بخطوة الاعتراف؟ هل هناك تعهدات اسرائيلية وأمريكية للمنظمة لم يعلن عنها؟!

– أول التعهدات التي يؤكدها رئيس المنظمة لرئيس وزراء اسرائيل هو «ان منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة اسرائيل فى العيش فى سلام وأمن، وتوافق منظمة التحرير الفلسطينية على القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولي»، ويلفت النظر في النص أن اعتراف المنظمة في هذا التعهد هو «بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن» وليس «بدولة اسرائيل» التي يعني ذكرها ومخاطبة رئيس وزرائها اعترافاً سابقاً بها، ولايتضمن النص مايوضح تحديد مفهوم «دولة اسرائيل» التي تعترف المنظمة بحقها في العيش في سلام وأمن، فهل يحدده القرار الأممي رقم ١٨١ الذي أقيمت على أساسه؟ أم تحدده خطوط ما قبل الخامس من يونيو / حزيران ١٩٦٧؟ أم يحدده الأمر الواقع القائم اليوم الذي يتعامل معه اتفاق اعلان المبادئ؟ وتأتى الجملة الثانية في التعهد لتوحي عن بعد بالجواب عن هذا التساؤل، فالمنظمة توافق على القرارين الشهيرين اللذين اعتمدا وحدهما اساساً لما يسمى بعملية سلام الشرق الأوسط، مع اعطاء كل طرف من اطراف العملية الحق في تفسير أولهما رقم ٢٤٢ على هواه. والتفسير الاسرائيلي المفروض على أرض الواقع لايقبل خطوط ١٩٦٧ ويصر على التمسك بالقدس الكبرى والمستوطنات. ويدعو هذا التعهد الى الخاطر ما جاء في مفكرة الاتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة في ١٩٧٥/٩/١ الخاصة بمؤتمر جنيف للسلام في البند الثاني منها الذي نصه «ستواصل الولايات المتحدة التقيد بسياستها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية، أى أنها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها مادامت منظمة التحرير الفلسطينية لاتعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨». وقد تم ابرام هذا الاتفاق على يد هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي آنذاك بمناسبة ابرام اتفاقية سيناء بين مصر واسرائيل الخاصة بفك الاشتباك الثاني. وندرك في ضوء ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية أرادت هي ايضا هذا التعهد قبيل توقيع الاتفاق في واشنطن بين

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

اسرائيل والمنظمة.

– التعهد الثاني الذى يؤكده رئيس المنظمة في «اتفاق الاعتراف المتبادل» هو «أن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بمسيرة السلام في الشرق الأوسط، وبالمشاركة في ايجاد حل سلمي ينهي النزاع بين الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل المتعلقة التي ترتبط بالوضع الدائم سيتم تسويتها عن طريق التفاوض». وهكذا نجد ان المنظمة تتعهد هنا بالتزام طريق التفاوض طريقاً وحيداً لتسوية المسائل المعلقة التي ترتبط بالوضع الدائم، وهي مسائل اساسية من مسألة القدس الى مسألة المستوطنات الى مسألة اللاجئين الى مسألة الحدود.. وهدف التفاوض هو ايجاد «حل سلمي» ينهي النزاع بين الطرفين. وواضح أن هذا التعهد بالتفاوض السلمي يكمل التعهد بحق اسرائيل العيش في سلام وأمن.

– التعهد الثالث هو «ان منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ الارهاب وتتخلي عن أى عمل من أعمال العنف، وستتحمل المسؤولية بالنسبة الى كل عناصر وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية، وتتعهد بتدارك أى انتهاك لهذه التعهدات وباتخاذ اجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها». وأول ما يخطر على البال عند قراءة هذا النص أنه من نوع النصوص التي تُملى إملاءً على من يكتبوها، فهو «نص مُملى»، ولايكون أمام كاتبه الا «الإذعان». وهو من نوع النصوص التي تمس القيم العلا في الاجتماع الانساني منذ كان لأنها تنافي الانصاف، ويقصد من يملْيها منها الإيحاء «بأن جانبه فاضل وجانب العدو شرير»، على حدّ قول فولبرايت في كتابه غطرسة القوة. فهل يُعقل لو أن النص لم يكن من هذا النوع أن يقبل رئيس حركة تحرير وطني هي واحدة من أعظم حركات التحرير الوطني في عالمنا، وقبلة انظار أحرار العالم على مدى عقود من السنين وفي السنوات الست الأخيرة بخاصة التي شهدت «الانتفاضة»، أن يتعهد «بنبذ الارهاب» وافساح المجال أمام الصاق شبهة الارهاب بجهاد شعب عظيم ضد غزوة استعمارية استيطانية صهيونية عنصرية استهدفته ؟؟؟!!! ولمن يُوجّه هذا التعهد؟ لعدوه الذي يمارس ابشع انواع الارهاب الرسمى؟ هل يعقل لو أن النص لم يكن من النصوص «المملاة» أن لايشير رئيس حركة تحرير وطنى الى شرعية كفاح آلاف مؤلفة من ابناء شعبه جيلاً بعد جيل، إناثاً وذكوراً، اطفالاً وشباباً وشيوخاً؛ وجهاد قوافل من الشهداء، وهو الذى طالما أشاد بهذا الجهاد وهذا الكفاح وتغنى مع جميع الاحرار في العالم؟

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

هل يعقل ايضاً «أن يتعهد بالتخلي» عن أي عمل من أعمال العنف والشرعية الدولية تؤكد حق «الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية» غير القابل للتصرف في الكفاح ضد هذه النظم، وتخص بالذكر «حركات التحرير الوطني وفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه ولاعلان مبادئ القانون الدولي» كما جاء في القرار الاممي ٦١/٤٠ الخاص بالارهاب «الحقيقي» الدولي، وليس لقارئ النص بعد أن يقرأ هذا التعهد بنبذ الارهاب والتخلي عن العنف أن يعجب مما جاء في اطر التعهد؛ لأن الحديث عن «اجراءات تأديبية» ضد أي مخالف لذلك التعهد، على الرغم من ظلاله السوداء ونفثاته الخنظلية يصبح وارداً!!، ولكنه مع ذلك لايستطيع أن يهضم ما في التعهد باتخاذ هذه الاجراءات التأديبية من مساس بمشاعر المعنيين ويأبى القلم أن يكتب كلمة أخرى. ويقف قارئ النص أمام مفارقة صارخة فيه، هي أن الذكر الوحيد في الرسالة لعناصر منظمة التحرير الفلسطينية وموظفيها جاء في معرض «نبذ الارهاب» و«التخلي عن العنف» و«التلويح بالتأديب»، وبالها من صورة رسمها النص لهذه المنظمة. ولقد كان واضحاً عند الذين أملوا هذا النص «إملاءً» أنه بحاجة كي «يبلع» ويستطيع كاتبه أن يكتبه، الى تمهيد فجاءت بداية فقرة التعهد الثالث لتقول «وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية ان توقيع اعلان المبادئ يعد حدثاً تاريخياً ينبئ بعهد جديد من التعايش السلمي يكون خالياً من العنف وأي عمل آخر يمكن أن يعرض للخطر السلام والاستقرار، فإن المنظمة...».

– كان واضحاً ايضاً لمملي هذا النص أن هذه التعهدات الثلاثة التي طالبوا رئيس المنظمة أن يتعهد بها لاسرائيل تخالف ما قامت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، كمؤسسة وحركة تحرير، ميثاقاً ونظاماً أساسياً وتاريخاً؛ ولذا فإنهم عمدوا الى طلب تعهد رابع تؤكد فيه منظمة التحرير الفلسطينية «أن مواد الميثاق الفلسطيني ونقاطه التي تنكر حق اسرائيل في الوجود، وايضاً نقاط الميثاق التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول. وبالتالي فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستعرض على المجلس الوطني الفلسطيني التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني للموافقة عليها». وقد حددت اسرائيل ثماني مواد من الميثاق تطالب بالغائها وهي المواد ٢ و٩ و١٠ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣، وفق ما أوردت وكالة «فرانس برس»، من أصل ثلاث وثلاثين مادة يتألف منها الميثاق الوطني الفلسطيني. وتتعلق هذه المواد الثماني بجوهر الصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين. ويلفت النظر في هذا

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

التعهد الرابع القول بأن هذه المواد «اصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول». وهذا أمر لا يملك أحد أن يقرره من حيث الشكل «الا المجلس الوطني وبأكثرية ثلثي مجموع اعضائه في جلسة خاصة يدعى اليها من أجل هذا الغرض»، وفق نص المادة ٣٣ آخر مواد الميثاق، أما من حيث المضمون فلا مجال لاقراره البتة لأنه يتناقض مع مبدأ قيام المنظمة؛ ولأن إلغاء هذه المواد يعني إلغاء المنظمة نفسها وقيام منظمة أخرى لا علاقة لها بالتحرير، وتعنى بجزء واحد من قضية فلسطين هو الجزء الخاص بقطاع غزة وبعض الضفة الغربية، كما يلفت النظر في هذا التعهد الرابع الخلط بين «المنظمة» و«قيادة المنظمة» عند الحديث عن عرض التغييرات على المجلس الوطني الفلسطيني»، إذ كيف تعرض المنظمة وهي «كل» على إحدى مؤسساتها – المجلس الوطني – وهو «جزء». وكأن هذا الخلط المقصود يجعل «القيادة» هي «المنظمة» وفقاً لمقولة لويس الرابع عشر الشهيرة.

نستطيع في ضوء ماسبق أن نتيقن من أن نص الاعتراف الفلسطيني باسرائيل في هذه الرسالة كان «مملى إملاءً». وهنا يبرز تساؤل ملح حول الاسباب التى حدت برئيس المنظمة أن يقبل بذلك وحول الضغوط التي تعرض لها، وهو الذى يعرف عنه زملاؤه اعتزازه بحركة التحرير التى قادها على مدى ربع قرن وحرصه على «الشكل» فضلاً عن «المضمون» تعبيراً عن هذا الاعتزاز. وبخاصة وأنه كان مدركاً دوماً المسؤولية التي تقع على كاهله من خلال القلم الذى يوقع به. ويبرز تساؤل ملح آخر حول مسؤولية الفريق السري من زملائه ومستشاريه الذي تفاوض سراً في اوسلو بدون علم اللجنة التنفيذية، فى دفع رئيس المنظمة الى قبول هذا الاعتراف المملى املاءً أو في عدم نصحه بالأ يقدم عليه؛ في وقت لاتزال الانتفاضة فيه تعطي بسخاء «وشيمتها الصبر»، ويبدو العدو فيه على وشك الهروب من «جحيم» قطاع غزة – على حد تعبيره –، وهناك حدّ أدنى من التنسيق العربي الرسمي بشأن مباحثات التسوية الثنائية الجارية فى واشنطن؟

نصل الى الرسالة الثانية في هذا الاتفاق، وهي كما رأينا من رئيس المنظمة الى وزير خارجية النرويج الوسيط الذى تم اعتماده في المفاوضات السرية في اوسلو عاصمة بلاده، وتاريخ الرسالة هو اليوم نفسه ١٩٩٣/٩/٩. فنجد أن رئيس المنظمة يؤكد للوسيط أن تصريحاته العلنية ستتضمن المواقف التالية عند توقيع المبادئ.. «إن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

المشاركة في التدابير التي تؤدى الى التطبيع ورفض العنف والارهاب والاسهام في تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الايجابية في التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون».

نخرج من تأملنا في هذه الرسالة بأننا أمام تعهد آخر طُلب من رئيس المنظمة أن يقدمه للوسيط هذه المرة، فهو بعد أن تعهد في رسالته لرئيس وزراء اسرائيل بتخلي المنظمة «عن الارهاب وأى عمل من أعمال العنف»، وبتحملها المسؤولية بالنسبة الى كل عناصر المنظمة وموظفيها، وبتداركها اى انتهاك لهذه التعهدات، وباتخاذها اجراءات تأديبية ضد أى مخالف، نجده يتعهد هنا بتشجيع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في التدابير المؤدية للتطبيع و.. و.. فواضعو الاتفاق لايكتفون بتعهد المنظمة بعدم مقاومة «اسرائيل» و«الاحتلال الاسرائيلي» الذى سيبقى رازحاً لفترة ست سنوات على الاقل حسب اتفاق اعلان المبادئ، وانما يطالبون بتعهد آخر هو أن تشجع المنظمة الناس على التطبيع مع اسرائيل والتجاوب مع التدابير التى تؤدي الى ايقاف المقاومة. ويبدو أنه حين تبين لواضع الاتفاق صعوبة ذكر هذا التعهد فى رسالة رئيس المنظمة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية لأنه يمثل دعوة لشعب يرزح تحت نير الاحتلال والاغتصاب أن يتعاون مع المغتصب المحتل، وهو أمر لم يسجله التاريخ ولا يقبله عقل، وجد المخرج في ان يذكر التعهد في رسالة يوجهها رئيس المنظمة الى الوسيط النرويجي.

يلفت النظر هنا أن رئيس المنظمة اضطر مرة أخرى لتجرع كأس الحديث عن «رفض العنف والارهاب» بكل مافيه من مرارة. كما يلفت النظر أن الوسيط النرويجي «جوهان جورغن هو لست» وهو وزير خارجية بلد عضو في الامم المتحدة غفل تماماً فى خضم الدور الذي أسند له فى هذه العملية عن البعد الاخلاقى لدوره، فقبل أن يسجل عليه أن يطلب من حركة تحرير وطنى ما طلبه منها مخالفاً روح الميثاق الاممى والشرعية الدولية والقانون الدولي. كما غفل عن المسؤولية المعنوية التى ستتحملها بلاده بفعل ذلك، والصورة التى ستكون لها في ذاكرة شعب فلسطين التاريخية والأمة العربية جمعاء والأحرار في العالم.

* * *

الرسالة الثالثة في اتفاق «الاعتراف المتبادل» هي الرد الاسرائيلي على ماجاء في رسالتى رئيس المنظمة، وهي تتألف من فقرة واحدة قصيرة شأن الرسالة الثانية. وفيها

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

يخاطب رئيس وزراء اسرائيل رئيس المنظمة قائلاً بدون أى تمهيد «رداً على رسالتكم المؤرخة في ٩ سبتمبر / ايلول ١٩٩٣ أود أن أعلن لكم انه على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة فقد قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في اطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط».

أول ما يلفت النظر في هذه الرسالة حين نقارنها برسالة رئيس المنظمة أنها جاءت خالية من أية تعهدات كان على رئيس الوزراء الاسرائيلي أن يتعهد بها لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إذا أريد تحقيق قدر من التناظر في هذا الاعتراف المتبادل، فنيما يتعلق بأسباب الصراع العربي الصهيوني الأساسية يفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية بايقاف التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم الى فلسطين والكف عن الدعوة لذلك والغاء قانون العودة الاسرائيلي الذى يمكن كل يهودى من اية جنسية كانت أن يحصل على الجنسية الاسرائيلية حال قدومه الى فلسطين، وأن تتعهد ايضاً بالتوقف عن الاستيطان الاستعمارى الصهيونى في الأراضي العربية وبالتخلي عن مخططات التوسع، وفيما يتعلق بالممارسات الاسرائيلية الحالية التى تنفخ في أوار الصراع يفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية بنبذ الارهاب الرسمى الذى تمارسه والافراج الفورى عن جميع المعتقلين الفلسطينيين والعودة الفورية لجميع المبعدين. ويفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية ايضاً بالاعتراف بحق جميع الشعوب العربية ومنها شعب فلسطين العربي بالعيش في سلام وأمن، وأن تقوم بالتخلص من جميع ما لدى اسرائيل من اسلحة غير تقليدية، وأن تعلن بأن جميع النصوص الصهيونية التى تمس العرب وتحث على التوسع وتعبر عن توجهات عنصرية «أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول».

كان المفروض أن يتعهد رئيس وزراء اسرائيل باسم الحكومة الاسرائيلية لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية بهذه التعهدات مادام قد طلب تلك التعهدات الواردة في الرسالتين؛ انسجاماً مع التناظر المطلوب في الاعتراف المتبادل، إذا كان حقاً يتطلع هو وحكومته الى «مصالحة تاريخية»، كما جاء في ديباجة اتفاق اعلان المبادئ؛ أو أن لايتورط بدايةً في طلب تعهدات من رئيس منظمة التحرير «نص مملى» من شأنه أن يخلف جرحاً غائراً في نفس كل فلسطيني وكل عربى وكل حرّ في عالمنا يزداد التهاباً

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

مع مضي الأيام ولايشفى الا باعادة الاعتبار للقيم المعنوية الاخلاقية التي مسّها، ويقدم لنا ما كتبه عزمي بشارة في الحياة يوم ١٩٩٣/٩/١٧ بعنوان «انها كأس السمّ.. فلا داعي للهتاف» مثلاً على تأثير هذا النص المملي في النفس حين يقول «لقد اسقط بياننا الى اسرائيل الرسمية تاريخنا، ولم يطالب حتى بالاعتذار بل كان يعتذر. كما أسقط بيان اسرائيل الرسمية تاريخهم معنا ناهيك عن طلب الصفح. لقد اعترفنا بكل شئ وطالما طالبنا المعتقلين بالصمت في غرف التحقيق. اعترفنا ب ٢٤٢ ناقصاً وعارياً من كل ما بحت حناجرنا في المطالبة بإكماله. واعترفنا بوجود اسرائيل كاملاً زائد الحق والشرعية. واعترفنا بالارهاب وأدناه. وقابل المجرم هذا الاعتراف باطلاق سراح منظمة التحرير الفلسطينية لتتحول الى طرف مشروع في المناطق المحتلة. تعهدنا بعدم استخدام العنف ولم يتعهدوا، طالبنا شعبنا بالتوقف عن رمي الحجارة ولم يطالبوا جنودهم، وطالما أدنا المقابلة والمساواة اصلاً بين الرصاص الاحتلال وحجارة الواقعين تحت الاحتلال. وها نحن تجاوزنا المساواة بين المجرم والضحية الى مطالبة الضحية وحدها بالتنازل عن العنف».

لقد اكتفى رئيس وزراء اسرائيل في رسالته الجوابية بإبلاغ رئيس المنظمة انه على ضوء تعهدات المنظمة قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بها «بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني»، وبدء مفاوضات معها فى اطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وتقف هنا أمام تعبير «الشعب الفلسطيني» لنلاحظ أن الحكومة الاسرائيلية سلّمت حين استخدمته بحقيقة كانت تدأب على انكارها، فاسرائيل منذ أقيمت وهي تنكر وجود الشعب الفلسطيني، وطالما ردد الصهاينة مقولة «أرض بلا شعب» حين تحدثوا عن فلسطين، ولم تجد جولدامائير وهي ترأس الحكومة الاسرائيلية حرجاً في أن تتساءل مكابرة «اين هم الفلسطينيون؟» وهي التى تحدثت عن الأرق التي يصيبها كل ليلة لنسبة التزايد العالية في أوساطهم. وقد اطلق الاسرائيليون على ابناء فلسطين الذين بقوا في ديارهم «عرب اسرائيل». وتمسك مناحيم بيجين في اتفاق كامب دافيد مع مصر والولايات المتحدة الامريكية باستخدام مصطلح «الفلسطينيين» حين طرح مشروعه لاقامة حكم ذاتى في «يهودا والسامرة» على حد تسميته للضفة الغربية وفي قطاع غزة للسكان دون الأرض، وتشبث اسحق شامير وهو يرأس الحكومة الاسرائيلية باستخدام هذا المصطلح في وثائق مؤتمر مدريد وماسمي «بعملية سلام الشرق الأوسط» عام ١٩٩١.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

لاشك في أن التسليم الاسرائيلي بحقيقة الشعب الفلسطيني «تغير» هام يخرج بالاسرائيليين فيما يخص هذا الأمر من أسر العقيدة الصهيونية. وقد ورد مصطلح الشعب الفلسطيني مرتين في اتفاق اعلان المبادئ ايضاً؛ في الديباجة مع الحديث عن اتفاق حكومة اسرائيل مع ممثل الشعب الفلسطيني أنه آن الآوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية.. والمرة الأخرى في البند الثالث الخاص بالانتخابات في النقطة الثالثة التي تنص على أن هذه الانتخابات «ستشكل خطوة أولية انتقالية هامة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني». ولكن تساؤلاً يبرز هنا حول «المفهوم الاسرائيلي» «للشعب الفلسطيني ولحقوقه الشرعية ومطالبه العادلة»؟ وما اذا كان هذا المفهوم ينطبق مع المفهوم الفلسطيني لمصطلح الشعب الفلسطيني الذى تحدده المادتان ٥ و٦ من الميثاق الوطنى الفلسطيني، ونص المادة الخامسة هو «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني». وتنص المادة السادسة على أن «اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين». ويمكن للقارئ المتمعن لاتفاقي «الاعتراف المتبادل» و«اعلان المبادئ» أن يصل الى أن المفهوم الاسرائيلي «للشعب الفلسطيني» مختلف عن المفهوم الفلسطيني، وهو ايضاً انتقائي ومتناقض كما سنرى حين نقوم بقراءتنا التحليلية لاتفاق اعلان المبادئ.

تجدر الاشارة هنا الى أن اسحق رابين في خطابه في حفل توقيع اتفاق المبادئ في البيت الابيض أعلن صراحة أن التسليم بحقيقة وجود الشعب الفلسطيني لم يكن أمراً سهلاً. وقد سمعناه يقول «دعوني اقول لكم ايها الفلسطينيون إنه محكوم علينا أن نعيش معاً على الأرض نفسها، على التربة نفسها..» وهو الصهيوني الذى طالما انكر الشعب الفلسطيني، وجاهر في اكثر من مناسبة بحماسة لسياسة طرد الفلسطينيين من وطنهم ومارس هذه السياسة.

يمكننا أن نلاحظ هنا ايضاً أن الاتفاقين مع ذكرهما «الشعب الفلسطيني» لم يتحدثا حديثاً مباشراً عن «الأرض الفلسطينية»، وجاء الحديث عن هذه الارض فى اتفاق «اعلان المبادئ» غير مباشر كما سنرى. وهذا يكشف عن صعوبة أمر تسليم

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الاسرائيليين بهذه الحقيقة من جهة، وتربصهم للالتفاف حولها في الفترة الانتقالية من جهة أخرى.

لاشك في أن العامل الرئيسى في تحقيق هذا «التغير» الهام في الموقف الاسرائيلي من «الشعب الفلسطيني» هو النضال الفلسطيني المتصل الذى توجته انتفاضة السنوات الست. وقد تضافر معه عامل مساعد جدّ مؤخراً هو دعوة الولايات المتحدة اسرائيل اتخاذ هذه الخطوة التى لابد من اتخاذها بغية اقامة النظام شرق الأوسطي، ومقابل مجموعة الخطوات التي فرضت الولايات المتحدة على منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية اتخاذها تجاه اسرائيل. ونلاحظ أن ملامح هذه الدعوة تجلت في بعض نصوص «عملية مدريد»، وحين عجز اسحق شامير عن الاستجابة لها فى حدٍ أدنى، تحمست واشنطن لتولي حزب العمل السلطة في اسرائيل ليكون هو المستجيب، وهكذا فإننا نجد في التسليم الاسرائيلي بحقيقة الشعب الفلسطيني استجابة لدعوة امريكية وجهت باسلوب بالغ الرقة ومع وعود بمقابل مُغْرٍ على الصعيدين المعنوي والمادى، على غير ما رأيناه من شدة بالغة القسوة في أسلوب الاملاء الذي فرض على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الرسالتين الأولى والثانية.

لماذا كانت تلك الشدة الامريكية بالغة القسوة على منظمة التحرير الفلسطينية؟ يبرز هذا السؤال ونحن نختم قراءتنا التحليلية لاتفاق اعلان المبادئ؟

سبب رئيسي هو أن الولايات المتحدة الامريكية صنّفت المنظمة التي هى حركة تحرير وطني عدواً لها ولمصالحها في المنطقة. ومتوقع أن تتعامل معها من ثم بشدة، والقسوة التي اتسمت بها هذه الشدة تعود الى سبب آخر هو حالة «غطرسة القوة» التي أصبحت الولايات المتحدة أسيرة لها، وهي الحالة التي شرحها ويليام فولبرايت في كتابه الذي يحمل هذا الاسم وحذّر منها معرفاً اياها «بانها حالة نفسية تبدو فيها الأمة في حاجة الى اثبات انها الأكبر والأفضل والأقوى»، وأما القسوة البالغة على المنظمة فمردها الى مجموعة قوانين سنّها الكونغرس الامريكي منذ عام ١٩٨٢ تجاوزت بمراحل القيود الكيسنجرية للتعامل مع المنظمة التى الزم بها الولايات المتحدة أمام اسرائيل فى اتفاقية ١٩٧٥، وفرضت مزيداً من القيود. وقد نشرت جريدة الحياة في ٩٣/٩/٢٦ ثبتاً بأهم هذه القوانين التى بلغت ثمانية، وفيها اتهام للمنظمة بالارهاب ولرئيسها بدعم الارهاب ومنع التفاوض معها الى ان تلبي عدداً من الشروط ومقاومة

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

مشاركتها في منظمات الامم المتحدة. ومعلوم أن الكونغرس سن هذه القوانين بتأثير مركز القوة الامريكي الصهيوني. وكان لابد للادارة الامريكية اذا ارادت إعادة الحوار مع المنظمة من أن تفرض عليها القبول بهذه الشروط. وهكذا يبدو اتفاق الاعتراف المتبادل يوم ١٩٩٣/٩/٩، وكأن حاجة الولايات المتحدة اليه مثل حاجة اسرائيل اليه. وقد باشرت الادارة الامريكية بعد توقيع الاتفاق التحرك لالغاء هذه المجموعة من القوانين، فكان ان باشر مجلس الشيوخ عملية اصدار «قانون تسهيل عملية السلام في الشرق الأوسط «لعام ١٩٩٣» الذى يمنح الرئيس كلنتون سلطة الغاء اربعة قوانين من أصل خمسة عشر قانوناً معادياً للمنظمة، كما ذكرت «الحياة» في ٩٣/٩/٣٠، وهكذا نجد الولايات المتحدة الامريكية في لجوئها الى اسلوب الشدة بالغة القسوة مع منظمة التحرير الفلسطينية، أسيرة مبدأ «الإملاء» وهو مبدأ وصفه فولبرايت «بانه غير حكيم وغير عملي عند التنفيذ وكم مرة تحول أعداء الأمس الى أصدقاء»!!

نستطيع إذاً أن نقدم تعليلاً للمسلك الامريكي في اقدامه على إملاء هذا الاتفاق على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وأن نفهم التجاوب الاسرائيلي معه. ولكن التساؤل الملح حول الاسباب التى حدت بقيادة المنظمة لقبول هذا الإملاء يبرز بقوة مرة أخرى، وبخاصة وأن التقويم الموضوعي للواقع القائم على أرض فلسطين وفى منطقتنا وللصورة الدولية يصل بنا الى أن انتفاضة شعبنا قادرة على الاستمرار وإذا كان مسنا قرح فقد مس العدو قرح مثله وأن خلل العلاقات العربية بعد زلزال الخليج يوشك أن يعالج، وأن العدو الصهيوني اتخذ قراره بالهروب من قطاع غزة، وأن حاجته وحاجة الولايات المتحدة للوصول الى تسوية في منطقتنا هي أشد من حاجتنا، وأنه كان يمكن من ثم بشئ من الصبر وباتقان عملية التفاوض وباتمامها في وضح النهار وباشراك جميع المؤسسات في صنع القرار الوصول الى اتفاق مغاير تماماً لروح هذا الاتفاق معبر عن القوة المعنوية الهائلة لحركات التحرير الوطني منسجم مع الشرعية الدولية والقانون الدولي.

إن القراءة التحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل تنتهي بنا الى أنه أُعد في «ضوء الظلام» سراً وبعيداً عن «المؤسسة الفلسطينية» وبدون علمها، وأنه من حيث نوعه من اتفاقات الإملاء المفروضة واستهدف الطرف الفلسطيني، وأنه مخالف في الشكل والمضمون لميثاق المنظمة ونظامها الأساسي الأمر الذى يشكك في أصوليته، وأنه على

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

صعيد القيم المعنوية الاخلاقية مناقض للشرعية الدولية والقانون الدولى بشأن قضية فلسطين وأنه من ثم يمثل مساساً بقيمة النضال من أجل التحرير، وأنه على الصعيد العملي مدخل خاطئ لبلوغ السلام القائم على العدل، وهو يسبب تصعيد التوتر، ومفعوله تدريجي وطويل المدى، وأن اعلانه تم في ظل ضغط دعايات اعلام الازمات الشديد، وأن هناك دولة كبرى مصممة على فرضه واقعاً بعد أن أملته إملاءً، وأنه أول اتفاق يبرم «باسم الفلسطينيين والشعب العربي الفلسطيني» مع اسرائيل ويا له من استهلال!!

نستطيع أن نقرر في ضوء ما سبق أن الشعب العربي الفلسطيني لن يقبل «باتفاق الاعتراف المتبادل» هذا، شأن شعوب أمتنا العربية جمعاء، وسيقاوم مع اشقائه جميع النصوص المملاة فيه عملياً بمتابعة النضال لتحرير فلسطين، وستتسع دائرة المقاومة هذه كلما انتشرت القراءة التحليلة لهذه النصوص وتضاءل تدريجياً تأثير دعايات اعلام الأزمات.

إن لنا أن نتوقع أن تتعامل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني مع «اتفاق الاعتراف المتبادل» على أنه «اتفاق مملى» على قيادة المنظمة، فلا يناقشه الاولان رسمياً؛ لأنه ليس من صلاحيات اللجنة التنفيذية أو المجلس المركزى ذلك، وفق ميثاق المنظمة ونظامها الأساسى. وإن لكاتب هذه السطور أن يعلن بصفته عضواً في المجلس المركزي رفضه لهذا الاتفاق لكل الاسباب التي أوضحتها هذه القراءة التحليلية، وهو عازم على المشاركة في اجتماع المجلس المركزي تعبيراً عن تمسكه بالمؤسسة في السراء والضراء وحين البأس ليطرح رأيه هذا ويشارك من ثم زملاءه في مناقشة ما ينبغي عمله للوفاء بمتطلبات مرحلة جديدة دخلتها قضية فلسطين والصراع العربى الصهيونى في الاسبوع الثانى من شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٣ وصولاً الى معالجة صحيحة لكل اجزاء القضية الخاصة بالضفة والقطاع، وبالقدس الكبرى، وبفلسطينى الخارج، وبفلسطينى الوطن المحتل عام ١٩٤٨. وهذا مايصل بنا الى القراءة التحليلية للاتفاق الثانى الخاص «باعلان المبادء». والرحلة لاتزال طويلة فى صراعنا المبادئ مع العدو لبلوغ السلام العادل، ونفسنا فى هذا الصراع طويل.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

- أخطار اتفاق أوسلو على القدس ومواجهتها

موضوع هذا البحث هو «مواجهة المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس وطمس هويتها الحضارية العربية الاسلامية»، وهو مقدم الى الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي في اطار الحوار الاسلامي المسيحي التي دعت اليها المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم. ويقع ضمن محورها الثالث «طمس الهوية الاسلامية وتهويد المدينة»، ونصب عينيه تحقيق أحد أهداف الندوة وهو «كشف مخططات التهويد التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لتغيير طابع المدينة العربي - الاسلامي».

أخطار مرحلة جديدة على القدس

يأتي انعقاد هذه الندوة في الرباط بالمغرب في الاسبوع الثالث من شهر تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٣ بعد بضعة أسابيع من توقيع اتفاق اسرائيلي فلسطيني «بالاعتراف المتبادل» وآخر «بإعلان مبادئ حول ترتيبات حكومة ذاتية انتقالية» في قطاع غزة والضفة الغربية، في الأسبوع الثاني من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٣. وذلك في اطار ما عرف باسم «عملية سلام الشرق الأوسط» التي افتتحت في مدريد يوم ١٩٩٣/١٠/٣٠. ومن الملفت أنه في الوقت الذي يتردد فيه حديث كثير عن آفاق السلام بعد هذه الخطوة، تتعاظم الاخطار المحدقة بالقدس في هذه المرحلة الجديدة من مراحل قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني، وتنذر بتصعيد التوتر في المدينة المقدسة بفعل الاصرار الصهيوني على «تهويدها» ونفي «الآخر» منها.

جاء مثل على هذا الاصرار في خطاب اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل في حفل توقيع اتفاق اعلان المبادئ بواشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ حين قال «أتينا من القدس العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي»، وتتالت أمثلة أخرى في تصريحات لشيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل قال فيها لمحطة CNN يوم ٩٣/٩/٢٨ «ستظل القدس عاصمة اسرائيل. يمكن لعرفات أن يأتي للصلاة فيها، لكنها ستبقى موحدة

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

وعاصمة اسرائيل». وقال فيها لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية في اليوم نفسه «لامجال لبرلنة القدس (نسبة الى برلين) إنها هويتنا الروحية»، وقال فيها لاجتماع في جامعة برنستون يوم ٩٣/٩/٢٩ «القدس ليست قبلة العرب القدس لها الأولولية في سياستنا وديننا. ستظل القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل خاضعة للسيادة الاسرائيلية. ومن مسؤوليتنا أن نؤمن الاماكن المقدسة المسيحية والاسلامية واليهودية». وقد كشف مستشار سياسى لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تصريح نشرته جريدة الأهرام يوم ١٩٩٣/٩/١١ «أن اسرائيل قدمت تعهداً ضمنياً بتجميد اقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن هذا التعهد لاينطبق على اقامة المستوطنات في منطقة القدس».

القدس في هويتها العربية الاسلامية

القدس التي تتعاظم الاخطار المحدقة بها في هذه الفترة هي عاصمة فلسطين. وقد احتل الصهاينة الجزء الغربي منها ومن منطقتها عام ١٩٤٨، وأعلنوه عاصمة لدولتهم اسرائيل التي أقيمت في ذلك العام. ثم احتلوا الجزء الشرقي منها ومن منطقتها في ٥ حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ وسارعوا الى ضمه لاسرائيل، فأصبحت القدس بكاملها تحت الاحتلال الصهيوني الاسرائيلي.. المدينة القديمة داخل السور والمدينة الجديدة خارجه وقرى القدس ودساكرها. ومصطلح القدس في بحثنا يشمل الأرض والسكان والادارة والسياسة والمقدسات والهوية الحضارية. فهذه المدينة بناها الكنعانيون العرب في بدايات العصر البرنزي مع مجموعة مدن على طريق المياه بين الشمال والجنوب، واختاروا لها موقعاً متميزاً على مرتفع الضهور على مقربة من عين ماء، يخدم غرضاً دفاعياً استراتيجياً وآخر دينياً حيث بنوا فيه هيكلاً لمعبودهم «سالم»، وهى تتميز بهويتها الحضارية التي يحددها انتماؤها لحضارات المنطقة في القديم وللحضارة العربية الاسلامية منذ الفتح سنة ٦٣٨م و١٥ هـ.

لعل ابرز ما تميزت به القدس بفعل الحضارة العربية الاسلامية التى تمثلت حضارات المنطقة السابقة هو التنوع في اطار الوحدة، بهوية فلسطينية عربية اسلامية تقوم على التعدد. وقد تحدث عن هذه الهوية د.ألبرت أغازريان المقدسي الفلسطيني المسيحي الأرمني الأصل في الندوة الثالثة ليوم القدس «تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٢» من خلال تجربته الميدانية وهو يقوم بالتجوال مع باحثين وصحفيين واصدقاء في

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

المدينة القديمة يومياً حيث يقيم، فقال «حينما نتحدث عن أربعة أحياء في البلدة القديمة فإن في ذلك تبسيط للأمر. فداخل كل حي هنالك أحياء جانبية تعكس ثروة وغناء تعددية التراث العربي الاسلامي. نتحدث في الحي الاسلامي عن عرب مسلمين واكراد مسلمين سكنوا القدس أيام صلاح الدين الايوبي وعن موجات من الافغان وأخرى من الهنود ونقشبنديين والمغاربة المسلمين الذين أقاموا حي المغاربة الشهير الذى دمره الاسرائيليون عام ١٩٦٧. ونتحدث عن الحي المسيحي فنذكر العرب الروم والبيزنطيين بالاضافة الى الاقباط والأحباش وغيرهم. ونتحدث عن الحي اليهودي كما عهدناه عام ١٩٤٨ في التراث الطبيعي للبلاد فنذكر الاشكناز الغربيين والسفارديم الشرقيين ومدارس واجتهادات ومذاهب. هذه هي القدس بهويتها الفلسطينية العربية مرآة سليمة وليست مهشمة يحمل واحد قطعة منها فيرى جزءاً يريد رؤيته ولايرى الباقى. وهذا ماتفعله حكومة تحاول بشكل منهجي التركيز على شريحة واحدة وتهميش وإلغاء الشرائح الأخرى كافة».

قضية القدس

واضح أن الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني يطرح على شعب فلسطين العربي والامة العربية والعالم الاسلامي والعالم المسيحي والعالم أجمع قضية القدس. فقد مثل هذا الاحتلال – كما بلور بيان ندوة يوم القدس – على الصعيد العقيدي – الديني تدنيساً لمقدساتها الاسلامية والنصرانية واليهودية التى قام شعب فلسطين العربى عبر العصور بصيانتها وخدمتها واستضافة المؤمنين الذين يحجون اليها. كما أن هذا الاحتلال مثّل على الصعيد الحضاري تخريباً لعمرانها واقتصادها وبنيتها الاجتماعية والسكانية، ومحاولة لطمس هويتها العربية الاسلامية. ومثّل على الصعيد الاستراتيجي الأمني تهديداً مباشراً للدائرتين العربية والاسلامية ولكل العواصم العربية والاسلامية القريبة منها والبعيدة. وقضية القدس في جوهرها هى قضية تحريرها من هذا الاحتلال الصهيوني، وذلك ليس من منطلق عقيدي – ديني فحسب ولكن من منظور أمني استراتيجي وحضاري وانساني كذلك». وهكذا فإن قضية القدس هي جزء من قضية فلسطين الواحدة، تتكامل مع قضية الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام ١٩٦٧، ومع قضية أبناء فلسطين المشردين عن وطنهم منذ عام ١٩٤٨ المتطلعين لممارسة حقهم في العودة اليه، ومع قضية أبناء فلسطين المقيمين في وطنهم المحتل عام ١٩٤٨ الذين يحملون الجنسية

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الاسرائيلية ويعانون من التفرقة ومن اغتصاب متلكاتهم ويتطلعون الى الحفاظ على هويتهم الثقافية العربية، وهى تنتمي الى قضايا «التحرير».

اتفاق اعلان المبادئ وقضية القدس

لقط سلط توقيع «اتفاق اعلان المبادئ» يوم ١٩٩٣/٩/١٣ الأضواء مرةً أخرى على قضية القدس، وأنذر بتعاظم الأخطار المحدقة بالمدينة المقدسة بفعل الاصرار الصهيوني على تنفيذ مخططات تهويدها أثناء الانشغال بتطبيق الاتفاق، استمراراً لما حدث منذ بدء عملية التسوية المعروفة باسم «عملية سلام الشرق الأوسط» في مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠، وحين ننظر في نصوص اتفاق اعلان المبادئ نجد أن قضية القدس لم تعالج فيه، وجرت الاشارة اليها في البند الخامس منه الخاص بالفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائى في النقطة الثالثة من البند التي تقول «من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة». وستنطلق هذه المفاوضات خلال السنتين الأوليتين من الفترة الانتقالية التي تبدأ حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا. كما نجد اشارة أخرى تتصل بقضية القدس في الملحق الأول الخاص بروح الانتخابات التي ستجرى وشروطها في نقطته الأولي وهي «يحق لفلسطيني القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً لاتفاقية بين الطرفين». وهكذا ستواجه القدس مخططات التهويد ومحاولات الحكومة الاسرائيلية تنفيذ هذه المخططات على مدى سنتين ونصف منذ الآن قبل أن تبحث قضيتها في مفاوضات الوضع النهائى الذى حدد خطوطه الأساسية مؤتمر سلام الشرق الأوسط، وهى خطوط فتحت مجالاً واسعاً للاطماع الصهيونية أن تستثرى في القدس، واستحضارها ضروري بين يدى التعرف على المخططات الاسرائيلية الصهيونية لتهويد القدس في هذه المرحلة الجديدة من مراحل الصراع العربي الصهيوني التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد.

مؤتمر سلام الشرق الاوسط وقضية القدس

لم تتضمن الدعوة لحضور مؤتمر مدريد التى وجهها الرئيسان الامريكي والسوفييتي بوش وجورباتشيف أى ذكر لقضية القدس ومثلها جاءت دعوة وزيري الخارجية بيكر وبانكين. ولم تتضمن الدعوتان أية اشارة الى قرارات مجلس الأمن بشأن

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

القدس وأولها قرار رقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٧، ولم يشر الرئيسان في خطابيهما في افتتاح المؤتمر الى القدس. وجاءت اشارة ضمنية لها في خطاب ممثل الجماعة الأوروبية حين قال «ان مواقفنا بشأن القضايا الخاصة بالاراضى المحتلة بما فى ذلك القدس الشرقية معروفة». وقد علّق د.حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني في الوفد الفلسطيني الاردني المشترك في خطابه على تغييب القدس عن المؤتمر فقال «القدس هي المدينة التي ليست فقط روح فلسطين بل مهد الديانات العالمية الثلاث، وهي موجودة حتى إن ادُّعى انها غائبة من هذا المسرح. هى واضحة رغم أن الاستبعاد المصطنع من هذا المؤتمر يعد إنكاراً لحقها فى السعي وراء السلام والخلاص. فهي ايضاً قد عانت من الحرب والاحتلال، والقدس مدينة السلام منعت من حضور مؤتمر للسلام وحرمت من أداء دعوتها. ان القدس الفلسطينية عاصمة وطننا ودولتنا المرتقبة تعرف الوجود الفلسطيني في الماضي والحاضر والمستقبل حرمت واسكت صوتها وهويتها.. وهي تتحدى الملكية الخالصة والاسترقاق». وبالمقابل رأينا اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي منكراً وجود قضية للقدس بتأكيده على «اورشاليم» ومعبراً بين السطور عن ارتياحه لإبعادها عن المؤتمر، ويمكن أن نستخلص الخطوط الاساسية لمؤتمر سلام الشرق الأوسط التي رسمها «مصمّمه» الامريكي من خلال رسائل التطمينات الامريكية للأطراف المشاركة بشأن قضية القدس. ومؤداها فصل هذه القضية عن قضية «المناطق» على حد تسميته للضفة والقطاع في المرحلة الأولى من المفاوضات، ورفض وجود مقدسي في الجانب الفلسطيني من الوفد المشترك وقبول وجود مقدسي أردني في الجانب الاردني، والموافقة على أن للمقدسيين الحق في التصويت في انتخابات الحكم الذاتي الانتقالية الأمر الذي يعني حصره قضية القدس في كونها «قضية سكان مقدسيين عرب فلسطينيين وأماكن مقدسة»، والموافقة على اثارة قضية القدس الشرقية في المرحلة النهائية للمفاوضات وعلى مشاركة مقدسي فلسطيني فيها قابل للشروط الثلاثة التى وضعتها الولايات المتحدة شروطاً للمشاركة.

الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة تجاه القدس

نتعرف على المخططات الاسرائيلية الصهيونية لتهويد القدس في هذه المرحلة، فنتتبع آخر الاجراءات المتخذة بشأن بيت المقدس. وقد اتجهت انظار العالم الى هناك حين قامت الحكومة الاسرائيلية في نهاية شهر آذار / مارس الماضي ١٩٩٣ بإكمال

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال سلسلة اجراءات. وتضمنت هذه الاجراءات شق طريق تلتف حول القدس وتصل بين جنوب الضفة ووسطها وشمالها لتحول دون عبور أبناء فلسطين بقدسهم في تنقلهم كما كان عليه الحال منذ آلاف السنين. كما تضمنت الاجراءات منع دخول ابناء فلسطين من الضفة والقطاع الى القدس الا بإذن مسبق وصريح، وتقييد حرية القادمين منهم للصلاة في المسجد الاقصى وكنيسة القيامة مسلمين ونصارى.

جاءت هذه الاجراءات الجديدة بعد تولي الادارة الامريكية الجديدة مقاليد الأمور في واشنطن، استمراراً لاجراءات سبقت، هدفها استكمال فرض الأمر الاسرائيلي على القدس لتكون تحت السيادة الاسرائيلية الكاملة في ظل أية تسوية يتم التوصل اليها من خلال عملية سلام الشرق الأوسط. ومن ابرز تلك الاجراءات التي سبقت، الأمر الذي وقعه وزير الداخلية الاسرائيلية في فبراير / شباط ١٩٩٢ بعد ثلاثة شهور من انعقاد مؤتمر مدريد. ويقضي هذا الأمر «بتوسيع اراضي بلدية القدس والحاق خمسة عشر ألف دونم بها» (دافار في ١٩٩٢/١٢/١٤). وقد حضر مراسم توقيعه تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الاسرائيلي ونائبه والقائم بأعمال لواء القدس ومدير عام سلطة تطوير القدس في ظل الاحتلال الصهيوني. وكان مما قاله كوليك في كلمته «ان الولايات المتحدة تدرج في شروطها الخاصة بتجميد الاستيطان القدس ايضاً. ولقد كانت القدس الموحدة وستبقى عاصمة اسرائيل وتحت سيادتها وحدها. وهذا الأمر يحظى بالاجماع في اسرائيل وفي أوساط يهود العالم ولايحتل طرح أى حل آخر للقدس». ويلفت النظر في هذا القول شأن التصريحات الاسرائيلية الرسمية بعامة أنه يقطع الطريق على احتمال طرح أى حل لقضية القدس الا التسلط الصهيوني الاسرائيلي عليها، وأنه يتخذ ذريعة لذلك اجماع الاسرائيليين ويهود العالم على ذلك دون أخذ في الاعتبار القانون الدولي والشرعية الدولية واجماع شعب فلسطين العربي والأمة العربية والعالم الاسلامي على التمسك بتحرير القدس وبحقوقهم فيها، ومن بين تلك الاجراءات ايضاً التشديد الاسرائيلي على تطبيق قانون اسرائيلي صدر عام ١٩٧٣ يستهدف منع فلسطيني القدس من البناء بحجة «تحديد نسبة لإنشاء المباني العربية لاتتجاوز ٢٦٪». وقد تمّ هذا التحديد اثر احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧، وقد قالت صحيفة جيروزاليم بوست في ١٩٩٣/٣/٨ وهي تتحدث عن هذه الاجراءات «ان كلاً من ليكود والعمل حافظتا على بقاء هذا

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

القانون سارياً وبشدة.. وان الفلسطينيين في القدس تذمروا مراراً من هذا القانون وأعربوا عن النقص الشديد الذي يواجهونه في المساكن، وشكوا كثيراً من اضطرارهم مغادرة المدينة بسبب ذلك النقص. كما أن من بين تلك الاجراءات تكثيف الاستيطان الاستعماري الصهيوني في القدس القديمة داخل السور بجوار المسجد الاقصى وكنيسة القيامة، وفي القرى العربية المحيطة بالقدس التى الحقت بالبلدية مثل العازرية وصور باهر حيث اقيمت في الاولى مستعمرة «معاليه أدونيم» واقيم في الأخرى مشروع جبل السور (حارحوما).

الموقف الاسرائيلي الحالي من القدس

يمكن القول في ضوء هذه الاجراءات ان الموقف الاسرائيلي من القدس في هذه المرحلة أصبح واضحاً كالصبح في استراتيجيته وتكتيكه. وقد أكده اسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية مرات خلال الأيام الماضية في أحاديث للعالم وللعرب ولليهود. فاستراتيجياً، الموقف هو بلسانه «القدس قلب الشعب اليهودي وروحه، ومن ثم فإن حكومة اسرائيل هذه لايمكنها التنازل في شأن القدس الموحدة التى ستبقى الى الأبد تحت السيادة الاسرائيلية وعاصمتنا» كما جاء في بيان حكومي صدر يوم ٩٣/٦/٢٤ عن حديث وجهه رابين لانصار الصندوق القومي اليهودي، وواقعياً، تمضي حكومة رابين في سياسة اغتصاب القدس مستفيدة الى آخر مدى من «تصميم» عملية التسوية الجارية الذي أفسح المجال للعدو الصهيوني لأن يوجد واقعاً على الأرض بموافقة «المصمم» الامريكي الى حد تحدث عن اسحق شامير حين ترك السلطة بعد سقوط ليكود في الانتخابات مصارحاً أنه كان ينوي المماطلة في عملية التفاوض عشر سنوات يكون اثناءها قد اكمل اغتصاب القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ وطرد سكانها وتوطين المهجرين اليهود الذين تهجرهم الصهيونية من اوطانهم الى فلسطين. وقد قال رابين صراحة في مقابلة مع صحيفة القدس العربية الصادرة في الوطن المحتل يوم ٩٣/٦/١٠ «لدينا اتفاق مع الامريكيين على ان وضع القدس الموحدة لن يبحث ضمن اطار المجلس التنفيذي للسلطة الانتقالية، القدس جزء من اسرائيل ولن نناقش وضعها في الفترة الانتقالية». أما «تكتيكياً»، فإن رابين يقبل مشاركة «مقدسي» في المباحثات الثنائية ضمن الوفد الفلسطيني مادام لهذا المقدسي عنوان آخر في الضفة الغربية، وهو يقول لصحيفة القدس «أما بالنسبة الى

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

المشاركة في الانتخابات وأمور جانبية أخرى فيما يخص الفلسطينيين من سكان القدس فيمكن مناقشتها». ولا يضير الحكومة الاسرائيلية أن تتم هذه المناقشة وتستمر مادامت تقوم هي بتغيير الواقع على الأرض، وهاهي الاهرام تنشر يوم ٩٣/٧/٤ أن حركة «السلام الآن» الاسرائيلية أعلنت ان حكومة اسحق رابين اقامت مشاريع استيطانية في عامها الأول تفوق ما أنجزته حكومة ليكود السابقة في فترة مماثلة. ويتضمن «التكتيك» الاسرائيلي اقتراح أن توضع صناديق الاقتراع في الانتخابات التي اشار اليها رابين في كل من كنيسة القيامة والمسجد الاقصى، لكي تكون في اطار «القدس الدينية» التي يسكنها نصارى ومسلمون ويفتحها الاسرائيليون للزائرين القاصدين الاماكن المقدسة وهي تحت السيادة الاسرائيلية، تماماً كما رأينا في ما جرى في عيد الاضحى. ومعلوم أنه سبق لشيمون بيريز في دراسته عن النظام شرق الأوسطي التي نشرها في كتاب «ماذا بعد عاصفة الخليج» أن أوضح بجلاء «أن موضوع اورشليم – القدس» هو احد ثلاثة مواضيع جدية من وجهة النظر الاسرائيلية، والاثنان الآخران بكلماته هما «قضية العمق الاستراتيجي لاسرائيل التى تعاني من قلة العرض جغرافياً، والمستوطنات الاسرائيلية التي أصبحت حقيقة واقعة». وان لنا أن نقف أمام تعبير أصبحت حقيقة واقعة لندرك معنى فرض الأمر الواقع، وقال بيريز بشأن موضوع اورشليم، القدس «عملياً هناك اتفاق غير مكتوب على ترك موضوع اورشليم – القدس حتى نهاية المفاوضات، أو على اعتباره موضوعاً يتفق الطرفان على أنهما غير موافقين على أية حدود بشأنه، وعلى ترك الحياة لتجد مسالك حلول خاصة بها. كما يمكن تقسيم الموضوع لشقين سياسي وديني، سياسياً تكون اورشليم – القدس عاصمة اسرائيل، ودينياً تكون مفتوحة لكل الاديان الموجودة فيها. وواضح ان مقصده من قوله ترك الحياة لتجد مسالك حلول خاصة بها هو فرض الأمر الواقع، ولافت للنظر أنه يتحدث عن اديان موجودة فيها دون ذكر الاسلام والنصرانية.

الموقف الامريكي

إن هذا الموقف الاسرائيلي الصهيوني من القدس في هذه المرحلة الجديدة يجد له سندا قويا في الموقف الامريكي من القدس في «النظام شرق الأوسطي» وأصبح واضحاً تماماً للعامة بعد جولة المباحثات العاشرة وتقديم واشنطن وثيقة تتضمن افكارها بشأن دفع المفاوضات، بعد أن كان واضحاً للخاصة المتابعين. وقد وصفت الناطقة

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

بلسان الوفد الفلسطيني هذه الافكار «بأنها تدل على خرق للسياسة الامريكية منذ عهد الرئيس كارتر خصوصاً فيما يتعلق بالقدس والولاية الجغرافية» كما نقلت وكالة فرانس برس يوم ١٩٩٣/٧/١. ووضح أن هذه الوثيقة تحسم في أنه لا بحث في موضوع القدس خلال المرحلة الانتقالية، الأمر الذي يشكل تراجعاً عن رسالة الضمانات الامريكية في نظر الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني. كما وضح أن الولايات المتحدة ستستمر في عدم التدخل الفاعل لوقف الممارسات الاسرائيلية على الأرض في القدس ومنطقتها. والحق أن ما جاء في هذه الوثيقة لم يكن مفاجأة للخاصة المتابعين الذين وجدوا الموقف الامريكي من القدس من خلال دراستهم له هو في جوهره مساند للموقف الاسرائيلي الصهيوني استراتيجياً وواقعياً مع تغيير محدود في التكتيك. فهذا الموقف الامريكي يقول الآن بالقدس الموحدة ويقبل بالسيادة الاسرائيلية عليها عملياً مناقضاً ما يعلنه من تمسك بقرارات الشرعية الدولية بشأن القدس. وهو يكاد يسكت عن قيام الحكومة الاسرائيلية بمتابعة عمليات الاستيطان الاسرائيلي في القدس ومنطقتها، ويموّل هذه العمليات بضمانات القروض التي أعطاها. وهو يقبل بفكرة تقسيم موضوع القدس الى شقين سياسي وديني، ويسعى في هذه الآونة لمعالجة الشق الديني مسلماً بوجهة النظر الاسرائيلية في الشق السياسي من السيادة الاسرائيلية على القدس، بل إنه في وثيقته الاخيرة يفتح الباب أمام تسليمه بالسيادة الاسرائيلية على كل الأراضي العربية المحتلة في فلسطين عام ١٩٦٧ بقوله «ان السيادة على الارض ليست لأحد، وان الموضوع متروك للمستقبل». ويعمد هذا الموقف الامريكي أيضاً الى «استغلال» «معالجة هذا الشق الديني» ليحصل لاسرائيل على مكاسب لم تكن لتحلم بها وهي مستمرة في احتلال الاراضي العربية. وأول هذه «المكاسب» إنهاء المقاطعة العربية، وذروة هذه المكاسب أن تصبح اسرائيل من خلال النظام شرق الأوسطي وكيله المعتمد في التحكم بمقدرات المنطقة. ومعلوم أن مايجري على هذا الصعيد الخاص «بمعالجة الشق الديني» في موضوع القدس يقع ضمن الفكرة الخامسة من الافكار الستة التي حملها الوزير جيمس بيكر في آخر جولاته للمنطقة في منتصف شهر تموز / يوليو ١٩٩٢ ضمن ما اسمته اذاعة اسرائيل «صفقة سياسية كبرى» اراد طرحها على الأطراف، وهذه الفكرة الخامسة هي «ضرورة الغاء المقاطعة العربية للشركات الاجنبية التي تتعامل مع اسرائيل، وبدء مفاوضات تشترك فيها عناصر دينية عربية ربما بعضها من

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

السعودية حول ادارة المسجد الاقصى ومسجد عمر فى القدس». وها هي الادارة الجديدة التي تابعت تنفيذ هذه الفكرة تعين أحد اعضاء فريق الوزير بيكر مبعوثاً لها الى المنطقة في محاولة أخرى لمد عملية التفاوض بعد ماوصلت اليه الجولة العاشرة من فشل ذريع، فهل يكون هذا التحرك الجديد فى ظل عملية التسوية الجارية التي «أسس بنيانها على شفا جرف هارٍ» مختلفاً عن تحركات امريكية سبقت قال عنها «ميرون بنفنستي» في نشرته «المستوطنات والمستوطنون» بإمكان المرء ايجاد عامل مشترك بين مبادرات السلام الامريكية، وجهود التسوية بدءاً بخطة روجرز عام ١٩٦٩؛ فكل مبادرة سلام امريكية من هذه المبادرات دفعت الاسرائيليين الى زيادة النشاط الاستيطاني. ويبدو أن خطة السلام التى تقدم بها وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر قد أثارت الحافز بشكل أقوى مما كان عليه قبلاً؟

تجدر الاشارة هنا الى أن موقف الادارة الامريكية من القدس يتأثر كثيراً بموقف الكونغرس الامريكي الذي يقوم مركز القوة الصهيوني الامريكي بدور كبير في صياغته، بحكم ما لهذا المركز من نفوذ قوي في مجلس الكونغرس. وقد رأينا كيف اتخذ المجلسان في ربيع ١٩٩٠ قرارين بأن «القدس عاصمة دولة اسرائيل ويجب ان تبقى كذلك»، وصدر قرار مجلس الشيوخ رقم ١٠٦ يوم ١٩٩٠/٣/٢٢ متضمناً حيثيات تضرب عرض الحائط بالشرعية الدولية وتناقض مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ بشأن القدس.

أصول الموقف الاسرائيلى الحالي من القدس

يعود الموقف الاسرائيلي الحالي من القدس الى يوم احتلال الجزء الشرقي منها في ١٩٦٧/٦/٥، وكانت القدس الشرقية آنذاك جزءاً من الضفة الغربية تضم ١٢٩٫٤٧٢ نسمة أى حوالي ١٣٫٤ ٪ من سكان الضفة الغربية. وكانت مساحتها ادارياً ٣٨ ألف دونم، وقد سارعت اسرائيل الى توسيع الحدود الادارية للمدينة لتصبح مساحتها ١١٠ آلاف دونم هى أراضى ٢٨ قرية عربية مجاورة، وعمدت السلطات الاسرائيلية الى تحديد نسبة ثابتة للسكان في المدينة بحيث يكون ٧٤ ٪ منهم من اليهود و٢٦ ٪ من العرب مسلمين ونصارى، ولجأت هذه السلطات لتحقيق ذلك الى مجموعة اجراءات وممارسات واساليب، من بينها جعل الحصول على رخص بناء أمراً شبه مستحيل بالنسبة للمواطنين العرب في القدس، والحجة المعلنة هى دائماً المخططات التنظيمية التى لم

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

تتم الموافقة عليها. وقد ذكرت صحيفة هاراتس في ١٩٩٠/٣/٢١ أن احدى الدراسات «أظهرت انه مابين عامي ٧٧ و٨٣ شيّد اليهود في القدس ما معدله ٣٩٠ ألف متر مربع في كل عام منها ٧٠٪ لأغراض سكنية في حين أن ما سمح للعرب بتشييده خلال الفترة نفسها ٤٣ ألف متر مربع فقط، ٨٥٪ منها لاغراض السكن وهذا يعني أن نصيب الفرد اليهودى من البناء في القدس ٣ر١م٢ في السنة مقابل ٤ر٠٪ للفرد العربي». وكان من بين هذه الاجراءات كما يقول غازي السعدي في دراسته لندوة يوم القدس الثالثة «هدم احياء بكاملها في البلدة القديمة هي حي اشرف وباب السلسلة وحي المغاربة وحي الباشورة وارغام سكانها العرب على تركها واقامة الحي اليهودي في البلدة القديمة ومضايقة العرب من سكان الاحياء الأخرى لارغامهم على الرحيل ومصادرة اكثر من ٤٨ ألف دونم». وتمضى هذه الدراسة في ذكر هذه الاجراءات الصهيونية التى تتالت منذ احتلال القدس الشرقية؛ ومنها ضم القدس اداريا وسياسياً للسيادة الاسرائيلية في ٦٧/٦/٢٨ رغم ارادة أهلها وجعلها عاصمة لاسرائيل رغم ارادة الشرعية الدولية، وحل مجلس امانة القدس العربي المنتخب وابعاد رئيسه والغاء القوانين الاردنية، والقيام بحفريات تحت الحرم القدسى الشريف، واحراق المسجد الاقصى في ١٩٦٩/٨/٢١، والاعتداء على عدد من الكنائس، ومنع العرب الغائبين من العودة الى منازلهم ومصادرة املاكهم، وتغيير اسماء الشوارع والساحات والميادين في المدينة بغية طمس هويتها العربية الاسلامية، والتعدي على الاوقاف الاسلامية، واعلان مشروع القدس الكبرى وفتح باب الهجرة اليهودية للقدس على مصراعيه.

المخطط الاسرائيلي للقدس الكبرى

نعود الى تركيز انظارنا على القدس فى المرحلة الراهنة بعد ابرام اتفاق اعلان المبادئ، فنجد أن الاخطار المتعاظمة المحدقة بها تتجسد في مشروع القدس الكبرى الذي تتبناه الحكومة الاسرائيلية برئاسة اسحق رابين. وقد تحدث نداف شارغاي في هآرتس يوم ١٩٩٣/٧/١٣ عن هذا المشروع في مقاله «القدس الكبرى – خطوط لخارطة التسوية» قائلا «حين يتحدث رابين عن القدس، فإنه يقصد القدس الكبرى التي تشكل منطقة تحيط بحدود البلدية من الشمال والشرق والجنوب، لأن خارطة حكومة رابين للاستيطان تشمل افرات وغروش عتيون ومعالى ادوميم وجبعات رئيف، ويجرى البناء فيها بطاقة كاملة». وأوضح أن لجنة التخطيط التابعة لبلدية القدس صادقت في

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الآونة الأخيرة على الطريق الشرقي المحيط بالقدس وبعض اجزائه خارج حدود بلدية القدس، وأن خط الحدود الذى رسم قبل ٢٦ سنة على اساس الاعتبارات السياسية وبغض النظر عن اعتبارات التخطيط المدني مازال يشق اراضي بعض القرى العربية مثل بيت اكسا وبيت جالا وبيت ساحور وكفر عقب والعيزرية والعيسوية وقلنديا والطور وغيرها، وأنه من ناحية عملية هناك مدينة كبرى رسمت حدودها بقرار من الحكومة الاسرائيلية تمتد من غوش عتيسون جنوباً حتى معالي ادوميم شرقاً وبيت ايل شمالاً لغاية بيت شميش غرباً. وختم حديثه قائلاً «ان الصلة الوثيقة بين القدس ومنطقة القدس الكبرى تتلاءم مع موقف رابين الداعي لاستمرار الاستيطان في القدس الكبرى. كما تدعم تطلع الفلسطينيين لمسح خطوط بلدية القدس من خارطة التسوية المستقبلية. وقد يكون بامكان رابين ان يوافق على طمس حدود بلدية القدس بدون مسحها تماماً. وهكذا يستمر الاستيطان الذي يؤيده رابين، ويحظى هذا الاستيطان بشرعية دولية».

لقد أثار الاعلام الاسرائيلى ضجة عالية فى صيف عام ١٩٩٣ حين اعلن نائب رئيس بلدية القدس الاسرائيلى ابراهام كحيلة أن اليهود أصبحوا أغلبية في القدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، حيث وصل عددهم الى ١٦٠٫٠٠٠ بينما عدد العرب ١٥٥٫٠٠٠ من المسلمين والنصارى، وذلك فقاً لبحث مفصل اعدته دائرة التخطيط التي يرأسها. وقد ذكر ديربك براون في صحيفة جارديان البريطانية يوم ١٩٩٣/٧/٢١ وهو يعلق على هذا الاعلان «أن ارتفاع عدد السكان اليهود كان نتيجة التخطيط المصمم والإعانات الكريمة. وبفعل هذا التخطيط تمت مصادرة آلاف الافدنة العربية لاقامة مستوطنات جديدة عليها، واتخذت اجراءات لتشجيع الاسكان اليهودي وعدم تشجيع البناء العربي.. وقد استوطن منذ عام ١٩٦٧ حوالي ١٢٠٫٠٠٠ يهودي في منطقة القدس المحتلة وما حولها بالاضافة الى ١٦٠٫٠٠٠ في القطاع الشرقي من القدس. ويقدر كحيلة أن هناك ٤٠٫٠٠٠ يهودي آخرين على مقربة.. وقد حدثت هذه الاغلبية خلال الثمانية عشر شهراً الماضية بفعل موجة التهجير الاخيرة من الاتحاد السوفيتي سابقاً».

تعدي اسرائيل على الوقف الديني

واضح أن عملية تهويد القدس هذه وطمس هويتها العربية الاسلامية انما تقوم على اغتصاب ممتلكات أهلها العرب مسلمين ونصارى. وقد استهدف هذا الاغتصاب

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الصهيوني للممتلكات العربية الأوقاف الدينية بخاصة اسلامية كانت او نصرانية، ومعلوم أن القدس حافلة بهذه الاوقاف شأن فلسطين بعامة. وتقدم لنا مذكرة الشيخ أحمد الناطور عضو محكمة الاستئناف في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ الى رئيس وزراء اسرائيل ووزير العدل الاسرائيلي في شهر نيسان / ابريل ١٩٩٣، وقد نشرتها القدس المقدسية يوم ٩٣/٤/١٠، فكرة واضحة وصورة دقيقة لما تعرضت له الاوقاف الاسلامية هناك من انتهاكات. قد رأينا اثباتها كاملة كملحق لهذا البحث.

مشكلات بدون حل

يلفت النظر أن المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس، نكونها قائمة على الاغتصاب تواجه مشكلات تحاول السلطات الاسرائيلية حلها عبثاً.

في مقدمة هذه المشكلات مشكلة تنظيمية أوجدتها اسرائيل باصرارها على توحيد القدس بعد عام ١٩٦٧، كما يقول المهندس ابراهيم الدقاق في بحثه «القدس المدينة والمعاش»، بعد أن تطور جزءاها الشرقي والغربي «تحت معايير متنافرة وفلسفتين لا تسمحان بالتكامل؛ فواجهتها قضية التوفيق بين رغباتها السياسية الاستراتيجية من جهة وبين طبيعة المدينة والواقع السكاني وحاجاته التنظيمية المتعارضة مع رغباتها من جهة ثانية. ولم تجد اسرائيل امام هذه الوقائع والرغبات المتعارضة الا اللجوء لاجراءات قسرية واعتباطية تفتقر الى المرونة محكومة بآلية خشنة تقوم على مبدأ تكييف المدينة واداتها قسراً لخدمة تصورات ذهنية لم تحسم على أرض الواقع. وتجاهلت اسرائيل بذلك طابع المدينة الأصيل وروحها التي نمت في اطارها عبر مراحل تاريخية متعددة. وعمدت الى فرض رؤية يتحكم فيها السياسي والاستراتيجي والعسكري». وهكذا رأيناها مثلاً تعزل المدينة القديمة لتحيلها «الى متحف يجعل سكانها اشكالاً من الشمع يجري حفظهم لمصلحة تجارة السياحة العالمية» على حد قول ميرون بنفنستي.

ثلاث مشكلات أخرى واجهت اسرائيل وهي تحاول ضبط المعادلة التي وضعتها لسكان القدس ضمن نسبة ٧٤٪ يهود و٢٦٪ عرب، وهي مشكلة ضبط هذا التوازن السكاني باستمرار، ومشكلة ضبط فضاء المدينة وانتشارها، ومشكلة تحقيق التلاحم بين القدس الشرقية والقدس الغربية، ويقول المهندس ابراهيم الدقاق «أما المشكلة الأولى فلم تجد حلاً لها»، إذ أحدثت الاجراءات الاسرائيلية نتائج عكسية في بعض الأحيان، فالهجرة العربية من القرى الى محيط القدس ادت الى قيام أحياء فقر عربية حولها من

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الجهتين الشمالية والشرقية تفتقر الى التنظيم.. وتشجيع الهجرة اليهودية الى القدس لحفظ التوازن استدعى بناء مزيد من المجاورات السكنية اليهودية، والمشكلة الثانية هى نتاج الأولى. فقد خضعت القدس لنمو شبه عشوائى بفعل هاجس اسرائيل محاربة تزايد الوجود الفلسطيني فيها، وزيادة البناء لليهود دون اهتمام كاف للاصول والمعايير التنظيمية. «وهكذا تدور عملية تنظيم القدس في حلقة مفرغة تحل مشكلة اصغر تخلق مشكلة أكبر»، على حد قول المهندس الدقاق. أما المشكلة الثالثة فأساسها فني حضاري نابع من الاختلاف بين المجتمع الفلسطيني والتجمع الاسرائيلي وهو اختلاف واسع في ظل الاحتلال الصهيوني لفلسطين «ولايمكن طمسه بإجراءات تجميلية»، وبخاصة وان التخطيط الاسرائيلي سعى الى خنق الوجود الفلسطيني في القدس وحصره ضمن معازل فرض على سكانها التبعية للمجتمع الاسرائيلي.

مجموعة مشكلات أخرى يسببها الاستيطان الاسرائيلي في بيت المقدس من أهمها ايجاد حاجز بشري ومادي يفصل شمال الضفة عن جنوبها، وتهديد المواقع الدينية الاسلامية والنصرانية بالزوال، وتهديد التراث العربي الاسلامي بالطمس والهدم، وتخفيض نسبة مساحة المنطقة الأثرية ومعظمها اسلامية من القدس، وتضخيم نسبة الوجود البشري اليهودي. ويقول المهندس الدقاق «وتحت هذه الظروف تم خلال العقدين الماضيين اخراج حوالي ستة آلاف فلسطيني عربي من المدينة القديمة واحلال اربعة آلاف يهودي فيها»، ومن المتوقع تبعاً للمخططات الاسرائيلية اخراج سبعة آلاف فلسطيني عربي آخرين.

هكذا تبدو الأخطار المحدقة بالقدس في هذه المرحلة الجديدة من قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني، بفعل المخططات الاسرائيلية الصهيونية والمشكلات الناجمة عنها، فكيف السبيل لمواجهة هذه الأخطار؟

مقاومة ابناء القدس البطولية

تتجه الانظار في المواجهة الى ابناء القدس العرب المسلمين والنصارى أول ماتتجه. وقد شدت مقاومتهم البطولية للاحتلال على مدى الاعوام الستة والعشرين الماضية أنظار شعبهم وأمتهم والعالم، وقدمت امثلة رائعة على الصمود والجهاد الدائب في مختلف الميادين، ولعل اكثر ما يلفت الانتباه في هذه المقاومة اعتمادها على المجتمع المدني الأهلي الطوعي الذي نجح أبناء القدس في اقامته على اساس قوي من

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

التنظيم، وقد اوردت دراسة الاستاذ غازي السعدي «القدس .. حقائق وارقام» الصادرة عن دار الجليل اسماء ست وثلاثين نقابة مهنية في القدس، وأسماء ست وعشرين جمعية، وأسماء ست جمعيات تعاونية، وأسماء واحد وعشرين اتحاداً ورابطة، واسماء سبعة نوادٍ، وأسماء ثماني فرق فنية، وأسماء ست عشرة من مؤسسات العمل الاجتماعي. ولكل تنظيم من هذه التنظيمات سجل حافل في النضال للحفاظ على الهوية ومواجهة الاغتصاب والقمع والتسلط. واكثر ما يميز هذا السجل أنه لم يقتصر على المقاومة السلبية بل قرنها دوماً بالمقاومة الايجابية. وقد استطاعت مؤسسات مقدسية عريقة أن تصمد أمام هذه المخططات الصهيونية الرهيبة، ومثل عليها جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية. كما استطاعت مؤسسات أخرى ان تقوم وتنمو كأمر واقع فرض نفسه، ومثل عليها واكبه كاتب هذه السطور من موقعه في المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم الفلسطيني، هو جامعة القدس بكلياتها المختلفة وقد قامت على نواة جمعية الطفل. ويلفت النظر ايضاً في هذه المقاومة البطولية تلاحم ابناء القدس في الخارج معها، وهذا التلاحم هو أحد اسباب استمرارها ونموها، وما اكثر الامثلة، ومنها مثَل «يوم القدس» في ندواته السنوية التي تنعقد في ذكرى تحرير القدس من الفرنجة على يد صلاح الدين الايوبي يوم الثاني من تشرين أول / أكتوبر ١١٨٧م. ومأأروع الأخوة الدينية في هذه المقاومة بين المسلمين والنصارى من ابناء القدس، وهي الاخوة التى عرفتها القدس عبر العصور منذ الفتح الاسلامى وشملت اليهود ايضاً قبل أن يصبحوا ضحية الصهيونية الاستعمارية العنصرية. وقد تفاعلت مقاومة ابناء القدس مع مقاومة ابناء فلسطين بعامة في مختلف المدن والقرى والنجوع، وأبرزت نموذج المقاومة الفلسطينية، ودخلت هذه المقاومة مرحلة متميزة بالانتفاضة التى بدأت يوم ١٩٨٧/١٢/٩، وهى اليوم في اواخر عامها السادس.

ماينبغى عمله

إن لنا أن نتوقع في هذه المرحلة الجديدة مع هذا التربص الصهيوني الاسرائيلى بالقدس أن تتعاظم المقاومة الفلسطينية وتتصاعد لتفشل مخططات تهويد بيت المقدس، وتصل باسرائيل الى التسليم بحقوق شعب فلسطين العربي في القدس وفلسطين غير القابلة للتصرف التى حددتها الشرعية الدولية، وطبيعي ان تتجه الانظار من أجل دعم هذه المقاومة الى شعوب الامة العربية وحكومات الدول العربية والى العالم الاسلامي شعوباً وحكومات والى اعضاء الاسرة الدولية التي تحترم القانون الدولي وتتطلع الى

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الوصول للسلام العادل.

أول ماينبغي عمله هو التعامل مع قضية القدس باعتبارها قضية تحرير، والتمسك بمباشرة معالجتها فوراً وفقاً لاحكام الشرعية الدولية. وهذا يقتضي تغيير صيغة مدريد التى وضح عملياً أنها تعاني من خلل في أساسها واطارها وخطواتها. وقد رأينا كيف حاول المفاوض الفلسطيني تجاوز هذا الخلل وطرح قضية القدس على هذا الأساس دون جدوى حتى الآن.

لقد توصلت الندوة الثالثة ليوم القدس الى أن الانتفاضة الشعبية في الوطن المحتل تمثل التعبير الصارخ عن رفض شعب فلسطين العربي للاحتلال وممارساته، وتمثل كذلك طموحاته فى التحرر من الاحتلال واسترداد حقوقه. وهذا ما يجعل مهمة استمرار الانتفاضة وتصعيدها وتوفير الدعم المادي والمعنوى لها ومعالجة ما يعترضها من عقبات، على رأس المهام المطلوبة باتجاه مواجهة المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس وطمس هويتها. وهذه المهمة تتطلب ترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية ومتابعة المبادرات الشعبية والتمسك بأساليب العمل الشوري الديموقراطي. كما توصلت الندوة الى أن تحرير القدس هو ايضاً هدف عربي ومسئولية عربية، وأن من البديهي أمام المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس أن تستمر الدول العربية في مقاطعة اسرائيل ورفض اى تطبيع معها في ظل احتلالها اراضٍ عربية واغتصابها حقوق شعب فلسطين، والأمر نفسه يصدق على العالم الاسلام وجميع الدول التى تعمل للسلام العادل.

واضح أن جهداً خاصاً يجب أن يبذل على الصعيد الدولي للوصول بالولايات المتحدة الامريكية الى الالتزام بما قررته الشرعية الدولية بشأن قضية القدس والحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربى. وقد أوصت ندوة القدس «بالتنبيه الى المخاطر التي تحملها برامج الاحزاب الامريكية المعلنة في حملاتها الانتخابية حول الاعتراف بكون القدس عاصمة لدولة اسرائيل، مما يجعل المخاطر المحيقة بالطابع العربي والاسلامي مخاطر حقيقية وملحة». وطالبت «بمتابعة أمر اتفاق تم عقده في ١٩٨٨/١/٢٨ بين حكومتى اسرائيل والولايات المتحدة أعطت الأولى الثانية حق تملك عقار فى تل أبيب واستئجار عقار في القدس لمدة ٩٩ عاماً لقاء أجر سنوي قدره دولار واحد، علماً بأن العقار المؤجر هو وقف ذري للشيخ المرحوم محمد الخليلي، وله طابع تاريخي وديني؛ واثارة هذا الموضوع قانونياً ودبلوماسياً لكونه يتناقض

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

مع القانون الامريكي والالتزامات الامريكية منذ عام ١٩٤٧». وهذا مثل واحد من أمثلة كثيرة.

وبعد..

فإن لنا ان نتطلع الى تضافر الجهود الخيرّة للنجاح في مواجهة المخططات الصهيونية الاسرائيلية لتهويد القدس في هذه المرحلة الجديدة من مراحل قضية فلسطين، وبلوغ هدف تحرير القدس الذى يصل بنا الى السلام العادل.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

دراسة تحليلية للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (اوسلو – واشنطن)*

دعـوة

(١) هذه دعوة للمشتغلين بالفكر السياسي لفتح حوار حول " الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة "، الذي تم توقيعه في البيت الأبيض الامريكي بواشنطن يوم ١٩٩٥/٩/٢٨ .

الانطلاق في هذه الدعوة هو من حقيقة أن للفكر السياسي دوراً حيوياً في بلورة الرؤية النافذة الاستراتيجية للأمور ، وتقويم الأحداث والأعمال موضوعياً ، وتحديد ما ينبغي عمله لبلوغهم الهدف المنشود ، وهو هنا هدف السلام .

واضح أن الوقت الأنسب لقيام المشتغلين بالفكر السياسي بهذا الدور هو بعد أن تنتهي الحملة الاعلامية " الرسمية " التي تصاحب العمل ووقوع الحدث ، لأن لها تأثيرها ووطأتها من خلال الجو الاحتفالي الذي تصنعه ، حتى على أهل العلم المعروفين بهدوئهم وبرود أعصابهم . ولقد شهد عالمنا واحدة من اكبر هذه الحملات الاعلامية الرسمية " لتسويق " اتفاق طابا – واشنطن استمرت أسابيع أثناء عملية "الاخراج التفاوضي" في طابا ، وبلغت ذروتها في أسبوع الاحتفال بتوقيع الاتفاق في واشنطن . وها هي الآن قد انتهت مفسحة المجال لحملات اعلامية رسمية أخرى " تُسوِّق " اتفاقات بشأن قضايا عالمية ملحة . وتلك طبيعة الاعلام في عصرنا .

لماذا يستأهل هذا الاتفاق عناية المشتغلين بالفكر السياسي في عالمنا بعامة وفي وطننا العربي بخاصة ، لينتجوا حواراً حوله ؟

---

* فصل من كتاب «أزمة الحل العنصري في فلسطين والسبيل إلى السلام» (تحت الطبع)
أحمد صدقي الدجاني – دار المستقبل العربي.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

أولاً لأنه أتفاق ترعاه الولايات المتحدة الامريكية ، التي اسهمت بدور خاص في ابرامه ، وتابعت المفاوضات لبلوغه " يوماً بعد يوم .. اسبوعاً بعد أسبوع ، شهراً بعد شهر حتى توصلنا اليه " على حد قول وزير الخارجية الامريكي يوم التوقيع عليه . وقد اعتبره الرئيس كلنتون في خطابه " خطوة كبيرة على درب السلام في منطقة الشرق الأوسط " وفق تعبيره . وواضح أن هذا الاتفاق بالمنظور الامريكي يمثل ركناً من أركان " النظام شرق الاوسطي " الذي تعمل الولايات المتحدة لإقامته في منطقة الوطن العربي ودائرة الحضارة العربية الاسلامية ، واحداً من أنظمة اقليمية عدة يحكمها نظام عالمي جديد بقيادتها . والأسئلة المطروحة بالحاح على المشتغلين بالفكر السياسي هي كيف يبدو تماسك هذا الركن من خلال بنود الاتفاق ؟ وهل يقف هذا الركن على أرض صلبة أم على حافة " جُرفٍ هارٍ " ؟ وهل هو حقيقة خطوة في اتجاه السلام أم أنه يحمل في ثناياه تصعيد التوتر؟ وأخيراً ما هو السبيل الموصل للسلام ؟

ثانياً لأنه بالمنظور الدولي اتفاق يتصل بصميم عمل منظمة الأمم المتحدة ، التي اتخذت قرارات كثيرة واضحة بشأن قضية فلسطين " والصراع العربي الاسرائيلي ". وقد تم ابرامه عملياً بعيداً عنها مع اسناد دور صغير لها في أن تكون ضمن الشهود عليه . كما أنه اتفاق يتعلق بمنطقة تهم أطرافاً دولية كثيرة بحكم ما لهذه الأطراف من مصالح فيها . وواضح أن الراعي الامريكي للاتفاق مصمم عملية " سلام الشرق الأوسط " قصد أن يحصر أدوار هذه الأطراف الدولية في أن تكون مجرد شهود على الاتفاق على غير رضاها . وتبرز أسئلة أمام المشتغلين بالفكر السياسي بفعل ابرام هذا الاتفاق حول مستقبل عمل منظمة الأمم المتحدة في حقل تحرر الشعوب وتصفية الاستعمار ، بعد مضى خمسين عماً على انشائها . ومن هذه الأسئلة هل أصبحت يد الأمم التحدة مكفوفة فعلاً عن القيام بعمل مفيد في هذا الحقل ؟ وإذا كان العالم قد عرف منذ بداية القرن العشرين صيغ الاستعمار الاوروبي المباشر لشعوب آسيا وأفريقيا ، ثم ابتدع بعد الحرب الأولى في ظل عصبة الأمم صيغة " الانتداب " بنوعيه أ و ب ، ثم اعتمد بعد الحرب الثانية في ظل الأمم المتحدة صيغة "الوصاية "، فكيف تبدو في نهاية القرن صيغة الحكم الذاتي الانتقالي المحدود لجزء من شعب مستعمر بالمقارنة لتلك الصيغ ؟ وما هو اتجاه الخط البياني لهذه الصيغ االاستعمارية ؟ وما هو تأثيرها على "صدق" القانون الدولي واعلان حقوق الانسان ؟. كما تبرز أسئلة أخرى حول التطورات المحتملة في مواقف الاطراف

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الدولية من هذا الاتفاق والنظام شرق الأوسطي بعامة في ضوء تقارب مصالحها مع اشتداد قبضة الهيمنة الامريكية على المنطقة ؟

ثالثاً لأن الاتفاق فيما يخص ما يعرف في الغرب " بالمسألة اليهودية " يطرح على يهود العالم في "أوطانهم" قضايا شائكة بفعل رؤية الصهيونية العالمية لمستقبلهم في القرن الحادى والعشرين ولعلاقتهم بالآخرين " الأمميين "، وبفعل ما سيلحقه بصورة اليهود الحلُ الصهيوني لقضية فلسطين المنطلق من فكر عنصري والقائم على التمييز العنصري بين يهود وأمميين .

ولقد رأينا وسمعنا ما قاله اسحق رابين في احتفال التوقيع في البيت الأبيض " ان جميع اليهود مدعوون لأن يعيشوا في نعمة وراحة في أرض اسرائيل "، مكرراً الدعوة الصهيونية لليهود كي يهاجروا من " اوطانهم " التي هم فيها " مواطنون ". كما سمعنا ما قاله عزرا وايزمن الرئيس الاسرائيلي بعد أيام من توقيع الاتفاق في تبرير رفضه لتنفيذ جزء فيه خاص باطلاق سراح معتقلات فلسطينيات " إن أيديهن ملوثة بدم يهودي " منطلقاً من نظرة عنصرية تميز بين الدم اليهودي ودماء البشر الأخرى ومنها دماء ابناء فلسطين الذين قضى الآلاف منهم شهداء ودماء ابناء مصر الأسرى الذين قتلهم يهود صهاينة اسرائيليون " صبرا " بالدم البارد ، ودماء ابناء لبنان وسوريا والاردن والوطن العربي بعامة ، وناكراً حقيقة أن هؤلاء النسوة الفلسطينيات العربيات هن من ابطال المقاومة ضد الاحتلال وكان المفروض أن يخرجن مع جميع المعتقلين الفلسطينيين قبل توقيع اي اتفاق . وتبرز اسئلة امام المشتغلين بالفكر السياسي تتعلق بهذه " المسألة اليهودية " في القرن القادم . ومن هذه الأسئلة ماذا ستكون عليه انعكاسات الدعوة الصهيونية المستمرة لتهجير اليهود من أوطانهم على حياة هؤلاء اليهود في أوطانهم ؟ والي أي مدى ستسهم الممارسات الصهيونية العنصرية علي الشعب العربي الفلسطيني في فتح نار العداء لليهود في اوطانهم فيما يسمون " العداء للسامية " ؟ ومعلوم أن مؤشرات هذا العداء هي في تصاعد في عدد من دول الغرب كما تقول بذلك التقارير اليهودية . ثم ما هي احتمالات اتساع دائرة المواجهات الجارية بين المقاومة اللبنانية البطولية والمقاومة الفلسطينية من جهة والاحتلال الاسرائيلي العسكري من جهة أخرى بفعل مساندة الصهيونية العالمية لهذا الاحتلال بحيث تهدد حياة يهود غير صهاينة في اوطانهم ؟

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

رابعاً لأن الاتفاق يمثل في الصميم أوضاع كل من دائرتي الوطن العربي والحضارة العربية الاسلامية ، من حيث تأثيره في المدى القريب جداً على مسار عملية التسوية على الجبهتين السورية واللبنانية ، وانعكاساته على النظام العربي ونظام المؤتمر الاسلامي ، وتمكينه " اسرائيل " من وضع الطرف العربي الفلسطيني القائم بالحكم الذاتي معها في" تعاملها " مع الاطراف العربية الأخرى والاسلامية أيضاً أو في " مواجهتها " لهذه الأطراف . ولقد رأينا كيف وظفت " اسرائيل " ابرام الاتفاق للضغط على سوريا ولبنان ، بالتسويف في المفاوضات على جبهتيهما وباقدام اسحق رابين في البيت الأبيض على اعلان دعوته للرئيس السوري والرئيس اللبناني " لأن يقوما ويناقشا معنا عملية التوصل الى سلام " على حد قوله في خطابه . كما رأينا ما يحفل به الاتفاق وملاحقه من أمور سياسية واقتصادية وتربوية وأمنية تناقض ما قام عليه النظام العربي . ورأينا كيف نص الاتفاق في احدى مواده على أن يكون الممثلين الفلسطينيين في " لجنة المتابعة " مع ممثلي اسرائيل في جهة واحدة في مواجهة الاردن ومصر في جهة أخرى ؛ كما نص في مادة أخرى أمنيَّة على قيام اسرائيل من موقع اشرافها على الحكم الذاتي الفلسطيني بمواجهة التهديدات الخارجية وذكر الحدود الاردنية والمصرية في هذا السياق "وحمايتها" ، علماً بأن كلاً من مصر والاردن ابرم معاهدة سلام مع اسرائيل . وما اكثر النصوص في الملاحق التي تكشف عن نوايا اسرائيل في جعل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني مدخلاً للنفاذ على الصعيدين العربي والاسلامي .

خامساً وأخيراً لأن الاتفاق بالمنظور العربي الفلسطيني يحكم حياة جزء كبير من الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خمس سنوات بطولها ، ويؤثر في الصميم بشكل غير مباشر ومباشر على حياة جزء اكبر في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وفي اماكن التجمع خارج فلسطين . كما أن هذا الاتفاق سيفرض نفسه في خطوطه الأساسية على الاتفاق النهائي الذي سيبدأ التفاوض عليه في أيار – مايو ١٩٩٦ على الرغم من البند ٦ من المادة ٣١ فيه الذي يقول " ان لاشيء في الاتفاق سوف يستبق أو يتحيز ضد ما تسفر عنه مفاوضات الوضع الدائم التي ستجري وفقاً لاعلان المبادىء . ولن يكون أي من الطرفين بفعل دخوله في هذا الاتفاق قد نبذ او تخلى عن حقوقه الموجودة أو مطالبه أو مراكزه ." وما أشد القلق الذي يسببه هذا النص لدى أصحاب الحق الفلسطيني ، على عكس ما قصد به من تطمين ، لأنه يُمكِّن" المتحكم المحتل " من الحديث عن حقوقه المزعومة

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

وهو الذي بيده جلّ الأوراق ، فيعود الوضع الى حال " بيريز يفاوض بيريز " الذي شرحه وزير الخارجية لاسرائيلي في مطلع عام ١٩٩٤ وهو يصف حيرته " ماذا يعطي المفاوض الفلسطيني " الذي لا أوراق معه ، لأن الاوراق كلها جعلت في عملية التفاوض هذه في يده هو . ولقد رأينا كيف جعل الاتفاق " النظام العام" بيد " اسرائيل " مُذكراً بمقترحات كسينجر عام ١٩٧٦ " لزيمبابوى " التي كان ايان سميث العنصري يحكمها باسم " روديسيا " . كما يذكرنا " الحكم الذاتي الانتقالي " بمجمله الذي وضعه هذا الاتفاق بقانون سلطات البانتو عام ١٩٥١ في جنوب افريقيا الذي " يعنى باحياء سلطة الزعماء في المناطق الحضرية " وبقانون حفز الحكم الذاتى للبانتو عام ١٩٥٩ الذي مهد الطريق لاقامة البانتوستانات التي تمّ القضاء عليها وعلى النظام العنصري الأبيض هناك عام ١٩٩٤ . وها نحن نواجه اليوم في فلسطين " المعازل " الفلسطينية .

أمام هذه الأسباب الخمسة تبدو دعوة المشتغلين بالفكر السياسي لفتح حوار حول هذا الاتفاق شديدة الالحاح. والهدف هو قيام الفكر السياسي بدوره الحيوي وتحديد ما ينبغى عمله لبلوغ ما ننشده جميعاً وهو السلام المستب على اركان قوية وأرض صلبة . وبديهي أن مثل هذا الحوار بين مشتغلين بالفكر السياسي لابد أن يعتمد المنهج العلمي . وأول خطواته التعرف بامانة وموضعية على مضمون هذا الاتفاق من خلال نصوصه ، ثم قراءته قراءة تحليلية في ضوء هدف السلام ، وتقويمه ، وصولاً الى تحديد ما ينبغى عمله .

تحليل الاتفاق

(٢) نعتمد في تعرفنا على هذا الاتفاق في حديثنا هذا على نص " المتن " المكتوب بالانجليزية الذي وقّع عليه في صفحته العشرين كل من " حكومة دولة اسرائيل " و " منظمة التحرير الفلسطينية ". أما فيما يتعلق " بالملاحق" فنعتمد على متابعةٍ نشطةٍ لما نقلته التقارير الاخبارية عنها ، الى أن يتم نشرها كاملة .

هو اتفاق بين طرفين جرى تعريف الأول منهما بأنه " حكومة دولة اسرائيل " وجرى تعريف الآخر بأنه " منظمة التحرير الفلسطينية " باعتبارها " ممثل الشعب الفلسطيني ".

اسم الاتفاق الدقيق هو " الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الانتقالي حول الضفة الغربية وقطاع غزة". وهو يتألف من ديباجة فيها احدى عشرة فقرة ، وخمس فصول فيها واحد وثلاثون مادة ، واربع عشرة مادة ختامية . وملحق به ستة ملاحق تتعامل مع ترتيبات الأمن ، والانتخابات ، والشؤون المدنية (نقل

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

السلطات) ، والمسائل القانونية ، والعلاقات الاقتصادية ، والتعاون الاسرائيلي – الفلسطيني .

الاتفاق مَعنيٌّ في المقام الأول بتأسيس " سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية " لفترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات اعتباراً من يوم توقيع اتفاق غزة –اريحا في ١٩٩٤/٥/٤ ، أي حتى عام ١٩٩٩ . وذلك تنفيذاً للمادة الثالثة من اعلان المباديء التي تتحدث عن انتخاب " المجلس " الذي سيُكوّن هذه السلطة ، وللملحق الأول بالاعلان " بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها ". وقد عني هذا الاتفاق عناية خاصة " بشروط " الانتخابات فأفرد لها الملحق الثاني بالاتفاق . كما أنه تضمن نقطة تفصيلية جديدة لم تكن ظاهرة في اعلان المبادىء الذي تم توقيعه يوم ١٩٩٣/٩/١٣ وهذه النقطة هي " انتخاب رئيس السلطة التنفيذية ". ولفت النظر أن النص الانجليزى استخدم كلمة " رئيس " العربية Raees . وهكذا نص الاتفاق على انتخاب "رئيس السلطة " فضلاً عن انتخاب " المجلس " . وكان اتفاق غزة – أريحا الموقع يوم ١٩٩٤/٥/٤ قد تضمن رسالة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى رئيس الوزراء الاسرائيلي تؤكد مجموعة تعهدات تعَّهد بها ، والرابع منها هو " أنه لن يستعمل لقب " رئيس فلسطين Presidentof Palestiane " ، ويستعمل لقب Chairman (رئيس بالعربية) " السلطة الفلسطينية " واضح أن رأي طرفي الاتفاق استقر الآن على استخدام كلمة " رئيس " العربية مقترنة بالسلطة . وقداستوجب ذلك صياغة بنود تتعلق بالانتخاب المباشر للرئيس وردت في الملحق الثاني ، وبنود أخرى في المادة الخامسة تتعلق بحقوقه التي منها " حقه في تعيين بعض الأشخاص بما لا يزيد عن نسبة عشرين بالمائة من مجموع عدد المجلس ليمارسوا سلطة تنفيذية ويشاركوا في مهام الحكومة دون أن يكون لهم حق التصويت في المجلس ".

ما هى تحديداً مهام هذه السلطة الفلسطينية ؟ سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية ، ومن أسند اليها هذه المهام ؟

تقول المادة ١ وعنوانها " نقل السلطة " في بند ١ " سوف تنقل اسرائيل سلطاتٍ ومسؤولياتٍ محددةٍ في هذا الاتفاق من " الحكومة العسكرية اسرئيلية وادارتها المدنية " الى " المجلس " بموجب هذا الاتفاق . وتستمر اسرائيل في ممارسة سلطاتها ومسؤولياتها التي لن تنقل " . وكان اتفاق اعلان المبادىء قد حدد " المجالات التي سيتم نقل السلطة للفلسطينيين فيها " في مادته السادسة بند ٢ . وهذه المجالات هي التعليم والثقافة ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية ، والضرائب المباشرة والسياحة . " كما أوضح اعلان المباديء في مادته الثامنة أن "المجلس " سينشيء قوة شرطة قوية ، بينما تستمر

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

اسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية ، كذلك بمسؤولية الأمن الاجمالي للاسرائيليين بغرض حماية امنهم الداخلي والنظام العام " . وانشاء قوة الشرطة القوية هذه هو " من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة ". وقد جاء هذا الاتفاق الأخير ليفصل الحديث عن " المجلس " والسلطات المنقولة اليه ولانتخابات وتركيب المجلس وحجمه وسلطته التنفيذية ولجانه والمعاينة القضائية ومسؤولياته ، وليفصل الحديث أيضاً عن اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية في اراضي الضفة والقطاع وعن ترتيبات الأمن والنظام العام وعن ما سمي بمقاييس بناء الثقة وعن الشؤون القانونية وعن " التعاون " والعلاقات بين اسرائيل والمجلس ولجان الاتصال .

واضحٌ اذاً أنا اسرائيل بحكم هذا الاتفاق هي التي تسند مهاماً محددة الى مجلس سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية ورئيسها . وهذه المهام كان يقوم بها مع مهام أخرى الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الضفة والقطاع والادارة الذتية التابعة لها . وسيتابع الحكم العسكري الاسرائيلي ممارسة بقية المهام التي لم يتم نقلها . واسرائيل هي التي حددت " النظام العام " الذي يعمل " المجلس " على احترامه وتقوم قوة الشرطة الفلسطينية بالعمل لإقراره .

سؤال آخر يبرز هنا هو على مَن من ابناء فلسطين تُمارس سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية سلطاتها المحدودة التي جرى نقلها لها ؟ وفي أي رقعة من الأرض الفلسطينية ؟

الاجابة عن هذا السؤال نجدها في نصوص الاتفاق وبخاصة في مواد الفصل الثاني الذي عنوانه " اعادة الانتشار والترتيبات الأمنية ". فأول مواد هذا الفصل ورقمها عشرة في الاتفاق عنوانها " اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية وهي توضح أن اعادة انتشار هذه القوات " ستغطي المناطق كثيفة السكان في الضفة الغربية – المدن والبلدان والقرى ومخيمات اللاجئين والمزارع (الدساكر)" في المرحلة الأولى وفقاً لتحديد ضمه الملحق الأول . وتستكمل هذه المرحلة قبل ثلاثة اسابيع (٢٢ يوماً) من اجراء الانتخابات . ثم هناك مرحلة تالية في اعادة الانتشار تتطابق مع تولي" المجلس " مهامه . وقد فصلت المادة الحادية عشرة الحديث عن " الأرض " التي سيمارس عليها " الحكم الذاتي " ، وجرى رسم ثلاث خرائط لها ، قسمتها الى فئة أ وهي المناطق كثيفة السكان ، وفئة ب وهي مناطق مسكونة تضم أراض أميرية واراضي وقف اسلامي ، وفئة جـ وهي بقية مناطق الضفة الغربية التي

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

سيجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي . وهذه الفئة الأخيرة تشمل كَل منطقة القدس الكبري ، وجميع المستوطنات الاسرائيلية ، ومختلف القواعد العسكرية الاسرائيلية . وقد صدر تصريح عن " مفاوضٍ " فلسطيني " بأنها تمثل ٦٧ ٪ من ارض الضفة ، بينما قال شيمون بيريز انها تمثل ٧٢ ٪ . وهذا يعني أن سلطة الحكم الذاتي ستمارس " مهامها " على ٢٨ ٪ من أرض الضفة .

لقد حرص الاتفاق الذي حكم واضعه الاسرائيلي " هاجس الأمن المطلق " على أن يحدد بدقة بالغة " السلطات " التي " سيتقلدها " " المجلس ورئيسه " في الأرض المقررة ، وذلك في المادة الثالثة عشرة وعنوانها " الأمن ". وتنص المادة على أن المجلس سيتقلد سلطات ومسؤوليات الأمن الداخلي والنظام العام " في مدن جنين ، ونابلس ، وطولكرم ، وقلقيلية ، ورام الله ، وبيت لحم . أما في مدينة الخليل فتطبق ترتيبات أمن خاصة لحماية " المستوطنين " المقيمين فيها . وهناك اربعمائة وخمسون بلدة وقرية تحيط بهذه المدن وتضم ٦٨٪ من السكان الفلسطينيين سيكون للملجلس في مرحلة تالية " سلطة مدنية عليها "،" بينما تتولى اسرائيل سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الارهاب " (كذا!!) وتكون لهذه المسئولية الأسبقية عن المسؤولية الفلسطينية عن النظام العام .

موضوع " الأرض " يدعو الى الخاطر موضوع " الماء " الذي خلق الله منه كل شيء حي . ومعلوم أن الاحتلال الاسرائيلي يستأثر بنسبة عالية جداً من مياه فلسطين والضفة والقطاع بخاصة . وقد تضمن الاتفاق تعهداً اسرائيلياً بزيادة كمية الماء المخصصة للفلسطينيين بما مقداره ٢٨ مليون متر مكعب ، وانشاء لجنة مائية مشتركة تدير الموارد المائية وتنفذ السياسة المائية وتحمل مصالح كل من الطرفين (كذا !) عن طريق منع التنقيب غير الخاضع للسيطرة .

هذه اللجنة المائية المشتركة هي واحدة من لجان مشتركة كثيرة تحدث عنها الاتفاق . وهي جميعها متصلة بسؤال آخر يبرز عند هذا الحد من الحديث هو كيف تحددت العلاقة بين " اسرائيل " الطرف الأول في الاتفاق و " المجلس الفلسطيني " الطرف الآخر ؟ وما هي الطريقة التي جرى اعتمادها لتنفيذ ما جاء في الاتفاق ؟ وذلك بعد أن وضح من الاجابة عن السؤال السابق أن " المجلس " سيمارس " سلطة مدنية " لا علاقة لها بالسيادة على الأرض ، في رقعة محددة من اراضي الضفة والقطاع لا تزيد عن نسبة ٣٠ ٪ منها ، بكمية محدودة من المياه، على جزء من شعب فلسطين يتجاوز المليونين عدداً يقيمون في مدن وبلدان وقري ومزارع ، ويفصلون عن المستعمرين المستوطنين

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الاسرائيليين بوضعهم في "معازل " تربط بينها " ممرات " .

لقد اختارت " اسرائيل " صيغة اللجان المشتركة لتنفيذ بنود الاتفاق .وفصلت الحديث عنها في الفصل الرابع منه الذي اختارت له عنوان " التعاون " (كذا !) . وهذه اللجان تشكل " هرماً " سلطوياً، نجد في قمته " لجنة الاتصال المشتركة الاسرائيلية الفلسطينية " التي مهمتها التأكد من تنفيذ الاتفاق ، وتصل الي قرارتها بالاتفاق (!!) وهي مؤلفة بالتساوي ولها ان تستعين بخبراء . وتنبثق عن هذه اللجنة " لجنة الاتصال المشتركة المصغرة " التي مهمتها النصح والتوجيه Manitoring and Steering ، وهي تقود لجنة قانونية مشتركة وأخرى اقتصادية مشتركة وثائق للتعاون القائم ، وترفع تقاريرها للجنة الاتصال ، وتتشكل من رؤساء هذه اللجان الثلاثة . وهناك في قاعدة الهرم لجان مشتركة أخرى لموضوعات محددة .

واضح من هذه الصيغة للحكم الذاتي أن كل " مسؤول" في سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية محكوم من قبل مسؤول اسرائيلي يناظره في حقله وفق قواعد جرى تحديدها في الاتفاق الذي نصت المادة الثانية والعشرين فيه على أن "اسرائيل والمجلس سيسعيان الى تقوية التفاهم المتبادل والتسامح ، وسيمتنعان عن التحريض المتضمن الدعاية العدائية ضد بعضهما البعض. وبدون المساس والحط من قدر مبدأ حرية التعبير سيقومان باتخاذ اجراءات قانونية لمنع التحريض من قبل أية منظمات أو جماعات أو أفراد ضمن اختصاصهما ".

هذه هي خطوط الاتفاق الرئيسية . وتوضح هذه الخطوط الرئيسية ما هيته وتعرض مضمونه وطريقة تنفيذ مواده . وهي بمجملها تعطي فكرة واضحة عما يعنيه مصطلح " حكومة ذاتية انتقالية " فيه ، ويفسح المجال للمقارنة بين هذا الحكم الذاتي وصيغ سابقة عنه أوجدتها القوى الاستعمارية مثل الانتداب والوصاية لتخفي من خلالها بشاعة الاستعمار وتتخفف من اعباء الاستعمار المباشر . كما أنها في الوقت نفسه تكشف عن صورة " واقع " متطور ستكون له تداعيات ومضاعفات ويمكن النفاذ من ثغرات فيه الى اعماقه لتغييره جوهرياً . وهذا هو دور " التحليل " في الفكر السياسي الذي يبدأ بعد " التعرف ".

أمورٌ يُوقَف عندها

(٣) عند "تحليل" "الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الانتقالي حول الضفة الغربية وقطاع غزة "بعد الفراغ من " التعرف " عليه ، يجد المشتغل بالفكر السياسي نفسه امامَ امور يوقف امامها ويلاحظ

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

بداية ان هذا الاتفاق الذي تم توقيعه في واشنطن يوم ١٩٩٥/٩/٢٨ ، إستوعب في ثناياه اتفاق غزة – اريحا الذي تم توقيعه يوم ١٩٩٥/٥/٤ وجميع الاتفاقيات المتصلة به ، وحل محله كما ينص بند ٢ من المادة ٣١ منه آخر مواده.

أول هذه الامور يتعلق بالانسان الذي كرمه خالقه واستخلفه في الارض ، وهو امر" حقوق الانسان وحكم القانون ". وهذا هو عنوان المادة التاسعة عشرة من هذا الاتفاق التي جاءت في الفصل الثالث منه الخاص بالشؤون القانونية. ونص هذه المادة هو " سوف تمارس اسرائيل " و " المجلس " سلطاتهما ومسئولياتهما طبقاً لهذه الاتفاقية ، مع الاخذ في الاعتبار الاعراف والمبادئ المقبولة دولياً لحقوق الانسان وحكم القانون. وهو يكاد يماثل نص المادة الرابعة عشرة في اتفاق غزة – اريحا.

يقف المشتغل بالفكر السياسي امام المفارقة الصارخة بين مضمون الجزء الأول من النص ومضمون الجزء الآخر منه ، ويدهش من جرأة الطرف الاسرئيلي على المجاهرة بالاشارة الى مباديء حقوق الانسان وحكم القانون في اتفاق جل مواده تمثل خرقاً فاضحاً وعدواناً اثيماً على حقوق الانسان وحكم القانون.

معلوم ان حقوق الانسان كما أقرتها منظمة الأمم المتحدة التي تحتفل هذه الأيام بمضي خمسين عاماً على تأسيسها ، تشمل الحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، وحق الشعوب في تقرير المصير. فإذا ما وقفنا أمام حق شعب فلسطين في تقرير المصير نجد أن هذا الاتفاق ينكره عملياً باعتماد صيغة حكم ذاتي محدد لجزء من شعب فلسطين . ونجد ان شروط هذه الصيغة كما حددتها مواد الاتفاق وملاحقه تصادر هذا الحق. وتتداعى الى خاطر المشتغل بالفكر السياسي وهو ينظر في مواد الاتفاق محللاً ، ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ومواده الثلاثين فتبدو له المفارقة الصارخة.

ان المادة الاولى من الاعلان تتحدث عن ولادة جميع الناس احراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق وهذا الاتفاق يفرض قيوداً مشددة على الطرف الفلسطيني فيه تسلبه جزءا ً كبيراً من حريته ، كما ان مواده تنضح بالتمييز بين " فلسطيني " و "اسرائيلي " على صعد كثيرة ، بما يعتبر مخالفة صريحة للمادة الثانية من الاعلان. فاذا ما استحضرنا مثلا واحداً من مضمون المادة الثالثة عشرة من الاعلان الخاص بحق كل فرد في حرية التنقل والإقامة والمغادرة والعودة ، نجد أن مواد الاتفاق تقيد

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

ممارسه هذه الحقوق فيما ذكرته بشأن المعابر الى الضفة والقطاع ، وبشأن الممرات بين الضفة والقطاع ، وبشأن عودة مئات آلاف من النازحين الفلسطينيين الذين اخرجوا من ديارهم عام ١٩٦٧. وقد جاء ذكر هؤلاء في الاتفاق تحت اسم " اشخاص مُرّحلين " أو بالترجمة الحرفية " اشخاص غيّر مكانهم " displaced ، بطريقة عرضية في المادة السابعة والعشرين الخاصة " بالاتصال والتعاون مع الأردن ومصر " . وأوضح البند الثاني من المادة أن لجنة المتابعة التي تضم اسرائيل وممثلين فلسطينيين من جهة والاردن ومصر من جهة أخرى سوف تقرر بالاتفاق معايير السماح لهؤلاء الأشخاص بالدخول الىالضفة والقطاع مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاخلال بالنظام. وقد راينا كيف مضى عامان على اعتماد هذا النص في " اعلان المبادىء " دون أن يعود أحد من هؤلاء النازحين وفقاً له . وكثيرة هي الأمثلة الأخرى ، وواحد منها خاص بابطالنا المعتقلين والمسجونين الذين مارسوا حق المقاومة المعترف به دولياً ، وما أشد المرارة التي يخرج بها المشتغل بالفكر السياسي وهو يري كيف انكر الاتفاق هذا الحق وجعل هؤلاء الابطال موضوعاً للمساومة كي يتم الافراج عنهم ، في الوقت الذي ينص على حماية ذلك النفر من العُملاء الذين سماهم " فلسطينيين اقاموا اتصالاً بالسلطات الاسرائيلية " ، في حديثه عن اجراءات بناء الثقة في المادة السادسة والعشرين في البند الثاني منها . ويستحق هذا الأمر الأول الخاص بحقوق الانسان وحكم القانون دراسة تفصيلية تبين التعارض بين الاتفاق نصاً وممارسةً ومبادىء حقوق الانسان .

أمرٌ ثاني يوقف أمامه في هذا الاتفاق يتعلق بأمن الانسان الغذائي الذي يمنع عنه الجوع . وقد تحدث عنه الاتفاق في المادة الرابعة والعشرين وعنوانها العلاقات الاقتصادية وفي الملحق الخامس الذي يتضمن " بروتوكول العلاقات الاقتصادية " المبرم يوم ١٩٩٤/٤/٢٩ بباريس . ويتألف هذا البروتوكول من ديباجة تسجل نظرة الطرفين الى المجال الاقتصادى كأحد أركان العلاقات المتبادلة بينهما لتعزيز مصلحتها في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل . (كذا) كما تسجل عزمهما على التعاون لانشاء قاعدة اقتصادية سليمة لعلاقاتهما الخ .. ذلك من كلامٍ معسول يتحدث عن المبادىء والقيم . ويلي ذلك احدى عشرة مادة توضح نطاق البروتوكول واللجنة الاقتصادية المشتركة التي تشرف على تطبيقه وضرائب الاستيراد وسياسته والقضايا النقديةوالمالية والضرائب على الانتاج المحلى والعمالة والزراعة والصناعة والسياحة وقضايا التأمين ، مع جداول وقوائم . ويتصل بتطبيق نصوص هذا البروتوكول مواد الاتفاق المتعلقة بالأمن ، ومثل عليها ذلك البند في الملحق الأول الذي يعطي الحق

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

لاسرائيل في اغلاق نقاط العبور اليها " لاعتبارات الأمن والسلامة ". وقد رأينا كيف توسع اسحق رابين في ممارسة هذا البند ليشدّد قبضة الضغط الاقتصادي على أهالي القطاع والضفة كي تسلم السلطة الفلسطينية بمطالبة .

لن نعمد هنا الى تحليل مواد هذا البروتوكول مادة مادة ، تاركين ذلك لدراسات مفصلة ، وانما نكتفي بذكر اهم ما جاء في تقرير مجلة ميد الصادرة في ١٩٩٥/٨/١٨ حول الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع بعد ستة عشر شهراً من تطبيق البروتوكول الاقتصادى . فالفلسطينيّون – كما يقول التقرير الذي عرضته نشرة المنتدى – " ضائقون من القيود التي تكبل السلطة الفلسطينية ومن استمرار السيطرة الاسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي ". وقد وجدوا أنفسهم في مأزق يتمثل في " استحالة خلق اقتصاد حيوي مستقل في غزة " . فاسرائيل لا زالت تسيطر على حركة السلع والبشر ، وجميع الصادرات الفلسطينية يجب أن تمر من خلال اسرائيل حيث يتوجب بيع هذه السلع الفلسطينية الى وكلاء اسرائيليين ويتطلب ذلك دفع الرسوم واخضاع البضائع لعملية تفتيش أمني دقيقة مما يؤدي الى اختناقات على الحدود ، وأحياناً الى عطب في السلع المصدرة من غزة . وقد تراجع حجم الحمضيات المصدرة نتيجة لذلك من ٢٥٠ ألف طن الى ١٠٠ الف طن . أما بالنسبة للواردات فعلى الفلسطينيين دفع رسوم استعمال المرافيء الاسرائيلية (حيفا واسدود) . ويفرض الاغلاق المتكرر " للحدود " على المستوردين الفلسطينيين دفع رسوم أرضية لسلطة المرافيء الفلسطينية ، وتفرض هذه القيود على المستورد الفلسطيني اللجوء الى السوق الاسرائيلية لتوفير حوالى ٨٠ ٪ من المواد الأولية . ويشكو البعض من أن السلطة الفلسطينية تساهم في مضاعفة المشاكل في القطاع الخاص وينتهي التقرير الذي أعده " تو بي أش " بالاشارة الى ان اسرائيل وافقت على مبدأ " الحكم الذاتي " وليس " السيادة " مما يعني احتمال استمرار السيطرة الاسرائيلية في المستقبل على الاقتصاد الفلسطيني ، ثم يقول " أن الفلسطينيين يرغبون في انتظار حلول الاستقلال السياسي والرفاه الاقتصادي اللذين وعدوا بهما ، الا انهم قد يكتشفون مع مرور الزمن أن عملية السلام هذه ما هي الا اعادة تنظيم للاحتلال الاسرائيلي وليس عملية انهاء له .

هذا الاتفاق اذا يجعل من المستحيل على السلطة الفلسطينية تحقيق أمن غذائي لأهلنا في الضفة والقطاع . وستبقي الحكومة الذاتية أسيرة الدول المانحة وتحت رحمة " اسرائيل ". وقد تضمن الاتفاق حديثاً عن مناطق صناعية تنشأ على طول ما يعرف بالخط الأخضر لمعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

بين ابناء فلسطين . وتشكك الدول المانحة في امكانية ذلك ، ولاتخفي مخاوفها من أن اغراق سوق غزة بالبضائع من هذه المناطق الصناعية سيؤثر على امكانيات الضفة والقطاع في تطوير صناعة محلية .

أمر ثالث يوقف أمامه في هذا الاتفاق يتعلق بكيان الشعب السياسي وشخصيته الاعتبارية التي من خلالها يتحدد انتماء الانسان . وقد أشار الاتفاق في مستهله الى الشعب الفلسطيني ، وتحدث في ديباجته عن حقوق مشروعة وسياسية ومطالب عادلة . ثم فصل الاتفاق الحديث عن " المجلس " الذي يتولى الحكم الذاتي الانتقالي ، سلطةً وانتخاباتٍ وتركيباً وعدداً ولجاناً وقضاءً وسلطاتٍ ومسؤولياتٍ ، ليصل في المادة التاسعة الى الايضاح في البند٣ ان " قرارات المجلس التنفيذية يجب أن تكون موافقة لنصوص هذا الاتفاق "، الذي بموجب اعلان المباديء يقرر أن المجلس لن تكون له سلطات ومسؤوليات في محيط العلاقات الخارجية . وهذا المحيط كما يوضح بنده " يتضمن تأسيس سفارات في الخارج وقنصليات وأية أشكال أخرى من البعثات الخارجية والمراكز". وليس للمجلس " أن يسمح باقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا تعيين أو استقبال أي طاقم دبلوماسي أو قنصلي ولا ممارسة وظائف ديبلوماسية ". وهكذا جرّد الاتفاق مجلس " الحكم الذاتي " من حق " السيادة " التي أهم مظاهرها هو " التمثيل الدبلوماسي " كما توضح الاتفاقات الدولية ومنها اتفاق فيينا لعام ١٩٦١ ، في الوقت الذي فرض الاتفاق على المجلس في المادة الخامسة عشرة أن يتصدى لحق الشعب في مقاومة الاحتلال ، والوقوف في وجه أية أعمال عدائية لسلطات الاحتلال . ولافتٌ للنظر أن الاتفاق بعد أن جرد مجلس الحكم الذاتي من ممارسة حق السيادة أفسح المجال لمنظمة التحرير الفلسطينية امام " امكانية أن تدير مفاوضات وتوقع اتفاقات مع دول ومنظمات دولية لصالح " المجلس " في أمور اقتصادية محددةومع الدول المانحة ولأغراض تتعلق بالتنمية الاقليمية ! ولأمور علمية وثقافية وتعليمية، مع التأكيد على أن اقامة أي مكاتب للقيام بذلك " سوف لا تعتبر في اطار علاقات خارجية ". وهكذا عمد الاتفاق الى شل حركة منظمة التحرير الفلسطينية التي تجسد كيان الشعب العربي الفلسطيني العضو في جامعة الدول العربية وفي منظمة المؤتمر الاسلامي والمراقب في الأمم المتحدة التي لها علاقات خارجية مع اكثر من مائة دولة ، على الصعيد الخارجي وعطل عملياً وبشكل غير مباشر جلّ عمل دائرتها السياسية حاصراً أياه في أعمال يعود مردودها في غالبيته للحكومة الاسرائيلية.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

يتصل بهذا الأمر الثالث البند التاسع من المواد الختامية في الاتفاق الذي يسجل التزام منظمة التحرير الفلسطينية بدعوة " المجلس الوطنى الفلسطيني " وليس " مجلس الحكم الذاتي " للانعقاد خلال شهرين من تشكيل " السلطة " ليغير ميثاق المنظمة وفقاً لتعهد رئيس اللجنة التنفيذية لرئيس وزراء اسرائيل في ١٩٩٣/٩/٩ و ١٩٩٤/٥/٤ . وهى الخطوة التي يتم الاجهاز فيها على منظمة التحرير الفلسطينية مجسدة لكيان الشعب الفلسطيني . وهذا موضوع يستحق حديثاً خاصاً وينبغي التصدي له فلسطينياً وعربياً ، وبعد .. فهذا هو حل الاتفاق مع حقوق الانسان وحكم القانون ، ومع الأمن الغذائي، ومع كيان الشعب وشخصيته الاعتبارية . فأي حكم ذاتي هذا ؟ والى أين يوصل ؟ وأي سلامٍ يعدُ به؟